FAILY MAGAZINE
226
فەیلی
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين
تشرين الاول / اكتوبر 2022

كـوردسـتـان
تحت نظـام الوصايـة الـدولـي

الإلهام من نون النسوة..
قصص نجاح ودور قيادي لنساء العراق

من مأساة قرية صغيرة الى مأساة شعب كبير

فينيسيا عراقية عمرها 5 آلاف عام

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

226

السنة الثـــامنة عشر

تشرين الاول / اكتوبر 2022

رقم الاعتماد في
نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب
والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

info@shafaaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقي

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

في هـذا العدد

8

حق تقرير المصير والارهاب المنظم

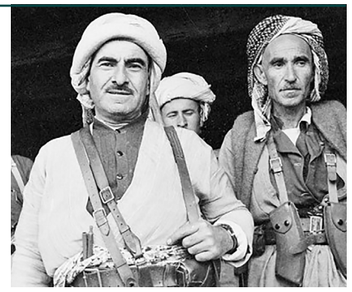

18

الفرسان السبعة

50

الرصاص العشوائي يقتل الناس في الشوارع والسلاح ينتشر في المنازل

28

التسابق للسكن في المدن وهجر الريف مفارقة «أرض السواد»

60

الزمن الجميل.. هل هو جميل فعلا.. ماذا عن الحاضر والمستقبل

96

فئة ٢٠ الف دينار الجديدة تثير الجدل وتكشف المستور.. وستزيد التضخم

كلمـــة العدد

العمر القانوني وغير القانوني لهذه الحكومة

في وقت، مثل العديد من القضايا في هذا البلد، لا يوجد إجماع حول الحقوق والمصالح العامة للمواطنين، من المستحيل بناء الأمن والرفاهية في بلد ملغوم بالاعتماد فقط على ثروات وعائدات النفط. لا يتعلق الأمر برأس المال البشري الذي يجعل العراق أحد البلدان التي لديها جيل كبير من الشباب الممتلئ طاقة مع مستقبل غامض، بل يتعلق الأمر بالعائدات المادية الملموسة وغير المعروفة للبلاد، والتي قد تشارف على عشرات المليارات، حيث يشكل النفط العائد الأكبر على الإطلاق. لا يوجد ضمان في الميزانية السنوية المعتمدة لتوفير الرفاهية من خلال إنفاق الإيرادات في القطاعات الرئيسية. عراق اليوم ليس مبتلياً بحروب خارجية رسميا وعلنية، ولكن، نيابة عن هذه الجهة او تلك و للمصالح الخاصة والداخلية، فهو مبتل بالكثير من الحروب شبه الأهلية التي ليست لها بالضرورة الصوت الكلاسيكي لنيران المدافع. إن خطر أيديولوجية الفساد المالي والكراهية الطائفية سيئة الصيت أكثر تدميرا وفعالية وخطورة من حرب ساخنة واضحة وعلنية قصيرة الأمد. بالإضافة إلى انهيار بعض القيم الإنسانية، فقد أهدرت الموارد الاقتصادية للبلاد لسنوات طويلة لتغذية المشاكل التي تهدد الحاضر والمستقبل والحياة والتعايش بين مكوناته. ان دمار قطاعات التربية والتعليم والصناعة وكذلك كراهية البعض للبعض الاخر.. دلائل تؤكد ضخامة الكارثة ولا يمكن حل المشاكل باللجوء إلى أسلحة التهديد أو التسوية الإجبارية وتشكيل جبهات المصالح بين الأحزاب السياسية المتنازعة. ان الشعب يرنو دوما الى الأمن والازدهار الذي لن يتحقق الا في جو هادئ، بيد ان الوضع الآن يغلي، والشعب العراقي يعد نفسه الخاسر الأكبر بعد الانتخابات ولعبة الديمقراطية، وهو واثق من أنه لن يرى في المستقبل القريب عراقا خاليا من كل هذه الأحزاب السياسية. قبل تحديد العمر الذي يجب ان تكون عليه هذه الحكومة من اجل ان تتخذ خطوات بناءة، من الضروري مراعاة تلك النقطة التي تشير الى كم يتعين ان يكون الوضع طبيعيا وصحيا لتشكيل الحكومة التي من المفترض يكون اهم اولوياتها تهدئة الشارع. بسبب التوترات الداخلية والتدخلات الخارجية، لم تكن نتائج الانتخابات ولا أي معايير صحية للديمقراطية واحترام الحقوق اساسا في تشكيل هذه الحكومة، ولكن من اجل عدم تحول حرب الأصوات الى حرب دموية بين الأطراف، تشكلت بهذه الصيغة. ينبغي أن ننتظر، إلى جانب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط ونتائج المحاصصة بين الأحزاب السياسية ومدى التدخل الإقليمي والدولي وصبر الشارع الذي سيحدد مدى التزام الحكومة بالاتفاقيات المكشوفة والمخفية والتطورات غير المتوقعة التي سيكون لها دور في مدة عمر هذه الحكومة وامكانية نجاحها او فشلها.

رئيس التحرير

ظهر نظام الوصاية الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، أصدرته هيئة الأمم المتحدة وتتمثل في تكليف دولة قوية أو عظمى لحماية الأقليات القومية والعمل على تسيير شؤونهم لغاية إيجاد حل نهائي لهم.

سمير ئاكرەیی

كوردستان تحت نظام الوصاية الدولي

تتواصل جرائم وإنتهاكات الدول الأقليمية إيران وتركيا وحتى العراق بشتى أساليبها وشدتها بالقصف الجوي والصاروخي الباليستيكي والمدفعي ضد أراضي وشعب أقليم كوردستان. إنتهاكات مستمرة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان الكوردي بقصف مدارس الأطفال أثناء الدوام ومراكز السياحة وبيوت الناس وطرق وجسور القرى الآمنة ومزارعها وحرق أشجارها.

إن السلطة التي تمارس مهامها، عليها إلتزامات للدفاع عن الوجود القانوني والمادي لأفراد الشعب. وإذا كانت العلاقة بين السلطة والشعب غير متوازنة والشعب هو الطرف الضعيف أمام السلطة والدولة لذلك تدعو الحاجة إلى الوصاية الدولية أمام إنعدام توازن القوى.

تؤكد مسؤولية المجتمع الدولي الأوسع على إتخاذ تدابير حاسمة (في الوقت المناسب) لحماية المدنيين المعرضين للخطر في أية دولة لا تستطيع حمايتهم ووقف العدوان عليهم. فعندما يتأكد من أن دولتهم التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تسيير أمورهم وحمايتهم قد فشلت بشكل واضح في أداء واجبها يمكن عندها إتخاذ إجراءات قسرية مناسبة للظرف ومصرح بها من قبل الأمم المتحدة كملاذ لهم.

يحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان إلتزامات الدولة تجاه أفراد شعبها من خلال إنضمامها إلى المعاهدات الدولية وتصديقها وبذلك يوفر النظام القانوني المحلي الحماية القانونية الأساسية لحقوق الإنسان المكفولة بموجب القانون الدولي. وعندما تفشل الدولة العراقية في معالجة الإنتهاكات تسنح الفرصة لرفع الشكاوي للمساعدة على ضمان إحترام المعايير الدولية وتنفيذها وإنفاذها على المستوى المحلي.

يعتبر مجلس الأمن آخر مؤسسات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، الذي له القدرة والسلطة على التدخل في المواقف والانتهاكات التي عانى منها سكان دولة ما من إعتداءات شديدة على كرامتهم وحقوقهم أو تعرضها لتهديدات شديدة وبموجب الفصل 7 و 76 و87 من ميثاق الأمم المتحدة يمنح مجلس الأمن سلطات واسعة وبعيدة المدى لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وبعد تكرار الإعتداءات الإيرانية والتركية والعراقية للمرة الألف ضد المدنيين الكورد العزل وتجاهلهم بل وخرقهم للقانون الدولي لحقوق الإنسان الكوردي، باعتقادي تستطيع الجهات الرسمية لأقليم كوردستان بالمطالبة بنظام الحماية والوصاية من خلال التواصل مع محامين دوليين ونواب برلمانات الدول الأوروبية الصديقة والمتعاطفة مع شعب كوردستان أو حكوماتهم أو حتى مع الأمين العام للأمم المتحدة نفسه والمستنكر في بيانه للأنتهاكات اليومية الجارية من قبل إيران وتركيا، لتوفير نظام تضع فيه شعب وأرض أقليم كوردستان تحت نظام الوصاية الدولي لمنع المزيد من الانتهاكات ووقوع المزيد من الشهداء والجرحى والدمار حيث أن الوضع لم يعد يحتمل الصبر لأكثر من هذا ولا بد من السيطرة على الموقف وصد العدوان.

إنتشرت سابقا قوات دولية بقرار من مجلس الأمن في الصومال ولبنان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون وكوسوفو وهايتي وتيمور ورواندا وغيرها من دول العالم. لذلك ينبغي في نظري أن يلجأ الأقليم إلى هذا الحل بعدما فشلت الدولة العراقية بدبلوماسيتها وقوتها العسكرية في وقف التوغل الإيراني والتركي وحتى العراقي الميليشياتي إلى أراضي الأقليم والمناطق المتنازع عليها مثل كركوك وخانقين وسنجار.

وضع في السنوات الأولى للأمم المتحدة (11) أقليما تحت إشراف نظام الوصاية الدولي وأصبحت جميع الأقاليم ال (11) دولا مستقلة أو إنضمت طوعا إلى بلدان مستقلة مجاورة وآخر هذه الأقاليم كان أقليم جزر المحيط الهادي (بالاو) في عام 1993المشمول بنظام الوصاية الذي كان خاضعا لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية وأنهى مجلس الأمن إتفاق الأمم المتحدة الخاص بالوصاية على الأقليم في عام 1994 بعد أن إختار الإرتباط الحر مع الولايات المتحدة في إستفتاء شعبي نظم في عام 1993. وأصبحت (بالاو) دولة مستقلة في عام 1994 وإنضمت إلى الأمم المتحدة باعتبارها الدولة 185.

ولا يزال مجلس الوصاية موجودا بإعتباره أحد أجهزة الأمم المتحدة ويجتمع كلما وحيثما إقتضت الحال ذلك.

يستدعي الظرف الراهن الحرج وغير الآمن إلى ضرورة طلب نظام الوصاية الدولي لأقليم كوردستان بعدما فشلت دولة العراق من إيقاف وصد الهجمات الإيرانية والتركية على أقليمها الكوردستاني وإستمرارية حالة العدوان الغاشم.

حق تقرير المصير

والارهاب المنظم

كفاح محمود كريم

مما لا شك فيه أن حق التقرير المصير حق طبيعي مثبت في العهود والاتفاقيات الدولية من الناحية النظرية، ويعني باللغة الانكليزية اصطلاحاً (self-determination) وتفسيره منح الشعب أو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها وطريقة تحقيقها بشكل حرّ وبدون تدخل خارجي ..

ويُنسب هذا المصطلح إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية وودرو ويلسون مع أنه جرى قبله استخدام مصطلحات مشابهة، حيث كان مبدأ حق تقرير المصير في جوهر اتفاقية فرساي التي وُقعت بعد الحرب العالمية الأولى، وأمر بإقامة دول قومية جديدة في أوروبا بدلاً من الإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية الألمانية، وفيما بعد كان هذا المبدأ أساس المطالب المناهضة للاستعمار، بمعنى الدعوة إلى إلغاء السيطرة الأوروبية الاستعمارية على أفريقيا وآسيا.

وبعيداً عن الخوض في تفاصيل التاريخ التي تسكن معظمها أبالسة المستعمرين الذين قسموا كعكة الأوطان فيما بينهم، وخاصة في الشرق الأوسط حينما مزقوا أوطان العرب والكورد وصنعوا ممالكاً

على مقاساتهم وضموا أراضي كوردستان إلى تلك الكيانات في تركيا والعراق وسوريا وإيران، وحينما اعترضوا على ذلك قامت الدنيا ولم تقعد فاستخدموا كل الوسائل لقمع تلك الشعوب حيث يرهبونهم من تبعات مناداتهم في الاستقلال وما سيحصل من كوارث، حتى أن البعض منهم وخاصة (الحنون جدا) قال بأنه مع حقنا في تقرير المصير وحتى مع الاستقلال، لكنه يخشى علينا من تركيا وإيران، وأننا سنكون دويلة محاصرة ستنهار حالها حال شقيقتها في كوردستان الشرقية، التي اغتالها التوافق السوفييتي الإيراني بصفقة غير طاهرة، بالضبط كما كان يرهبنا صدام حسين وحزبه والقذافي ولجانه الشعبية وبعث سوريا وأسده، من أن أي محاولة لإزالتهم من الحكم ستقوم القيامة، بل هدد صدام حسين بأنه سيحيل العراق إلى حفنة تراب إذا اخذوا الحكم منه، بهذه الثقافة والعقلية تعاملت معظم الأنظمة العنصرية والمحتلة لكوردستان في أجزائها الأربعة، مع طموحات شعب يتجاوز تعداده الأربعين مليون نسمة، يرفض الاستكانة ومحاولة إلغائه، ويصر على أن يمارس إنسانيته وحريته وخياراته الاجتماعية والثقافية والسياسية وبشكل حضاري، دونما الذهاب إلى خيارات أخرى لولا انه اضطر إزاء عمليات الإبادة، إلى الدفاع عن نفسه، كما حصل في معظم الثورات والانتفاضات عبر تاريخه.

لقد تجاوزت تلك الحكومات في تعاملها مع الكوردستانيين حتى إسرائيل وجنوب أفريقيا في تعاملهما مع السكان الأصليين سواء الفلسطينيين أو الأفارقة، حيث استنسخت وببشاعة ثقافة الاستيطان وعملت على تطويق كوردستان بحزام ناري من مواطنين مستقدمين من مناطق اخرى لا يمتون أصلا للمنطقة أرضاً وتاريخاً وشعباً بأي صلة، كما حصل في الحزام العربي بسوريا ومثيله في العراق حول كوردستان وبلداتها، والتي تبخرت في الساعات الأولى لسقوط تلك الأنظمة واستبشر المواطنون خيرا في استعادة حقوقهم وبلداتهم وقراهم، لكن الأحداث التي مرت بعد إسقاط نظام صدام حسين، أثبتت أن تلك العقلية متكلسة في كثير من مراكز القرار الجديدة حيث تم تكريس ذات السلوكيات التي مورست مع شعب كوردستان، حيث تم إقصائه وتهميشه بأساليب خبيثة، ربما أكثر إيلاماً مما حدث سابقاً، فقد تم محاصرة الإقليم وإشاعة الكراهية والحقد ضده وضد قياداته ورموزه، والعمل على شق صفوفه والعودة إلى سياسة تصنيع ما كان يسمى بـ (الجحوش) ، كما يسمونهم في كوردستان، وبدلاً من ميليشيات ومفارز شبه عسكرية تم تصنيع أحزاب كارتونية وشخصيات عميلة، ناهيك عن سرقة حصة الإقليم من الموازنة لخمس سنوات متتالية (2014 -2018) وقطع مرتبات الموظفين والبيشمركة وحصة الإقليم من الأدوية والوقود والقروض.

لا نريد الخوض في تفاصيل المآسي التي سببتها حكومات العهد الديمقراطي، منذ أول حكومة بعد نيسان 2003 وحتى الأخيرة، فلم تتغير خارطة الطريق التي استخدمتها كل حكومات بغداد منذ قيام المملكة العراقية وحتى يومنا هذا، وما تحقق في كوردستان إنما أنجزه شعب كوردستان وفعالياته السياسية والاجتماعية بصموده أمام الحصار والتآمر والحرب التي شنتها منظمة الإرهاب الدولي داعش، أو تلك الهجمات التي تشنها الميليشيات الخارجة على القانون، منذ أكثر من سبع سنوات، والتي لا تختلف في مخرجاتها وأهدافها عن جرائم الأنفال والحرب الكيماوية والحصار الذي استخدم ضد الاقليم منذ سنوات، كل ذلك دفع الشعب الكوردستاني في 25 ايلول 2017م الى الإستفتاء بأسلوب مدني حضاري للتعبير عن رأيه فيما يتعرض له من شركائه المفترضين في الوطن، حيث أعلن 93% منه موافقته على الإستقلال.

وبدلاً من التعامل الحضاري مع قيادة الاقليم حول نتائج الإستفتاء كما فعلت بريطانيا مع سكوتلاندا، وذلك بإجراء حوار مستفيض إما لحل كل الاشكاليات التي كانت سبب الإستفتاء والذهاب الى عدم تنفيذ نتائجه، أو تطوير النظام الفيدرالي بشكل أوسع، إلا أن الطرف الآخر رفض أيّ حوار بالمطلق واختار الحسم العسكري ففرض الحصار ومنع الطيران وأغلق الحدود وشن حرباً بالتعاون مع إيران وخبرائها العسكريين على الإقليم في ثلاثة معارك مفصلية كانت تستهدف فيها العاصمة أربيل لإسقاط الشرعية والكيان السياسي للإقليم، ورغم فشل كل تلك المحاولات ومرور خمس سنوات على إجراء الاستفتاء فإن الظروف التي أدت إلى قيامه ما تزال كما هي بل ربما أصبحت أسوء مع تغول وتنمر الميليشيات والجماعات المسلحة الخارجة على القانون والمدعومة خارجيا والتي تستهدف الاقليم بكافة أسلحتها في محاولة منها لإيقاف عجلة التقدم والازدهار التي فضحت فسادهم وفشلهم في إدارة الدولة.

البعض قال بأنه مع حقنا في تقرير المصير وحتى مع الاستقلال، لكنه يخشى علينا من تركيا وإيران، وأننا سنكون دويلة محاصرة ستنهار حالها حال شقيقتها في كوردستان الشرقية، التي اغتالها التوافق السوفييتي الإيراني بصفقة غير طاهرة ..

بغديدا تستعيد أملها بالحياة:

الكنيسة التي لا تُضطهد لا تمثل المسيح

تناول موقع « FSSPX.NEWS»، الفرنسي المتخصص باخبار الكنيسة المسيحية، قصة كنيسة مار بهنام وسارة في مدينة بغديدا (قرقوش)، وكيف تحولت، برغم تدميرها خلال احتلال تنظيم داعش للمنطقة، إلى رمز للحفاظ على المسيحية حية في العراق.

فيلي

وذكر تقرير الموقع المسيحي بترجمة مجلة «فيلي»؛ ان مسيحيي بغديدا يدركون بعد تجربتهم الطويلة مع الاضطهاد، ان الاوقات العصيبة يمكن ان تعود، لكنهم يؤمنون بأن «الكنيسة التي لا تُضطهد، هي كنيسة لا تمثل المسيح».

ووصف التقرير كيف كان المؤمنون يتوافدون الى كنيسة مار بهنام وسارة خلال احد الايام الجميلة، والأجواء النقية داخل الكنيسة التي حفلت مقاعدها بالمؤمنين لحضور مناسبة سريانية كاثوليكية، وذلك في ظل هدوء في المحيط يجعل من الصعب تصور أنه قبل 8 أعوام فقط جرى احتلال بغديدا بالكامل من قبل ارهابيي داعش الذين دمروا هذا التراث المسيحي الثمين والتاريخي، بعدما افرغوا محتويات كنيسة مار بهنام واحرقوها.

ووصف التقرير حال الكنيسة بعدما جرى تحرير المنطقة من داعش، بأنها كانت في حالة دمار كامل وسقط برجها، إلا أنها كانت لا تزال قائمة وجرى ترميمها.

واشار الى ان الكنيسة خضعت للترميم خلال السنوات الاخيرة حيث اكتملت مؤخرا، والان بدأ العمل عليها من الخارج بتمويل من صندوق المؤسسة البابوية المقدم عبر مؤسسة «تشيرش أن نييد».

ونقل التقرير عن الأب جورج جاهولا المتحدر أساسا من بغداد قوله إن أهالي قرقوش لم ينتظروا اكتمال الترميم ليبدأوا في أداء صلواتهم في هذه الكنيسة عند عودتهم من منفاهم في اقليم كوردستان، موضحا انه «بعد عامين، قررنا ان الوقت قد حان لاعادة الكنيسة، من اجل منح الأمل للناس».

رمز وشاهد

ولفت الأب جاهولا إلى أن الأمل ضرورة حتى بعد تحرير المدينة، حيث كان كثيرون يميلون الى البحث عن أراض أكثر أمانا باتجاه الغرب، وقال الأب إن «ترميم هذه الكنيسة هو رمز للمقاومة والبقاء على هذه الأرض وشهادة».

أما كاهن الرعية المحلي الاب بطرس شيتو فقد اعتبر أن ترميم الكنيسة تحول الى تأكيد واضح على الكفاح الأكبر من اجل الابقاء على الايمان المسيحي حيا في العراق، وقال الأب بطرس؛ إن «ترميم الكنيسة يعطي

المجتمع قوة نفسية ومعنوية. ومن دون إعادة الإعمار هذه، فإن العديد من هذه العائلات ستفكر في أن تهاجر».

واعتبر التقرير أنه رغم أن العديد من المسيحيين قرروا البقاء، فإن ذلك لا يعني بأنهم لا يخشون عودة الاضطهاد بحقهم. كما أن كثيرين يعتبرون ان ذلك جزء من عقيدتهم الايمانية.

ونقل التقرير عن الاب بطرس قوله إن «الكنيسة منذ تأسيسها وحتى يومنا، تعرضت للاضطهاد، والكنيسة التي لا تتعرض للاضطهاد هي كنيسة لا تمثل المسيح ، لأن المسيح قد تم صلبه وتألم في حياته. وإذا كان المسيح تألم ومات ودفن ثم قام مرة اخرى، فنحن يجب ان نتألم مع المسيح ومع الكنيسة».

إعادة بناء الحياة

وذكر التقرير أن الترانيم السريانية راحت تتردد مجددا في الكنيسة التي جرى ترميمها بشكل جميل، مشيرا الى ان المؤسسة البابوية «تشيرش ان نييد» كان دورها ناشطا جدا في جهود الترميم واستعادة التراث والبنية التحتية المسيحية في العراق، خصوصا منذ الاضطهاد الذي مارسه تنظيم داعش والذي فرض على مئات الآلاف من الأشخاص الفرار الى اقليم كوردستان.

وأوضح التقرير؛ أنه بعد التركيز على عمليات إعادة إعمار المنازل في البلدات والقرى المسيحية، قامت هذه المؤسسة الخيرية الكاثوليكية بعمليات ترميم وبناء المدارس والكنائس وغيرها من المؤسسات المهمة من أجل المساعدة في الحفاظ على الوجود المسيحي في المنطقة.

رغم أن العديد من المسيحيين قرروا البقاء، فإن ذلك لا يعني بأنهم لا يخشون عودة الاضطهاد بحقهم. كما أن كثيرين يعتبرون ان ذلك جزء من عقيدتهم الايمانية. لأن المسيح قد تم صلبه وتألم في حياته. وإذا كان المسيح تألم ومات ودفن ثم قام مرة اخرى، فنحن يجب ان نتألم مع المسيح ومع الكنيسة».

من مأساة قرية صغيرة الى مأساة شعب كبير

ماجد خانقيني

قرية دارا - خليل فتح الله، قد تكون بحجمها صغيرة وعدد سكانها قليل، وقد لا تحتوي معظم الخرائط الجغرافية على نقطة تمثلها، وحتى أناسها من الطيبة والوداعة بحيث عندما تلتقي اي شخص منه لاول مرة تشعر انك تعيش في جزء آخر ومختلف عن العالم الذي تشغله الصراعات والمشكلات، ولكن لهذه القرية التي يعيش فيها خليط من ابناء الديانة الاسلامية والديانة الكاكائية منذ مئات السنين؛ لم اسمع يوما ان حصل مابين ابنائها ما يفسد الود منذ ولادتي فيها قبل اكثر من نصف قرن، فكل بيت فيها منشغل بما يسد به رمقه في هذا الزمن الصعب.

قد يسأل سائل اذا كان الامر كذلك، فلم تصدع رؤوسنا وتتعب عيوننا بالحديث والكتابة عن هذه القرية التي تقع على بعد حفنة من الكيلومترات القليلة من مدينة خانقين شمالا على الطريق الرئيس الرابط بينها وبين مدينة كلار مركز ادارة كرميان؟

اقول ان الذي يذكرني بها اليوم وهذه الليلة، ليلة 16 تشرين الاول 2022، حصل فيها قبل 47 عاما بالتمام والكمال أمر لا ولن يبرح خيالي ابدا، ففي صبيحة يوم 17 تشرين الاول 1975، احاطت بها قوات النظام البعثي السابق، وقامت بترحيل سكانها الى وسط وجنوب العراق، بعد انتكاسة ثورة ايلول، وتم اركاب جميع سكانها من رجال ونساء واطفال في سيارات عسكرية حمل من طراز (زيل) روسية الصنع مع بعض الامتعة في رحلة طويلة ومتعبة وشاقة ومخيفة الى مناطق اذكر منها (بعض قرى قضاء المدائن - سلمان باك) و(بعض قرى ناحية الوحدة) و(قرى منطقة 7 نيسان في جسر ديالى الجديد) وتم تفريق العوائل وعددها لايتجاوز 45 عائلة فرادى على اطراف تلك القرى ضمن سياسة التعريب التي شملت الحرث والنسل اذ تم جلب عوائل من الوافدين العرب الى قرى خانقين المرحل عنها اهلها، وتفريق العوائل الكورد في تلك القرى فرادى لاذابتها في المجتمع الجديد الذي كان غريبا عنهم وهم لايتقنون غير لغتهم الام، علما ان الترحيل شمل جميع القرى الكوردية المحيطة بخانقين ضمن سياسة ممنهجة للتعريب.

سقت هذا الكلام عن هذه القرية التي كما اسلفت كانت انموذجا للتعايش بين سكانها ونحن نعيش ذكرى أليمة اخرى ولكن على نطاق اوسع وأم اشمل وهي ذكرى 16 تشرين الاول 2017 هذه الذكرى التي تسبب بألم مزدوج للشعب الكوردي بعد ضياع اكثر من نصف مساحة كوردستان الجنوبية بعد اجراء الاستفتاء التاريخي.

فهل هو من قبيل الصدفة ان تتزامن هاتين الذكريين؟ ام ان الذكرى الاولى كانت بمثابة جرس انذار لنا بما قد نواجهه في حال تمكن الانظمة الشمولية الشوفينية منا؟ وهل كان الترحيل القسري الذي يعد جريمة ابادة جماعية لنا، بداية لما تلتها من جرائم، بعد ان سكت الجميع عنها، فكانت بمثابة جس نبض للعالم الحر؟، فلو كان للعالم رد فعل لجريمة الترحيل لما تجرأ النظام السابق على جرائمه اللاحقة من تهجير الكورد الفيليين عام 1980 التي راح ضحيتها 500 الف مهجر ونحو 20 الف شاب مغيب لم يتم العثور على رفاتهم بعد مضي نحو عشرين عاما على سقوط البعث، وجريمة ابادة البارزانيين حيث تم قتل 8 الاف انسان لمجرد انتمائهم لهذه العشيرة العريقة، ومن ثم جريمة قصف حلبجة بالاسلحة الكيمياوية المحرمة دوليا حيث تم قتل نحو 5 الاف مدني في دقائق واصابة اكثر من 20 الف مدني اخرين، وجرائم الانفال التي راح ضحيتها 182 الف انسان كوردي بريء دفنوا احياء في مقابر جماعية في صحاري الجنوب، وتدمير 4500 قرية كوردستانية وطمر آبارها وعيونها وزرعها بالألغام التي مازال الكثير منها ينفجر ليقتل ويجرح الابرياء.

الا ان ذكرى 16 تشرين الاول 2017 تكاد تكون الاكثر مرارة بين كل الحوادث التي مرت على الشعب الكوردستاني، حيث ان جرائم البعث لم تؤد الى نهاية الشعب الكوردستاني كما كان يخيل له؛ بل ادت الى توحد الشعب وقواه المناضلة وحصلت الانتفاضة الربيعية وتمخض عنها ولادة اقليم كوردستان ومؤسساته الرسمية.. ومن ثم تحرير معظم مناطق كوردستان الجنوبية لاول مرة بعد سقوط النظام السابق وتحطيم اسطورة داعش الارهابي على يد قوات البيشمركة، ولكن للاسف بين ليلة وضحاها -كما يقال - ضاعت نصف مساحة الاقليم وكاد ان يضيع النصف الاخر لولا صمود البيشمركة وتهدد كيان الاقليم وتجويع شعبه وحصاره، كل ذلك حصل بسبب تصرف بعض الطارئين على الساحة السياسية الذين لا تهمهم سوى مصالحهم الذاتية والحزبية والتكتلية الضيقة..

فيالها من مفارقة ان تنطلق مأساتنا من قرية لتنهي الى ما انتهت اليه مما هو معروف للجميع وما عاناه ويعانيه الجميع لحد الان!!

ذكرى 16 تشرين الأول..

الفرسان السبعة

قبل 64 عاماً، كانت بغداد تتلهف لرؤية رجل اسطوري ومشغولة باستقباله، خاض معارك من اجل قضيته، كان اسمه بحد ذاته اسطورة، حارب اربعة جيوش حديثه التسليح ببنادق قديمة وعتاد قليل. جيوش المملكة العراقية، المملكة المتحدة البريطانية وقائدها المتمرس الجنرال رنتن ذو اليد الواحدة و دحره وفر الجنرال من ساحه المعركة مخلفا خسائر لا تُحصى وخاب امله بالنصر العسكري السريع والخاطف.

فؤاد روند

جمهورية تركيا والمملكة الايرانية وقائدها الفذ الجنرال الركن حاجعلي رزم آرا (1901 ـ 1951) و دحره وكسر شوكته واصبح اضحوكة للصحف الايرانية. ومن ثم طرق باب حدود الاتحاد السوفيتي ليصبح مع رفاقه لاجئين من العام 1947 إلى رجوعه العام 1958، انه القائد الذي خاض أطول مسيرة للمقاومة بعصره وهو مصطفى البارزاني (1903 ـ 1979).

اللجنة العليا للاستقبال أُنتخبت من قبل قيادة الحزب الديمقراطي الموحد الكوردستاني. وهم لا يمتلكون المال اللازم والكافي لهذا الاستقبال المهيب ولا جمهورا يُذكر. كانت اللجنة برئاسه المحامي عمر مصطفى (1923 ـ 1992) المعروف بعمر دبابة والعضو في المكتب السياسي للپارتي من الكوادر المتمرسة والمحبوبة، وبعضوية كل من: حبيب محمد كريم (1931 ـ 2013) المشهور بأسم حبيب الفيلي شقيق الدكتور جعفر الفيلي (1910 ـ 2000) من أعضاء المكتب السياسي للپارتي في المؤتمر الأول العام 1948، من الكوادر القديرة والمهنية للپارتي. جلال الطالباني (1933ـ2017) وهو العضو في المكتب السياسي للپارتي من مؤسسى اتحاد طلبة كوردستان و إتحاد الشبيبة الديمقراطي الكوردستاني السنة 1953. كانت عملية الاستقبال سهلة من الناحية النظرية وصعبة لا فقط لعدم وجود المال الكافي، بل لان الرقيب للپارتي كان الحزب الشيوعي العراقي كان يمتلك جمهورا كبيرا لا يستهان به، وهم يسيطرون دائما على كل الفعاليات. قررت قيادة الپارتي بان تبني اللجنه السباعية كل المهام ولهم كل الصلاحيات ويتصرفون حسب المهمة ويجب عليهم اكماله بصورة ممتازة.

كان اليوم الموعود، هو 6 تشرين الأول 1958. الزعيم مصطفى البارزاني،

العقيد الركن ميرحاج احمد طاهر (1911 ـ 1988) المعروف بأسم ميرحاج عقراوي، والمحامي ابراهيم احمد فتاح (1914ـ2000) ثلاثة قيادات من الپارتي نزل من سلم الطائرة الذي ودعها الرئيس المصري جمال عبدالناصر من مطار القاهرة. رسم خطة الاستقبال من قبل اللجنة السباعية للاستقبال، أن يكون المحامي عمر مصطفى هو من يترأس اللجنة، جلال طالباني يستقبل الوفود القادمة من المحافظات الكوردية الشمالية، موصل، اربيل، السليمانية و كركوك، ومن ثم يقوم بمساعدة المحامي عمر مصطفى، بحماية الرئيس طول اقامته في بغداد، والبقية الباقية تكون من حصة حبيب الفيلي. كان الفيليون الساكنون بمدينة بغداد بمئات الآلاف، يجب تحفيظهم لهذه المهمة المطولة. واستقبال وفود الفيليين الساكنين المحافظات الشرقية والفرات الاوسط من العراق، بخصوص شرق نهر دجلة. لا ريب كان اكثر المستقبلين هم من الفيليين. طول الطريق من المطار الى محل اقامه الزعيم كان يحملون لافتات، يحيون الزعيم الكوردي. كان قسم من جمهور الحزب الشيوعي حاضرين و يهتفون للحزب الشيوعي بحرارة. ردد الفيليون شعارات مختلطة من الكوردية السورانية والفيلية والعربية، وهم يهتفون «هەر بژی نخه و نژی، رمز النضال»، المقطع الاول أي هەر بژی، اي يعيش هيه سورانيه، النخه والنژي فيلية، النخه أي الحمص وهو اصفر رمز للون الپارتي، والنژي أي العدس الاحمر وكما تعلمون أن الأحمر رمز الشيوعيين. وكان قصدهم كلنا معا، ولكننا نحن الاكبر، و يوجد في الشعار فكاهة المتداول عند البغداديين، كان الشيوعيون يريدون السيطرة على كل مسيرة أو استقبال أو مظاهرة، وحبيب

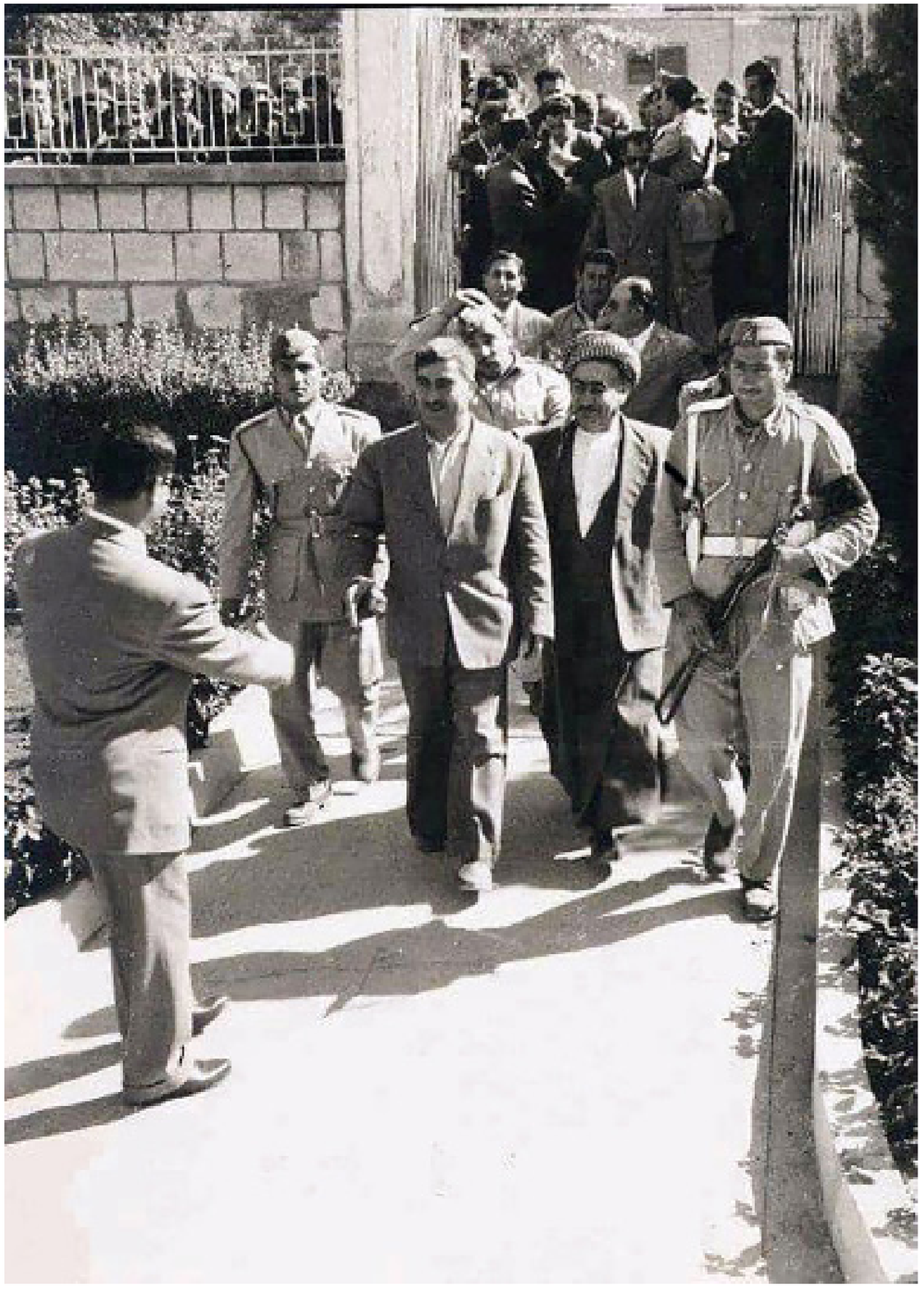

كان الفيليون الساكنون بمدينة بغداد بمئات الالاف، يجب تحفيظهم لهذه المهمة المطولة. واستقبال وفود الفيليين الساكنين المحافظات الشرقية والفرات الاوسط من العراق، بخصوص شرق نهر دجلة.

محمد كريم كان يريد ان يردهم بلطف دون اي صدام معهم.

كان حبيب محمد كريم يدير جماهير بغداد وشرق نهر دجلة والفرات الاوسط، ويساعده محمد موسى صادق (1927 ـ 2007)، وهو المسؤول المالي للجنة، يأخذ المساعدات المالية من التجار الفيليين ببغداد، يصرف الاموال لإستئجار السيارات، شراء القماش لكتابة اللافتات، استضافة الوفود الفيلية من شرق العراق والفرات الاوسط. عبدالحسين علي علوش (1932 ـ 2015)، المعروف باسم عبدالحسين الفيلي يترأس وفود التجار والشخصيات في استقبال الزعيم مصطفى البارزاني في المطار. ومن بعدها زيارته في محل اقامته، حسين محمد حسن (1939 ـ 2003) المعروف باسم حسين الفيلي، يترأس الكسبة وهم الغالبية ورأس الرمح للإستقبال. عبد كريم مراد (1934 ـ 2022) المعروف بأسم يدالله الفيلي يترأس الشبيبة و الطلبة. وكذلك استقبال الضيوف من المحافظات الاخرى وإسكانهم، والحق يُقال كان كاكه زياد الكويي (1914 ـ 1999) أنشط كوردي ساكن ببغداد لإستقبال الضيوف، لا يعرف التعب ويصرف من امواله الخاصة بسخاء، وهو النائب الثاني للزعيم في المؤتمر الأول للپارتي في العام 1946 ومن الملاكين الاثرياء لأربيل ويسكن بمدينة بغداد. خلال 29 يوما كانت الوفود الكوردية و العربية تزور مصطفى البارزانى في محل اقامته، الحفاظ عليه كان صعبا جدا، عمر مصطفى تعرض خلال هذه المدة الى مضايقات كثيرة، وكان مرهقا جدا و يساعده جلال الطالباني بكل جهد.

في يوم 3 تشرين الثاني العام 1958 كانت آخر المطاف. وفي قاعه الشعب بمدينة بغداد، اقامة حفلة على شرف الزعيم مصطفى البارزاني، واشتركت الفرقة الفيلية بدبكات من اللوان الغناء الكودري المختلف مثل (سەنى سەما، چەپی، فەتاح پاشا)، وكان حبيب محمد كريم عريف الحفل، بصوته الذكوري قدم قطعات قيمة. لكثرت الحضور كان قسم من الجمهور في خارج القاعة. كان المحامي عمر مصطفى قلقا طول 29 يوما من الاستقبال من مطار المثنى الى حفلة قاعة الشعب. وفي الختام اثنى على الفرسان الخمسة الفيليين وهم كل من: حبيب محمد كريم، محمد موسى صادق، عبدالحسين الفيلي، يدالله الفيلي، و حسين الفيلي، لجهودهم بإنجاح حفل الاستقبال العظيمة الى النهاية، وهنا تكلم المرحوم جلال الطالباني وقال: أنا من عشيرة الزنگنه الفيلية منهم. اسرد هذه الوقائع لخلود الذين ساهموا بهذا الاستقبال.

«العين الثالثة».. ثقافة تنتشر بين العراقيين لحفظ الأمن

فيلي

تصاعدت في الآونة الأخيرة، ظاهرة نصب كاميرات المراقبة في المنازل والمحال التجارية في عموم المحافظات العراقية، فيما يؤكد مختصون على أهميتها في كشف الجرائم ومرتكبيها، وحتى منعها في بعض الأحيان.

ويعتبر الأهالي، أن هذه الكاميرات التي يضعونها أمام أبواب منازلهم وتغطي زوايا كثيرة، لا تهدف فقط إلى حماية منازلهم عبر إخافة اللصوص والمعتدين من احتمال كشف هوياتهم فقط، بل إلى بث شعور الأمان في المنطقة عموماً.

وفي هذا الجانب، تقول المواطنة علياء محمد من محافظة البصرة التي وضعت كاميرات مراقبة في منزلها، إن «تلك الكاميرات تساهم في الحفاظ على الممتلكات من السارقين، وكوني موظفة فإني أغيب عن منزلي لساعات طويلة ولا أعلم ماذا يجري داخله، لذلك أجد نصبها ضروري في منزلي».

وتضيف علياء لمجلة «فيلي»، «كذلك هي ضرورية في حال كان للبيت مدبرة منزل تعمل دون وجود أحد من العائلة يلاحظ تحركها»، مشددة على «أهمية وضع كاميرات مراقبة أمام الدوائر والمؤسسات الحكومية ومنها المدارس، لمراقبة الحوادث المختلفة التي قد يتعرض لها الطلبة، منها حالات الخطف والدهس وغيرها».

وتستخدم وزارة الداخلية الكاميرات تلك لمراقبة التقاطعات العامة والمناطق الحساسة وأماكن تجمع المواطنين التي تكتظ بالسكان عادة، ويسمح القانون بأن تطالب السلطات الأمنية الأهالي بمراجعة ما التقطته الكاميرات إذا حدثت جريمة في منطقة منصوبة فيها.

وتؤكد وزارة الداخلية، أن تعميم استخدام كاميرات المراقبة في بغداد، أسهم بخفض نسبة الجرائم بشكل كبير لأن تلك الكاميرات تعد «العين الثالثة لرجل الشرطة».

ويوضح مدير قسم محاربة الشائعات بوزارة الداخلية العميد نبراس محمد، في تصريح سابق للوكالة الرسمية، أن «تلك الكاميرات تساعد في تعقب المتورطين بالجرائم ومعرفة كيفية وصولهم لمسرح الجريمة، ودعوة وزارة الداخلية المواطنين لنصبها ساعدت على الإسراع في القبض على المجرمين»، لافتا إلى أن «المناطق التي تحتوي على كاميرات تنخفض فيها نسبة الجريمة أو تنعدم».

وعن السبب الذي حال دون انتشارها في جميع أنحاء بغداد، يبيّن محمد، أن «كاميرات المراقبة لم تستطع تغطية جميع المناطق بسبب التوسع العمراني المستمر في العاصمة»، موضحا أن «محافظة بغداد أسست مشروع كاميرات لمراقبة الشوارع العامة وتشخيص الحالات الخارجة عن القانون والكشف عن الجرائم».

ويتابع العميد، أن «الوزارة دعت أصحاب الشركات إلى استيراد الكاميرات من أفضل المناشئ وتزويد المواطنين بها بهدف سهولة الوصول إلى الجرائم».

ونتيجة لتشجع وزارة الداخلية، ازدهرت أعمال مكاتب بيع وتركيب كاميرات المراقبة في بغداد وباقي المحافظات، حتى أصبحت تنافس محلات باقي الأجهزة المنزلية.

ويتولى المكتب الذي يبيعها عادة عملية تركيبها وتعليم أفراد الأسرة على طريقة تشغيلها وإدارتها عبر شاشات توضع داخل المنزل أو عبر الهاتف المحمول.

وبهذا الشأن، يقول صاحب شركة لبيع كاميرات المراقبة بالجملة في بغداد، لمجلة «فيلي»، إن «أكثر الكاميرات التي يتم طلبها هي الكاميرات الخارجية التي تصوّر الشوارع والمنازل بنظام AHD الحديث، ويسمى نظام الألوان الكاملة (full color)».

ويضيف التاجر الذي فضّل عدم الإفصاح عن هويته، أن «الكاميرات على أنواع ما بين الثابت والمتحرك والداخلي، وتكون الأخيرة عادة داخل المكاتب، أما المتحركة فتكون في الدوائر الحكومية، وهذه كاميرات (ظاهرة)، أما الكاميرات (المخفية) فهي ممنوعة، ويُحاسب من يتداول بها، لكنها تتوفر في الخفاء عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي والبعض من المحال التجارية».

وعن أسعار الكاميرات يوضح، أنها «انخفضت بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة، ويبلغ سعر المنظومة الكاملة الآن 125 الف دينار عراقي، وتشمل هذه المنظومة 4 كاميرات بنوعية جيدة، ويمكن التحكم فيها حتى عبر الهاتف»، مشيرا إلى أن «أكثر محافظة تطلب تجهيزها بكاميرات المراقبة هي بغداد وتليها البصرة».

«وتسعى الدول المتقدمة إلى نصب كاميرات المراقبة لرصد تحركات المركبات والمطلوبين، والعراق بدأ بهذه الخطوة من خلال نصب منظومات حديثة من الكاميرات في كل المحافظات، كما يوجد أشخاص متخصصون لمراقبة الطرق الداخلية والخارجية، فضلا عن المناطق التي تحدث فيها الزحامات»، وفقا لعضو لجنة الأمن والدفاع النيابية السابق، بدر الزيادي.

ويشير الزيادي لمجلة «فيلي»، إلى أن «ثقافة نصب كاميرات المراقبة بدأت تنتشر في المناطق السكنية وداخل المحال التجارية والمطاعم وغيرها، وأدى نصب هذه الكاميرات إلى كشف الكثير من الجرائم، وحتى من يروم بارتكاب جريمة ما، عندما يشاهد تلك الكاميرات يقرر الابتعاد عن المكان خوفا من تسجيلها للواقعة والتعرف عليه، ومن ثم تتبعه وصولا لاعتقاله، لذلك وجود الكاميرات ضروري في حفظ الأمن».

هجمات الجوار..
لماذا تتكرر استهدافات تركيا وإيران على العراق؟

تكررت خلال الفترة الماضية، الهجمات الإيرانية والتركية ضد مناطق في إقليم كوردستان، بداعي محاربة «التنظيمات الارهابية» التي تتواجد في تلك المناطق، وسط مخاوف من تصاعد وتيرتها خلال المرحلة المقبلة، وتحولها إلى اجتياح بري داخل العمق العراقي في حال استمرار «الصمت» الحكومي العراقي إزاء هذه الاعتداءات.

وأعلن الحرس الثوري الإيراني، الخميس الماضي، أنه سيواصل هجماته في كوردستان العراق ضد المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة الكوردية الإيرانية التي تصفها طهران بـ"الإرهابية".

وفي اليوم نفسه، أعلن وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، قصف مواقع لحزب العمال الكوردستاني في الأراضي العراقية "على بعد 140 كيلومترا من الحدود"، مؤكدا أن "كفاحنا ضد الإرهابيين سيتواصل حتى تحييد آخر إرهابي" وفق تعبيره.

"وصمة عار" على جبين الأمم المتحدة والتحالف الدولي

وفي هذا الشأن، يدين عضو مجلس النواب العراقي عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني، محما خليل، استمرار مسلسل القصف التركي والإيراني على مناطق في إقليم كوردستان، مؤكدا أنه "اعتداء على سيادة العراق والمواطنين، ويهدد السلم المجتمعي واستقرار المنطقة"، معتبرا إيّاه "وصمة عار على جبين الأمم المتحدة، والتحالف الدولي، وأيضا على الاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة".

ويضيف خليل، لمجلة «فيلي»، أن "أي تجاوز يعتبر انتهاكا صارخا لسيادة البلاد"، لافتا إلى أن "تجرأ الدول المجاورة على قتل العراقيين بدم بارد يعود إلى ضعف الحكومة الحالية التي هي غير قادرة على حماية مؤسساتها داخل بغداد فكيف بأقصى البلاد؟".

ويشير النائب، إلى أن تجاوزات دول الجوار تستند إلى "حجج وذرائع واهية وغير صحيحة، فهم يصدّرون أزماتهم الداخلية إلى العراق"، مبينا أنه "في حال لم تتمكن الحكومة الاتحادية والقوى السياسية من اتخاذ رد صارم تجاه تلك الهجمات فإنها ستكرر مستقبلا، لذلك يجب وضع معالجات حقيقية لمنعها، والتحرك محليا ودوليا بالطرق الدبلوماسية لمنع التجاوزات على سيادة البلاد وقتل الأبرياء".

ومنذ أكثر من أسبوع، تشنّ إيران ضربات متفرقة في إقليم كردستان، كان أعنفها الأربعاء الماضي، بأكثر من 70 صاروخاً بضربات لطائرات بلا طيار، استهدفت مجموعات كوردية إيرانية معارضة.

وقتل على الأقلّ 14 شخصاً بينهم امرأة حامل في هذا القصف، وأصيب 50 آخرون بجروح "معظمهم من المدنيين وبينهم أطفال دون سن العاشرة"، بحسب جهاز مكافحة الإرهاب في الإقليم.

ويتهم الحرس الثوري، المجموعات الكوردية المتمركزة في العراق بـ"مهاجمة إيران والتسلل إليها لزعزعة الأمن وإثارة أعمال شغب ونشر اضطرابات".

انتهاك سيادة "ثنائي" وازدواجية تعامل

ويؤكد عضو البرلمان العراقي عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني، شيروان الدوبرداني، بـ"وجود تقصير واضح من قبل الحكومة الاتحادية تجاه الهجمات الإيرانية على إقليم كوردستان، حيث كان من المفترض اتخاذ موقف حازم خاصة بعد سقوط عشرات الضحايا من المدنيين بينهم نساء وأطفال في القصف الأخير".

ويضيف الدوبرداني، لمجلة «فيلي»، أن "سيادة العراق تنتهك من قبل إيران وتركيا، لكن ما يلاحظ أن هناك ازدواجية في التعامل مع الدولتين في خرقهما لسيادة العراق، وفي حال لم يكن هناك موقف صارم من قبل الحكومة الاتحادية، ستستمر الاعتداء ويتطور إلى اجتياح بري بحجة وجود حزب العمال الكردستاني، لاحتلال بعض مناطق إقليم كوردستان ومناطق عراقية أخرى، وهذا ما نخشاه".

ويتابع النائب، "لذلك تم جمع تواقيع لأكثر من 113 نائبا من أجل عقد جلسة استثنائية طارئة للبرلمان بخصوص الهجمات الإيرانية واستمرار العدوان على الأراضي العراقية".

حكومة ضعيفة وولاءات حزبية

ويعزو محللون سياسيون "سكوت" الحكومة الاتحادية عن الهجمات المتكررة على إقليم كوردستان، إلى محاولة "إرجاع" الأخير مضطرا إلى بغداد، فضلا عن ولاءات الأحزاب العراقية لدول الجوار.

وفي هذا الجانب يذكر المحلل السياسي، صابر إسماعيل لمجلة «فيلي»، أن "الحكومة الحالية مؤقتة وضعيفة، كونها (تصريف أعمال)، كما هناك خلافات ومشاكل كثيرة عالقة بين الإقليم وبغداد حول قضية النفط والنقاط الكمركية، وترى بغداد أن تلك الهجمات قد تضعف من قوة الإقليم، وبالتالي سيلجأ الأخير إليها مضطرا في نهاية المطاف".

ومن الأسباب الأخرى "للصمت" الحكومي، يقول الخبير القانوني والباحث في الشأن السياسي، نجم اليعقوب، إن "ولاءات الأحزاب وخاصة لتركيا وإيران تؤثر على مواقفها تجاه الدولتين، بالإضافة إلى ضعف المؤسسة العسكرية والأمنية، وعدم بناء قوة ردع مناسبة لتلك الاعتداءات التي تخالف سياقات حسن الجوار وقوانين الأمم المتحدة ومجلس الأمن".

ويدعو اليعقوب عبر مجلة «فيلي»، "الحكومة العراقية إلى اتخاذ قرارات رادعة، من خلال التوجه إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن للمطالبة بإجراءات بحق الدولتين، فضلا عن الاسراع في حل الأزمة السياسية بتشكيل حكومة انتقالية وإجراء إصلاحات حقيقية تستطيع أن تعيد العراق إلى حالة التوازن في المنطقة".

ويضيف الباحث السياسي، "وأن يطالب العراق من الدولتين التعويض عن اعتداءاتهما وفق ما يقرّه القانون الدولي، واعطاء المواطنين المتضررين الحقوق التي يكفلها القانون".

وكان وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، أعلن الخميس الماضي، تنفيذ "عملية جوية الاثنين (الماضي) في شمال العراق في منطقة أسوس على بعد 140 كيلومترا من الحدود".

وبحسب أكار، استهدف الجيش التركي موقع "قيادة لحزب العمال الكردستاني" الذي تصنفه أنقرة وحلفائها في الغرب تنظيما "إرهابيا".

ويشنّ الجيش التركي منذ منتصف نيسان/أبريل عمليات ضد مواقع حزب العمال الكردستاني وحلفائه في شمال العراق، ويهدد بشن هجوم واسع متزامن ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال سوريا، لإنشاء منطقة أمنية على طول حدود بلاده الجنوبية.

«سكوت» الحكومة الاتحادية عن الهجمات المتكررة على إقليم كوردستان، إلى محاولة «إرجاع» الأخير مضطرا إلى بغداد، فضلا عن ولاءات الأحزاب العراقية لدول الجوار

التسابق للسكن في المدن وهجر الريف مفارقة «أرض السواد»

> يعبر كثيرون عن حزنهم من انحدار حياة الارياف وتناقص أعداد سكانها في العراق مقابل تزايد سكان المدن؛ وبالعكس من ذلك فان الاوربيين مثلا يتركون المدن للسكن في الارياف.
>
> فيلي

في منتصف شهر آب 2022 كشف تقرير للامم المتحدة تحت عنوان الهجرة والبيئة وتغير المناخ في العراق، عن ترك نصف سكان المناطق الجنوبية لمهنة الزراعة، محذرا من ان خطر الهجرة بين المحافظات العراقية يتزايد بفعل التغيرات المناخية وتفاقم مشكلات الجفاف.

ويوضح التقرير ان محافظات البصرة وميسان وذي قار التي اشتهرت بالزراعة وتربية الماشية والاسماك بانواعها في جنوب العراق تتجه لتسجيل أكبر عدد من النزوح الداخلي على مدار العقد الماضي؛ ويرجع ذلك إلى ندرة المياه والتلوث وملوحة التربة في بعض القرى، وبالارقام المتوفرة فان التقرير يلفت الى ان نقص المياه اجبر 15 الف شخص من المحافظات الثلاث على النزوح في عام 2019 لوحده فيما سجلت المنظمة الدولية للهجرة نزوح 12 ألف و 348 شخصا من جنوب العراق بسبب الجفاف.

ويشير التقرير الى ان السنوات الخمس الماضية سجلت تخلي 20% من الأسر في جنوبي العراق عن الزراعة، فيما لا زالت 30% من العائلات تفكر بالهجرة الداخلية، بحسب التقرير.

وفيما يتعلق بالدراسات التي نظمها متخصصون فان العوامل الرئيسة لظاهرة الهجرة الاجبارية للسكان تمثلت بعدة اسباب من اهمها، العوامل السياسية، والعوامل الاجتماعية و الاقتصادية، مشيرين الى ان الهجرة بصورة عامة توزعت بين الهجرة الداخلية و الهجرة الخارجية التي تمثلت في الهجرة الاختيارية، والهجرة البدائية، والهجرة الوقتية فضلا عن الهجرة الجماهيرية الواسعة؛ وان حركة الهجرة القسرية الوافدة ادت الى تباين معدلات النمو السكاني بين محافظات البلاد، والضغط على الخدمات، و تفاقم مشكلة السكن وظهور العشوائيات السكنية، والتفكك الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية، عادة ان الهجرة القسرية اصبحت من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع العراقي، وتكمن خطورتها في استمراريتها وعدم قدرة الجهات المعنية على مواجهتها، فافرز ذلك عديد الإشكالات فيما يتعلق بمكان الوصول، منها الضغط على الخدمات العامة، فضلا عن شيوع البطالة والتسول والتفكك الاجتماعي، على حد قولهم.

وبالاشارة الى ظواهر الهجرة السابقة ينوه المؤرخون الى انه ومنذ نهاية اربعينات القرن الماضي بدأت موجات النزوح الريفي الى المدن الكبيرة وبخاصة العاصمة بغداد بحثاً عن أي عمل كان وبالنتيجة الانخراط في حياة المدينة والعمل في دوائر الدولة والخدمات وشركات البناء وغيرها.

وتبين الاحصائيات بان نسبة المهاجرين من سكان الارياف الجنوبية بعد

الحرب العالمية الثانية هي اعلى بكثير من نسبة المهاجرين في المناطق العراقية الاخرى، وبصورة خاصة من ألوية العمارة والكوت والبصرة في حينه؛ كما اخذت الكثافة السكانية في المدن العراقية الكبرى تزداد بصورة مستمرة لاسيما في العاصمة بغداد، التي اصبح ثلث سكانها في منتصف الخمسينات من المهاجرين من جنوب العراق، وقد نمت احياء سكنية وصرائف في ضواحي العاصمة بغداد الشرقية، ومنها انطلق النازحون للبحث عن اي عمل كان، وبالنتيجة الانخراط في حياة المدينة شيئا فشيئا للعمل في الدوائر الحكومية وفي شركات الخدمات والبناء وغيرها.

وتبين نتائج التعداد السكاني لعام 1965 ارتفاع عدد سكان المدن وانخفاض واضح في عدد سكان الالوية الجنوبية وبخاصة في العمارة والبصرة والناصرية والديوانية؛ وقد قدر عدد النازحين بين عامي 1957 ـ 1965 الى المدن الكبيرة 330 الف نسمة تقريبا. وكانت اغلبية النازحين من محافظة ميسان (29,4%) تليها ذي قار ثم ديالى ثم نينوى. ومؤخرا، تسبب النزوح الريفي الى المدن في ارتفاع نسبة ما اسماه الباحثون «التحضر الشكلي» فيها؛ ووصل في العقدين الاخيرين الى اكثر من75% وامتداد العلاقات العشائرية والقيم والتقاليد الريفية، ذات الاصول البدوية، الى المدن وسيطرتها على العلاقات الحضرية وبالتالي اخضاعها لقوتها الكمية وليس النوعية، بحسب وصفهم، واطلقوا على ذلك مصطلح «البداوة المقنعة»؛ وبسحب رأيهم قان ذلك عمل على تشويه العلاقات والروابط المدينية واحداث تحولات بنيوية مفاجئة داخل الطبقات الاجتماعية صعوداً ونزولا، اذ توحدت مصالح الشيوخ مع النزعة الارستقراطية والعسكرية للدفاع عن مصالحهم المشتركة والوقوف امام الفئات الاقل تمييزاً ولكن الاكثر وعياً بواقعهم المرير بحسب قولهم.

العاصمة بغداد، اصبح ثلث سكانها في منتصف الخمسينات من المهاجرين من جنوب العراق، وقد نمت احياء سكنية وصرائف في ضواحي بغداد الشرقية، ومنها انطلق النازحون للبحث عن اي عمل كان ...

ويلفت المراقبون الى ان اسباب ترك الريف والهجرة الى المدن ظلت هي على حالها من دون معالجات جذرية منها فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة النسبي وتواجد المصانع والمعامل والخدمات والمؤسسات الاجتماعية والصحية والثقافية والترفيهية وغيرها، كما ان رواتب وامتيازات الجيش والشرطة قد شجع كثيرين على محاولة السكن في المدن ومنها بغداد، برغم ان استيعاب الاعداد الكبيرة من النازحين من الارياف اصبح عبئا ثقيلا على المدن، مما دفع الى نمو مناطق سكنية في ضواحي المدن وبخاصة في العاصمة بغداد فحلت ما تسمى بالعشوائيات محل الصرائف المعروفة في الحقبة الماضية التي استوطنها المهاجرون قبل ان يشيدوا بيوتا لهم.

وحتى وزارة الزراعة العراقية كانت قد اعلنت عن تخفيض خطتها الزراعية بنسبة 50%، معللة ذلك بانخفاض مناسيب المياه الواردة للعراق من كل من تركيا وإيران فضلا عن انحسار سقوط الأمطار منذ 3 أعوام، على اعتبار أن 90% من منابع الأنهار التي تجري في العراق تأتي من خارج أراضيه.

وبعكس البلدان التي تضع سياسات متجددة لتحسين حياة الارياف، فان العراق لم يشهد تطورا مماثلا للحد من هجر الريف الى المدن وتشجيع الهجرة العكسية؛ وعلى سبيل المثال وبحسب دراسة نشرتها وزارة العمل الفرنسية نهاية شهر تموز 2022، فان نحو 1.6 مليون شخص قرروا الاستقالة من وظائفهم بحثا عن حياة مختلفة عن تلك التي كانوا يعيشونها في السابق، برغم أنهم يملكون عقود عمل دائمة، فيما قرر كثير منهم مغادرة المدن الكبرى التي تعج بالضجيج للعيش في الأرياف، على وفق الدراسة، ومنذ ظهور وباء فيروس كورونا، قررت عائلات كثيرة كانت تعيش في مدن فرنسية كبرى ومنها العاصمة باريس مغادرة المناطق الحضرية باتجاه الأرياف للعيش قرب الطبيعة وفي كنفها بعيدا عن ضجيج وصخب المدن، بحسب المتابعين والاحصائيات المتعددة.

اما فيما يتعلق بالعراق فان الجميع يلفت الى تقصير السياسات الحكومية في تحسين الارياف وتشجيع السكان على السكن فيها والانتقال اليها والاستقرار فيها، ويطالب المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي في تقرير عن ندرة المياه وتغير المناخ في العراق بتفعيل الاستثمار ويشدد على إن الاستثمار في إدارة المياه المراعية للمناخ يوفر فرصة حقيقية لتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والأخضر والتنمية بالعراق.

وأشار في التقرير إلى أنه ومن دون اتخاذ إجراءات ملموسة، تؤدي القيود التي يعاني منها قطاع المياه لخسائر كبيرة عبر قطاعات متعددة من الاقتصاد، وستؤثر على المزيد من الفئات الأكثر احتياجا بين العراقيين؛ وقطعا فان ذلك يتسبب في تدهور الريف ودفع السكان الى الهجرة منه والانتقال الى المدن، وفي هذا الجانب يتحدث مستشار وزارة الزراعة العراقية ويشير الى توجه مشترك بين وزارتي الزراعة والموارد المائية والهيئة الوطنية للاستثمار للبدء باستثمار الأراضي الزراعية في محافظات النجف والسماوة لوضع حد للتصحر في البلاد؛ ومن ثم تحقيق الاستقرار السكاني.

الإلهام من نون النسوة.. قصص نجاح ودور قيادي لنساء العراق

رغم التحديات التي تواجه تبوء المرأة العراقية مواقع قيادية، إلا أنها استطاعت تمثيل مناصب قيادية عليا كانت حكراً على الرجال لعقود من الزمن، وما أوصلها إلى هذه المواقع إلا إصرارها على تحقيق النجاح وتجاوز المعوقات الثقافية والمجتمعية السائدة.

فيلي

سروة محمد رشيد ، عضو مجلس النواب / قضاء كلار

والعراق مجتمع ذكوري، يعطي الحق في القيادة للرجل أكثر من المرأة، فضلا عن الانطباعات السلبية التي يملكها قسم كبير من البشر حول إمكانية المرأة للقيادة، ولطالما سمعنا كلاما مثل: «لا تليق القيادة إلَّا بالرجال»، و«المرأة كائن عاطفي لا يمكنه إصدار قرارات حازمة»، و«لا تستطيع المرأة الفصل ما بين عملها ومنزلها»، وغيرها الكثير من الجمل التي تحجّم من طاقات المرأة وتحدها، ولا تعترف بما تمتلكه من ملكات ومهارات إنسانية.

ذلك، بالرغم من أن العراق سابقاً سجل مثلاً أول قاضية من المنطقة العربية، للكوردية الفيلية زكية اسماعيل حقي، وأول وزيرة لنزيهة الدليمي.

ويعزو مختصون إلى انخفاض تولّي المرأة للمناصب القيادية، إلى التمثيل غير المتكافئ للمرأة في المراكز الإدارية العليا، وضعف الآليات اللازم توافرها لتمكين دورها القيادي في بناء المجتمع، كما أن المنطقة العربية عامة والعراق خصوصا تعد الأقل في العالم بمجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية، ولكن هذا الأمر لا يمنع وجود نساء عراقيات قياديات ناجحات، استطعن إثبات انفسهن وقدراتهن أمام المجتمع.

وللتعرف أكثر على قصص نجاح ملهمة لعراقيات أحرزن تقدما في مجتمعهن، أجرت مجلة «فيلي» حوارات مع ثلاث شخصيات نسوية من محافظات مختلفة، شاركن قصة نجاحهن والطريق الذي سلكنه في سبيل تحقيق ذلك بعد سلسلة من المعوقات والكثير من الصعاب.

سروة محمد رشيد

كارثة عائلية

سروة محمد رشيد، (41 عاما) من محافظة السليمانية/ قضاء كلار، متزوجة وأم لثلاثة أولاد، حاليا عضوة مجلس النواب العراقي عن كتلة الاتحاد

نوخشه ناصح ، حاكمة حلبجة

اتفاق ما يقارب نصف عينة الدراسة على أن المجال الذي أبدعت فيه المرأة العراقية هو المجال الأسري بنسبة 40٪ والاقتصادي بنسبة 38٪ والاجتماعي 21٪.

الوطني الكوردستاني، مرّت سروة في فترة طفولتها بظروف عصيبة، حيث استشهد والدها عام 1984 في منطقة حلبجة، وكانت حينها تبلغ من العمر 6 سنوات، وبعد تلك الكارثة العائلية عادت إلى كلار وتوارت مع عائلتها المكونة من (أم و5 أطفال) عن الأنظار حتى انتفاضة 1991.

سروة تحدثت لمجلة «فيلي»، عن مرحلة دراستها وعملها بعد حرمانها من أبيها والذي لا يزال لم ينشئ له قبراً حتى الآن لرفض النظام السابق تسليم جثمانه إليهم.

وبعد الانتفاضة، أشارت سروة، إلى أنها «أكملت دراستها وحصلت على درجة البكالوريوس في القانون بفضل أمّها، وعيّنت معاون قضائي في محكمة بداءة كلار لمدة 3 سنوات ونصف السنة، بعدها محققة في المحاكم، ثم طلب منها الحزب أن تكون مديرة ناحية كلار (رئيسة وحدة إدارية) في عام 2005، وكانت حينها أول مديرة ناحية بمحافظة السليمانية.

«الرجل لم يستطع أن يفعل شيئا فكيف بامرأة!»، هذا ما كنت اسمعه عند تسنمي للمنصب تقول سروة، وتضيف «لكني بذلت جهودا كبيرة حتى أثبت أن المرأة ناجحة في الإدارة، واستمر عملي حتى عام 2019، وفي الانتخابات الأخيرة حصلت على أكثر الأصوات في حزبي كامرأة، فلم أصل إلى البرلمان بالكوتا، بل كان صوتي كصوت الرجال».

ووفقا للكوتا، فإن حصة النساء هي 83 مقعدا من المجموع الكلي لمقاعد البرلمان البالغة 329، إلا أن طبيعة قانون الانتخابات الذي قسّم العراق إلى دوائر انتخابية متعددة، واشترط أن تفوز في كل دائرة امرأة واحدة على الأقل، زاد من حظوظ النساء اللواتي حصلن على أكثر من 29 بالمائة من عدد المقاعد الكلي.

وتوصلت دراسة استطلاعية - مكونة من 47 رجلا قياديا في مؤسسات الدولة - أجريت عام 2013 للتعرف على التحديات التي تواجه تبوء المرأة العراقية في المواقع القيادية من وجهة نظر أصحاب القرار السياسي، إلى اتفاق ما يقارب نصف عينة الدراسة على أن المجال الذي أبدعت فيه المرأة العراقية هو المجال الأسري بنسبة 40% والاقتصادي بنسبة 38% والاجتماعي 21%.

وبلغت إجابات 57% من العينة المبحوثة بأنهم غير مقتنعين بنسبة تمثيل المرأة في البرلمان والبالغة 25%، بينما أيد 21% من العينة هذه النسبة، في ما شكلت ثقافة المجتمع بنسبة 68% أهم التحديات التي تواجه تبوء المرأة في المواقع القيادية ثم تحدي الوضع الأمني بنسبة 51% والحافز المجتمعي 44% ثم الحافز الأسري بنسبة 42%.

محاربة مجتمعياً

وتطالب ناشطات في حقوق المرأة بضرورة منح المرأة مناصب قيادية في الحكومة المقبلة، والعمل على تجاوز المعوقات التي تحد من قدرتها على قيادة العمل والمشاركة في بناء المجتمع.

وفي هذا الجانب، ذكرت الباحثة الاجتماعية، وسن محمد، أن «المجتمع يحارب المرأة ويرفض فكرة أن تتبوأ منصبا قياديا، على اعتبار أنها ضعيفة تحكمها عاطفتها، وهذا ما نلاحظه بشكل خاص في المناطق الوسطى والجنوبية، على خلاف المناطق الشمالية التي فيها فسحة أكبر في قيادة العمل».

وروت وسن، لمجلة «فيلي»، عن تجربة شخصية خاضتها بالقول «كنت أعمل في مجال الإعلام في إحدى المحافظات الوسطى، وعرض عليّ منصب مديرة لإحدى الإذاعات المحلية، لكن عائلتي رفضت ذلك بسبب الأعراف والتقاليد المجتمعية»، معربة عن تمنيها بأن تتغير نظرة المجتمع الحالية إلى نظرة ايجابية تمكّن المرأة في مجال العمل.

ويبلغ عدد النساء العراقيات في مواقع اتخاذ القرار في عام 2000 حوالي 400 امرأة من مجموع 4102 موقع قيادي يشكل نسبة 98% مقارنة بالمواقع القيادية التي يشغلها الرجل، بحسب دراسة بعنوان (المرأة القيادية ودورها في بناء المجتمع)، وأشارت الدراسة إلى أن هذه النسبة بدأت تتصاعد مع مرور السنوات وأصبحت المرأة تشكل الدور الأساسي في قيادة المناصب الإدارية والمشاركة في بناء المجتمع.

وبيّنت أن نجاح كفاءة المرأة في تولي المناصب الادارية يعتمد على أهمية الادارة الفعالة بنجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها، وأن نجاح القائد بالقيام بالدور القيادي يتوقف على قناعة ورضى الأفراد الذي يمارس قيادته عليهم، وذلك وفق الأسلوب الديمقراطي المتاح له.

وفي هذا المجال، يؤكد علماء النفس والإدارة أن مبدأ التعامل الايجابي مع الآخرين هو أحد مقومات نجاح النساء في عملهن وتفوقهن الوظيفي، وأن النجاح في العمل ووصول المرأة القيادية يرتكز على أساسين هما الوعي الذاتي وقوة الشخصية.

رسمية عريبي

أول مديرة مستشفى

رسمية عريبي، طبيبة استشارية لأمراض النسائية والتوليد، بدأت العمل في مستشفى الزبير كطبيبة اختصاص في عام 1991، ثم تدرجت في العمل الوظيفي داخل المستشفى من مديرة القسم الفني إلى معاونة مدير الأجنحة الخاصة ثم رئيسة قسم ومعاون مدير، وفي سنة 2015 أصبحت مديرة مستشفى ابن غزوان لأمراض النسائية والتوليد في البصرة ولا تزال حتى هذا اليوم.

«العمل في مستشفى ابن غزوان أصعب

رسمية عريبي، مديرة مستشفى لأمراض النسائية والتوليد في البصرة

حتى من المستشفى التعليمي والجمهورية»، تقول رسمية لمجلة «فيلي»، وتعزو ذلك إلى أن «أغلب كوادر المستشفى من النساء، وكذلك معظم المراجعات هن من النساء والأطفال ويعانون من أمراض خطيرة، كما أن المستشفى يتميز عن باقي المستشفيات بأنه طوارئ من باب الدخول إليه وصولا إلى صالة العمليات والخدج».

وأضافت: «نتيجة لخبرتي الإدارية أعلم كل نقاط الضعف والقوة في المستشفى، واحاول ضبط سياقات العمل من لحظة دخول المريض وكيفية التعامل معه بدبلوماسية وحكمة حتى خروجه من المستشفى معافى»، مشيرة إلى أن «البصرة لم تشهد منذ 40 - 50 سنة مديرة مستشفى لحد تسنمي الإدارة عام 2015 وإلى الآن، وأن مستشفى ابن غزوان يعد الأول من بين المستشفيات بناء على تقييم العمل فيه، ولذلك رشحت سابقا لمنصب مديرة عام صحة البصرة».

ويحدد مختصون صفات المرأة القيادية، بأنها تلك التي تمتلك رغبة كبيرة في التغيير، كما أثبتت الدراسات تفوُّق المرأة على الرجل من الناحية الإبداعية، وأنها أكثر إيجابية وقدرة على البحث عن أدق التفاصيل، وكذلك اهتمامها بمشاعر الآخرين حيث تتعاطف مع من تشعر أنه بحاجة إليها وخصوصا في الحالات الطارئة كالمرض أو الوفاة أو أي ظروف قاسية يمر بها أي من العاملين تحت إدارتها وإشرافها.

نوخشه ناصح

حاكمة حلبجة

أما نوخشه ناصح، من مواليد حلبجة (منطقة هورامان)، متزوجة ولديها ابنتان 20 سنة و18 سنة، تحدثت نوخشه للوكالة، عن كيفية اختيارها لمنصب قائمقام حلبجة بالقول: «تخرجت من كلية قانون وتوظفت في مديرية الاسايش العامة في محافظة السليمانية عام 1997، بعدها دخلت الكلية العسكرية، ثم احببت تغيير عملي لذلك قدمت طلبا في عام 2008 لأصبح مديرة ناحية بيارة - على الحدود العراقية الإيرانية - وبالفعل

لوحة فنية بريشة الرسامة «رشا عكاب»

«البصرة لم تشهد منذ ٤٠ - ٥٠ سنة مديرة مستشفى لحد تسنمي الإدارة عام ٢٠١٥ وإلى الآن، وأن مستشفى ابن غزوان يعد الأول من بين المستشفيات بناء على تقييم العمل فيه، ولذلك رشحت سابقا لمنصب مديرة عام صحة البصرة».

تمكنت من الحصول على المنصب رغم المنافسة الشديدة عليه، وبقيت في المنصب من 2008 إلى 2012 رغم التعجب الذي كنت الاحظه من الرجال لخطورة المكان الذي كنت أعمل فيه».

وتابعت: «بعدها احببت أن اكون قائمقام حلبجة كونها مدينة الشهداء، وكان هناك رجال منافسون على المنصب أيضا، لكن تم اختياري وأصبحت قائمقام حلبجة منذ 2016 ولغاية الآن»، مشيرة إلى أن «مجتمع حلبجة متقبل أن تحكمه امرأة، وذلك لأن حلبجة قبل 100 سنة كانت تحكمها امرأة أيضا تدعى عديلة خانم، لذلك هناك خلفية لحكم المرأة في حلبجة ولم يكن غريبا عليهم، لكن هناك صعوبات بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد، ونسعى إلى تخطيها».

واقتصر تمثيل المرأة في الحكومة الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي، التي تشكلت في مايو/ أيار 2020، على وزارتين هما الهجرة والمهجرين التي تشغلها إيفان فائق عن المكون المسيحي، ووزارة الإعمار والإسكان التي تشغلها نازنين محمد من الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

بلاد النهرين.. طائرات مسيرة تكشف عن "فينيسيا عراقية" عمرها 5 آلاف عام

تكشف صور الطائرات بدون طيار عن مدينة مبكرة في بلاد ما بين النهرين تتكون من جزر المستنقعات.

لم يكن لهذه المستوطنة الحضرية مركز مدينة ولا جدار دفاعي محاط بها، ساعدت عين خارقة للأرض في السماء على ترطيب مدينة قديمة في جنوب بلاد ما بين النهرين، واصفة اياها بانها ترقى الى فينيسيا الهلال الخصيب.

فـــيلي

إن تحديد الطبيعة المائية لهذه المدينة القديمة له آثار مهمة على كيفية ازدهار الحياة الحضرية منذ ما يقرب من 5000 عام بين نهري دجلة والفرات ، حيث يقع العراق في العصر الحديث. تشير بيانات الاستشعار عن بعد، التي

تم جمعها في الغالب بواسطة طائرة بدون طيار مجهزة بشكل خاص، إلى ان مستوطنة حضرية شاسعة تسمى لاجاش تتكون الى حد كبير من أربع جزر مستنقعات متصلة بواسطة مجاري مائية، كما تقول عالمة الآثار الانثروبولوجية اميلي هامر من جامعة بنسلفانيا.

وتضيف هذه النتائج تفاصيل مهمة لوجهة نظر ناشئة مفادها ان مدن جنوب بلاد ما بين النهرين لم تتوسع، كما يُعتقد تقليديا، الى الخارج من المعبد والمناطق الادارية الى الاراضي الزراعية المروية التي كانت محاطة بسور مدينة واحد، وفقا لتقرير هامر في مجلة ديسمبر لعلم الآثار الأنثروبولوجي ترجمته مجلة «فيلي».

تقول هامر: «كان من الممكن أن تكون هناك طرق متعددة متطورة لكي تصبح (لكَش Lagash) مدينة جزر مستنقعات حيث أعاد الاحتلال البشري والتغير البيئي تشكيل المناظر الطبيعية».

نظرا لعدم وجود مركز جغرافي أو شعائري (لكَش Lagash)، فقد طور كل قطاع في المدينة ممارسات اقتصادية مميزة على جزيرة مستنقعية فردية، مثل مدينة البندقية الايطالية في وقت لاحق، كما تشكل على سبيل المثال تتقاطع الممرات المائية أو القنوات مع احدى جزر المستنقعات، حيث قد يكون صيد الأسماك وجمع القصب من أجل البناء هو السائد.

تعرض جزيرتان اخريان من جزر (لكَش Lagash) المستنقعات ادلة على انها محاطة بجدران مسورة محاطة بشوارع مدينة ومناطق بها أفران كبيرة، مما يشير إلى أن هذه القطاعات قد تم بناؤها على مراحل وربما كانت أول من استقر. ربما حدثت زراعة المحاصيل وانشطة مثل صناعة الفخار هناك.

تشير صور الطائرات بدون طيار لما كان من المحتمل أن تكون موانئ في كل جزيرة مستنقعية إلى أن السفر بالقوارب يرتبط بقطاعات المدينة. تظهر بقايا ما قد تكون جسور مشاة في الممرات المائية وبجوارها بين جزر المستنقعات ، وهو احتمال يمكن استكشاف المزيد من الحفريات.

تأسست (لكَش Lagash)، التي شكلت نواة واحدة من أوائل الدول في العالم ، بين حوالي 4900 و 4600 عام. هجر السكان الموقع ، المعروف الآن باسم تل الهبة ، منذ حوالي 3600 عام ، تظهر الحفريات السابقة. تم التنقيب فيه لأول مرة منذ أكثر من 40 عاما.

أشارت التحليلات السابقة لتوقيت توسعات الأراضي الرطبة القديمة في جنوب العراق التي أجرتها عالمة الآثار الأنثروبولوجية جينيفر بورنيل من جامعة ساوث كارولينا في كولومبيا إلى أن (لكَش Lagash) ومدن اخرى في جنوب بلاد ما بين النهرين بُنيت على تلال مرتفعة في الاهوار. بناء على صور الأقمار الصناعية ، اقترحت عالمة الآثار اليزابيث ستون من جامعة ستوني بروك في نيويورك أن(لكَش Lagash) تتكون من حوالي 33 جزيرة مستنقعية، العديد منها صغير جدا.

يقول هامر ان صور الطائرات بدون طيار قدمت نظرة أكثر تفصيلا على الهياكل المدفونة في (لكَش Lagash) أكثر مما يمكن من خلال صور الأقمار الصناعية. مسترشدة ببيانات الاستشعار عن بعد الأولية التي تم جمعها من مستوى الأرض، أمضت طائرة بدون طيار ستة أسابيع في عام 2019 في التقاط صور عالية الدقة لكثير من سطح الموقع. ساعدت رطوبة التربة وامتصاص الأملاح من الأمطار الغزيرة الأخيرة تقنية الطائرات بدون طيار في اكتشاف بقايا المباني والجدران والشوارع والممرات المائية وغيرها من معالم المدينة المدفونة بالقرب من مستوى الأرض.

وتقول إن بيانات الطائرات بدون طيار مكنت هامر من تضييق نطاق الأجزاء المكتظة بالسكان من المدينة القديمة إلى ثلاث جزر. هناك احتمال أن تكون تلك الجزر جزءا من قنوات الدلتا الممتدة نحو الخليج الفارسي. سيطر معبد كبير على جزيرة رابعة أصغر.

يقول عالم الآثار في جامعة شيكاغو اوغستا مكماهون، أحد ثلاثة مديرين مشاركين في عمليات التنقيب الجارية في الموقع، إن مسبار هامر بطائرة بدون طيار في (لكَش Lagash) «يؤكد فكرة الجزر المستقرة والمتصلة ببعضها البعض بواسطة المجاري المائية».

تشير ادلة الطائرات بدون طيار على تباين الاحياء في جزر مستنقعات مختلفة، بعضها يبدو مخططا والبعض الآخر مرتب بشكل عشوائي ، يعكس موجات الهجرة الى (لكَش Lagash) بين حوالي 4600 و 4350 عاما، كما يقترح مكماهون. تشير المواد التي تم التنقيب عنها إلى أن الوافدين الجدد شملوا سكان القرى المجاورة والبعيدة والرعاة المتنقلين الذين يتطلعون إلى الاستقرار وعمال العبيد الذين تم أسرهم من دول المدن المجاورة.

يقول هامر ان التجمعات الكثيفة من المساكن والمباني الأخرى في معظم أنحاء (لكَش Lagash) تشير الى ان عشرات الالاف من الناس كانوا يعيشون هناك خلال اوجها. في ذلك الوقت ، غطت المدينة ما يقدر بـ 4 الى 6 كيلومترات مربعة ، تقريبا مساحة شيكاغو.

من غير الواضح ما إذا كانت مدن شمال بلاد ما بين النهرين منذ حوالي 6000 عام ، والتي لم تكن موجودة في الاهوار ، تحتوي على قطاعات مدينة منفصلة (08/5/SN: 2). لكن من المحتمل أن تكون (لكَش Lagash) ومدن أخرى في جنوب بلاد ما بين النهرين قد استغلت النقل المائي والتجارة بين المستوطنات المتقاربة ، مما أتاح نموا غير مسبوق، كما يقول عالم الآثار جيليرمو الغازي من جامعة كاليفورنيا في سان دييغو.

يقول هامر ان لجش تبرز كمدينة مبكرة في جنوب بلاد ما بين النهرين مجمدة في الوقت المناسب. ظلت المدن المجاورة ماهولة بالسكان لمدة الف عام او اكثر بعد هجر لجش، عندما أصبحت المنطقة اقل مائيا وتوسعت قطاعات المدن الاطول امدها واندمجت.

يقول هامر: «لدينا في (لكَش Lagash) فرصة نادرة لرؤية كيف بدت المدن القديمة الاخرى في المنطقة في وقت مبكر».

ترجمة: مجلة «فيلي»

التجمعات الكثيفة من المساكن والمباني الأخرى في معظم أنحاء (لكَش Lagash) تشير الى ان عشرات الالاف من الناس كانوا يعيشون هناك خلال اوجها. في ذلك الوقت ، غطت المدينة ما يقدر بـ ٤ الى ٦ كيلومترات مربعة ، تقريبا مساحة شيكاغو..

نساء العراق..

خطوات «جريئة» لتمكينها في سوق العمل وتحول كبير في الجنوب

تسعى النساء في العراق، إلى الاعتماد على أنفسهن في جوانب الحياة المختلفة، وخاصة في قطاع العمل، ليساعدن عائلاتهن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، وسط دعوات لتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً وقيادياً أيضاً.

وفي جنوب البلاد، يظهر تحول كبير حيث بدأ سوق العمل باستقطاب النساء إليه، في ظاهرة تعد نادرة.

وتروي خبيرة التجميل، هدى الزبيدي، من مدينة السماوة مركز محافظة المثنى، تجربتها الناجحة في سوق العمل وما تطمح إلى تحقيقه في المستقبل بالقول، «منذ حوالي عام تقريبا، بدأت عمل ماسكات طبيعية (مقشرات بشرة)، للاستخدام الشخصي، كون مستحضرات التجميل التجارية كانت تهيّج بشرتي، لذلك عملت ماسكات وصابون من المواد الطبيعية، مكوّنة من (الشوفان وماء الورد والحليب)».

وتضيف الزبيدي في حديثها لمجلة «فيلي»، «ما ساعد فكرتي على الانتشار، هن صديقاتي ومتابعات حساباتي الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، التي كانت بدايتها طرح سؤال عليهن حول تجربتهن مع الماسكات الطبيعية، وتفاعلت النساء بسرعة، ورأيتهن يفضّلن المنتج الطبيعي على التجاري، عندها قررت العمل على هذا المشروع، واشتركت بدورات وحصلت من خلالها على شهادات لممارسة المهنة».

وتشير الزبيدي إلى أنها «لم تواجه صعوبات في عملها الذي تمارسه في ورشة داخل منزلها»، قائلة «كان الجميع يساندني وخاصة عائلتي وصديقاتي».

وتطمح الزبيدي أن «يكون لها كوزمتك خاصا بها مستقبلا».

وترى الناشطة النسوية، رونق علاء، عمل النساء داخل المنزل و»الأونلاين» (وظائف العمل الحر والأعمال التي يتم إنجازها عن بعد)، له فوائد إيجابية، كونه يساعد النساء في إنشاء مصدر رزق لهن.

وتدعو علاء خلال حديثها لمجلة «فيلي»، وزارة العمل ومنظمات المجتمع المدني، إلى أن «تكون جادة في تقديم ورش لتطوير عمل المرأة، وتوفير القروض لهن»، مؤكدة أن «عمل المرأة مهم لدعم عوائلهن ماديا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وكلما كان الوضع الاقتصادي جيدا كان المجتمع آمنا».

وتشكّل نسبة النساء العراقيات العاملات في القطاع الخاص، حوالي 29 بالمئة من المجموع الكلي للعاملين في القطاع، بحسب ورقة بحثية لمركز النهرين للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.

وعلى الرغم من أن نسبة النساء في المجتمع العراقي تقارب 49 بالمئة من إجمالي السكان، إلا أن فرصهن في سوق العمل لازالت ضئيلة، إذ لا تتجاوز نسبة النساء العراقيات العاملات حدود 15 بالمئة من حوالي العشرين مليون امرأة عراقية، بينما تقع 85 بالمئة منهن ضحايا عوامل موضوعية تحجم دورهن في المجتمع عموما وسوق العمل تحديدا.

وفي الجانب المقابل، فإن نسبة مشاركة النساء العراقيات في مؤسسات الدولة تمثل نصف العدد الكلي، وفق ما رصدته إدارة التدريب في المركز الوطني لوزارة التخطيط، بحسب آخر إحصائية لها.

وفي هذا الشأن تقول عضو مجلس النواب العراقي، ابتسام الهلالي، إن «المرأة ثلاث أرباع المجتمع، وليست نصفه، وهي أساس بناء المجتمع، ومتى ما كانت المرأة صالحة كانت الأسرة والمجتمع صالحان».

وتذكر الهلالي التي هي عضو في لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية لمجلة «فيلي»، «اشتركنا بدورات حول القوانين التشريعية التي تهمّ المرأة، وخاصة قانون العنف الأسري، وقانون الطفولة، وقانون تمكين المرأة اقتصاديا، حتى تستطيع أن تعيل نفسها».

وبحسب دراسة قدمها الجهاز المركزي للإحصاء، فإن 20 بالمئة من النساء العراقيات قد تعرضن للتعنيف الأسري، بينما تحصي المفوضية العليا لحقوق

الإنسان حوالي خمسة آلاف حالة تعنيف للنساء في العام الماضي، وهو ما يعتبره متخصصون سببا رئيسا يضاف إلى جملة عوامل أخرى تعرقل تمكين النساء ودخولهن سوق العمل في العراق.

وتضيف الهلالي، أن «المرأة مظلومة، وحتى وزارة المرأة في الحكومة العراقية تم حذفها، فلا يوجد اهتمام بالمرأة، ولذلك نحاول تشكيل مجلس وطني للمرأة، كما هناك لجنة تمكين المرأة في رئاسة الوزراء، ويتم التواصل معها من أجل تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وقياديا أيضا».

وتتابع الهلالي، «هناك جلستان مقررتان لمجلس النواب قريبا، تتضمنان قوانين تخص المرأة، وسيتم الطلب فيهما بأن تكون هناك وزارة للمرأة أو هيئة مستقلة خاصة بالمرأة، كما نحاول أن نمكّن المرأة بمشاريع بسيطة، من خلال منح قروض لهن بحوالي 8 ملايين دينار من وزارة العمل، لكن ما يعيق ذلك هو شرط الكفيل، وهناك حراك لإزالة هذا الشرط».

وكان رئيس الوزراء الأسبق، حيدر العبادي، قرّر في عام 2015، إلغاء عدد من الوزارات، من بينها وزارة الدولة لشؤون المرأة، لتقليل نفقات الدولة من جرّاء تدنّي أسعار النفط والأزمة الماليّة التي عصفت بالبلاد في تلك الفترة.

وغالبا ما تكون المرأة خلف الواجهة بعيدا عن المناصب العليا والدرجات الخاصة في الحكومة، إذ تظهر بيانات صادرة من وزارة التخطيط العراقية لعام 2018، على سبيل المثال، وجود امرأة واحدة في منصب مدير عام، مقابل كل تسعة رجال، والنسبة ذاتها تتكرر لمنصب معاون مدير عام.

وحتى في التمثيل الحكومي، تراجعت نسبة المشاركة السياسية للمرأة في العراق من تسلم نساء ست وزارات في الحكومة المؤقتة التي تشكلت برئاسة إياد علاوي في 2005، إلى حقيبة واحدة في حكومة مصطفى الكاظمي الأخيرة 2020-2022، وقبلها لم تتسلم امرأة أي حقيبة في حكومة عبد المهدي 2018 - 2020.

وفي هذا الجانب تذكر رئيسة جمعية الرحمة الإنسانية، فاتن الحلفي، أن «هناك حاجة فعلية لتدريب النساء على القضايا الملحّة التي تخص قضايا وحقوق المرأة، وخاصة التمكين السياسي والقانوني والاقتصادي».

وتوضح الحلفي، التي هي عضو مجلس مفوضية حقوق الانسان السابق أيضا، لمجلة «فيلي»، أن «أي بلد عندما يضعف وضعه الاقتصادي وينخفض مستواه المعاشي، فإن الجرائم تكثر فيه، حتى على مستوى النساء، لكن عندما تتمكن النساء اقتصاديا تصبح غير محتاجة لأي جهة، وبذلك تستقر العائلة باستقرار الوضع الاقتصادي».

وتواصل حديثها، أن «جمعية الرحمة، تعمل على تدريب النساء اقتصاديا، أما التأهيل الاقتصادي فهذا يحتاج إلى تدخل حكومي لتوفير الأموال اللازمة لذلك، وتسعى الجمعية إلى التواصل مع الجهات التنفيذية في الحكومة بهذا الخصوص».

وعن عدد المتدربات اللواتي تلقين تأهيلا مهنيا، تقول الحلفي، أنه «تم تدريب أكثر من 3600 امرأة، ومن مستويات مختلفة، على استخدام الحاسوب والخياطة وغيرها، وافتتح البعض منهن مشاريع صغيرة، مثل مكاتب استنساخ وما شاكل لك».

ويؤكد تقرير للبنك الدولي صدر عام 2020، أن مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل تعتبر منخفضة، بحيث تشكل أقل من 15 في المئة فقط.

وقال البنك في التقرير، إن «هناك أقل من 15 في المئة من النساء يشاركن في سوق العمل في كل من العراق والأردن، و26 في المئة فقط في لبنان، مبينا أن «هذه النسب تعد من بين أدنى معدلات مشاركة المرأة في العمل على مستوى العالم».

بينما تشير دراسة أعدتها وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي التابعة للجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية، أن توزيع النساء حسب قطاعات العمل لا يبدو متوازناً، فيظهر أن هناك قطاعات تنشط فيها النساء على حساب قطاعات أخرى. فالقطاع العام والحكومي هي أكثر القطاعات الجاذبة لمشاركة المرأة، حيث كانت النسبة حوالي 78 في المئة مقارنة بباقي القطاعات، التي لم تشكل سوى 21 في المئة في القطاع الخاص، مع الإشارة إلى أن أغلب النساء العاملات في القطاع الخاص هنَّ من النساء الريفيات.

أما بيئة العمل عند النساء العاملات، وفقا للدراسة، فهي أقل خطورة عند المقارنة مع عمل الرجال، فقد أظهرت النتائج أن أكثر من 82 في المئة من النساء يعملن في بيئة عمل غير خطرة بالمقابل هناك 46 في المئة من الذكور يعملون أيضا في أجواء عمل مماثلة.

وبحسب الأرقام والبيانات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية، العام الماضي، حول المساواة بين الجنسين، بلغ معدل مشاركة المرأة العربية في سوق العمل 18.4 في المئة، وهو المعدل الأدنى في العالم مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 48 في المئة.

«المرأة مظلومة، نحاول تشكيل مجلس وطني للمرأة، كما هناك لجنة تمكين المرأة في رئاسة الوزراء، ويتم التواصل معها من أجل تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وقياديا أيضا ».

«تأجير التجاوز»..

مشروع قانون يثير الجدل بين أصحاب «المقاعد» و«العشوائيات»

فيلي

تثير مسودة قانون «معالجة التجاوزات السكنية» التي قرأها مجلس النواب العراقي قراءة أولى، رفضا وانتقادات واسعة، من قاطني تلك المناطق على وجه الخصوص، وفيما بينوا أن لهم «الفضل» على الدولة لعدم مطالبتهم بحقوقهم، يؤكد برلمانيون أن هناك سعيا لطرح القانون في المجلس «حتى قبل قراءته» بشكل مكثف.

الأكثر تضررا

وتقول المواطنة أم رقية التي تسكن في إحدى مناطق التجاوز بمحافظة كربلاء، والتي ترفض تسميتها «تجاوزا»، إن «أبناء البلد لديهم حق في السكن وفقا للدستور، ونحن متفضلون على الدولة لالتزامنا الصمت وعدم الشكوى ضدها والمطالبة بحقوقنا».

وتضيف أم رقية لمجلة «فيلي»، أن «الحكومة تعمل ضد المواطن، فلا توفّر له السكن الملائم الذي كفله الدستور»، وتريد أخذ ايجار من قاطني العشوائيات الذين لو كانوا يملكون مبلغ الإيجار ما سكنوا التجاوزات، وأغلبها بيوت متهالكة من الصفيح أو البلوك، بل كانوا سيلجأون إلى دور نظيفة تحفظهم من الظروف الجوية والبيئية السيئة».

وتطالب المواطنة أم رقية من الحكومة «الوقوف مع المواطن وتمليكه تلك الأراضي بدل أخذ ايجار منه، فالمواطن الذي يسكن في التجاوز هو الأكثر تضررا في المجتمع، فلا يملك راتبا أو مصدر دخل مضمون، بل أغلب الساكنين هم من الكسبة ولديهم أطفال».

وتشير في ختام حديثها، إلى أن «لفظ التجاوز لا يفترض أن يُطلق على ساكني تلك البيوت، فهم لم يأتوا من دول أخرى وتجاوزوا على الأراضي العراقية، بل هم عراقيو الجنسية وهذا بلدهم».

وكان مجلس النواب أنهى في 8 تشرين الأول الحالي، «القراءة الاولى لمشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية والمقدم من لجان الخدمات والاعمار والقانونية والمالية لمعالجة التجاوزات السكنية على أراضي مملوكة للدولة، أو البلديات ضمن حدود التصاميم الاساسية قبل تاريخ نفاذ هذا القانون»، بحسب بيان للدائرة الاعلامية لمجلس النواب.

ودعا البيان الى «تصحيح الوضع القانوني للمتجاوزين بتأجيرهم الاراضي التي تجاوزوا عليها بإنشاء دور سكنية ولغرض منع التجاوزات على العقارات العائدة للدولة والبلديات ضمن حدود التصاميم الاساسية للمدن، وإزالة التجاوزات التي حصلت عليها وتأسيس صندوق لتمويل مشاريع تطوير تجمعات العمل العشوائي المشمولة بالتطوير».

وتعد المناطق العشوائية في المدن العراقية من أكبر المشاكل التي تواجه الدولة والتطور المجتمعي في عموم البلاد.

وكان المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي، قال في حديث سابق لمجلة «فيلي» ان «هناك 4000 الف مجمع عشوائي في عموم العراق، تضم هذه العشوائيات 522 الف وحدة سكنية، أي أن هناك 522 ألف أُسرة تعيش في هذه العشوائيات»، مبينا أن «حصة العاصمة بغداد من هذه العشوائية هي الربع، وبواقع 1022 عشوائية، تليها البصرة بواقع 700 مجمع عشوائي»، لافتا إلى أن «أقل المحافظات التي تتواجد فيها العشوائيات هي محافظة كربلاء بواقع 98 مجمعا عشوائيا والنجف 99 مجمعا عشوائيا».

ويعزو مواطنون من سكنة العشوائيات التقت بهم مجلة «فيلي» في وقت سابق،

السبب الذي دفعهم إلى السكن في هذه المناطق إلى «الفقر والحرمان وعدم توفير السكن الملائم».

«ويكفل الدستور العراقي في المادة 30 السكن المناسب للمواطن بالنص التالي:ـ (تكفل الدولة المقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم) وفي الفقرة الثانية من المادة نفسها (توفر لهم السكن)»، وفق بيان للنائب محمود السلامي.

ويعلن السلامي رفضه «مسودة القانون في معالجة التجاوزات السكنية والتي ارسلت من قبل الحكومة الحالية والتي تشير إلى إيجار لمدة 25 سنة وفق شروط يحددها هذا القانون»، مؤكدا عزمه «تعديل فقراته لصالح تمليك المستحقين».

غير متوقع

من جهتها تروي عضو لجنة الخدمات والاعمار النيابية، النائبة مديحة الموسوي، مجريات طرح مسودة القانون بالقول، إن «رئيس المجلس أصرّ على طرحه في جلسة السبت الماضي، وكان يفترض تقديم القانون إلى لجنة الخدمات في بادئ الأمر، لكن تفاجأنا بوجوده على جدول الأعمال دون عرضه على اللجنة، بداعي أن ذلك جاء بناء على طلب الكتل السياسية».

وتوضح الموسوي لمجلة «فيلي»، «وعلى الرغم من تقديم رئيس لجنة الخدمات، النائب محما خليل، طلبا بتأجيل قراءته إلى رئاسة المجلس، لكنه طلبه رُفض وتم الأصرار على قراءته».

وتبين الموسوي، «وعند سؤال الكتل السياسية عن اطلاعهم على القانون مسبقا ومن ضمنها كتلة بدر التي انتمي إليها، كانت إجابتهم واحدة، وهي أن القانون لم يطرح عليهم في الماضي، وإنما جاء من الحكومة الحالية إلى رئاسة المجلس مباشرة، والأخيرة وضعته ضمن جدول الاعمال».

وبعد يوم من قراءة القانون، عقدت لجنة الخدمات اجتماعا، وخلص الى «أهمية تعديله وعدم المضي فيه الا اذا كان في صالح المواطن، وكذلك تقرر استضافة الوزارات والدوائر المعنية بالموضوع سواء في بغداد والمحافظات خلال الجلسات البرلمانية المقبلة»، وفق الموسوي.

من جهتها، أعلنت كتلة دولة القانون النيابية، رفضها مقترح استئجار المناطق العشوائية لساكنيها ضمن قانون معالجة السكن العشوائي، الذي ناقشه البرلمان في جلسة السبت، مطالبة «بتمليك هذه المناطق لقاطنيها»، وفق بيان للكتلة.

ما الحل؟

وينتقد خبراء اقتصاديون «الآلية التي تعمل عليها الحكومة لحل أزمة السكن»، مشددين على «ضرورة وضع دراسة شاملة للعمل على بناء مشاريع اسكان وفق رؤية حديثة متطورة، تُسهّل على المواطن البسيط وذوي الدخل المحدود اللجوء إليها».

وقال الباحث الاقتصادي، أحمد عيد، في وقت سابق لمجلة «فيلي»، إن «أزمة السكن في العراق تضاف إلى المشاكل الكبيرة التي يواجهها المواطن العراقي، وما تقدمه الدولة للمواطن اليوم، لا يرتقي بأن يسمى حلاً لمشاكله».

وأضاف عيد، «لأن القروض المقدمة من المصرف العقاري أو ضمن ما يسمى مبادرة صندوق الاسكان، بمنح قروض بدون فوائد لشراء أو بناء وحدات سكنية، تجعل المواطن أو الموظف في حرج شديد، نتيجة لما يترتب عليه من دفع شهري للأقساط يفوق قدرته على السداد، مما دفع الكثيرين إلى عدم التوجه إلى الاقتراض».

وتابع، أن «مشاريع الإسكان المحدودة المعمول بها في العراق، لم يستفد منها المواطن البسيط أو أصحاب الدخل المحدود، إنما المستفيدون هم المتنفذون وأصحاب رؤوس الأموال، أو ممن يمتلكون دخل وعائد مالي مرتفع».

وأكد الباحث الاقتصادي، أن «العراق اليوم بحاجة إلى مليوني وحدة سكنية للوصول إلى نقطة تكافؤ فرص الإسكان والقضاء على العشوائيات، وللحد من أزمة السكن في العراق لابد من وضع دراسة شاملة للعمل على بناء مشاريع اسكان وفق رؤية حديثة متطورة، تسهّل على المواطن البسيط وذوي الدخل المحدود اللجوء إليها».

ويحتاج العراق إلى نحو 1,500,000 ألف وحدة سكنية بصورة عاجلة للوصول إلى نقطة يمكن الحديث معها عن تكافؤ في فرص الاسكان والقضاء على العشوائيات، بحسب آخر إحصائية لوزارة التخطيط.

وكانت الحكومة العراقية طرحت قبل نحو عام، مشروع «داري» في محاولة لحل أزمة السكن المتفاقمة، وتقدم عبر المنصة الالكترونية نحو ثلاثة ملايين مواطن للحصول على قطعة أرض ستكون غالبا في أطراف المدن، لإنشاء مدن جديدة ستكون بحاجة إلى بنى تحتية وأسواق أعمال.

يذكر أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد سكانه قياساً بعدد المجمعات السكنية، علاوة على عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية.

الرصاص العشوائي يقتل الناس في الشوارع

والسلاح ينتشر في المنازل

في السادس من تشرين الاول 2022 كشف مدير عام صحة بغداد الرصافة، عن إن مستشفى الجملة العصبية استقبل 145 شخصا مصابا بطلق ناري عشوائي، فيما قال مستشفى الشيخ زايد ببغداد ايضا انه تسلم 203 مصابين بحالة طلق ناري عشوائي.

فيلي

وكانت بيانات كشف عنها مستشفى الجملة العصبية في العاصمة العراقية بغداد في عام 2021 اظهرت ان ذلك العام شهد إصابة نحو 84 شخصا بطلق ناري في الرأس نتيجة الرمي العشوائي، بحسب بيانات المستشفى وحده. واحتاجت غالبية هذه الحوادث إلى تداخل جراحي عاجل وحتى دخول العناية المركزة.

وبرغم انه لا تتواجد إحصاءات رسمية لعدد القتلى والمصابين من ضحايا الرصاص العشوائي في البلاد، بحسب المراقبين، إلا أن مسؤولا في وزارة الصحة العراقية يؤكد أن هذا العدد وصل للمئات في عام 2021.

وبرأي المراقبين فانه عند متابعة الارقام يلاحظ ان اعداد المصابين باطلاق النار العشوائي تتصاعد ولاتنخفض مع مرور الوقت، وان تطمينات الجهات الامنية المعنية لن تنفع في تهدئة روع السكان وقلقهم على افراد اسرهم من التعرض للرمي العشوائي، الذي يصر كثير من العراقيين على اللجوء اليه بمناسبة او حتى من دون مناسبة.

وتقول أرملة في العقد الرابع من عمرها، ان ابنها اخترقت جمجمته طلقة نارية استقرت في رأسه عند باب المحل الذي يعمل فيه بأجر يومي، مشيرة الى انه كانت قد مرت في الحي زفة عرس في منطقة الرحمانية ببغداد وأطلق المحتفلون عيارات نارية فرحاً بالعريس. وفي حادثة، ينقل عن اقرباء متوف قولهم ان عائلته حاولت نقله إلى أقرب مستشفى، لكنهم لم يستقبلوه وحولوه إلى مستشفى الجملة العصبية، وهناك لم يتوفر له سرير في الطوارئ ثم نُقل إلى مستشفى البرموك فتوفي بعد أقل من 48 ساعة في ردهة العناية المركزة، إذ لم يتمكن الأطباء من إخراج الإطلاقة من رأسه بسبب عدم استقرار حالته، على وفق وصفهم.

ويقول عم الضحية تعليقا على الحادث «رفعنا دعوى على أصحاب العرس، فهم يبعدون 300 متر فقط عن منزل أخي المرحوم وابنه، سبعة شبان يحملون الكلاشنكوف ويطلقون النار داخل حي شعبي مكتظ بالسكان، حتماً ستحل كارثة، ولدينا تسجيل فديوي يظهر عشوائية الرمي وطيش الشباب في الزفّة واستهتارهم، خسرت ابن أخي وخسر كثير من الآباء والأبناء والصبية في فوز منتخب أو عرس أو تشييع متوفى، لن نلجأ إلا إلى القانون ونرفض أي حل عشائري، فالقانون هو سيد الجميع، وما دمتُ أبحث عن حق عام فلن أقف مخذولاً، بل سأتذكر كل الأرامل والمفجوعات ودموعهن وسأمضي في قضيتي» بحسب تعبيره.

يحدث هذا في ظل الانتشار الكبير للسلاح المنفلت برغم مناشدات وزارة الداخلية الى الاهالي، اذ سبق وان حددت آلية التقديم على حيازة السلاح المرخص فيما حذرت من عقوبات قانونية بحق الحائزين عليه بشكل غير قانوني.

ويقول المتحدث باسم الوزارة إن على الراغبين بالتقديم على رخصة السلاح وحيازته التقديم الكترونيا على موقع وزارة الداخلية، ومن خلال مطابقة الشروط يجري اعلام المتقدم إن كان مشمولاً بحيازة السلاح أم لا.

وأضاف، أن «هناك فئات في المجتمع سمح لهم بحيازة السلاح مثل الاعلاميين والصحفيين والمحامين، كونهم يتعرضون للتهديد حسب عملهم وايضاً أصحاب المال والأعمال والدرجات الخاصة، بالإضافة إلى وجود شروط تطبق على المتقدم تتمثل بالفحص الطبي والنفسي وفحص قدرته على استعمال السلاح»، بحسب قوله.

وأردف، أن العقوبة القانونية لحمل السلاح غير المرخص، ترتبط بنوع السلاح اذا كان حربياً وإن كان مشمولاً بحيازة السلاح من عدمها؛ لكنه يقول إن وزارته «تتبع إجراءات مشدّدة في أي منطقة يحدث فيها رمي عشوائي، حيث يتم إلقاء القبض على عدد كبير من الأشخاص الذين قاموا بذلك وإحالتهم إلى المحاكم المختصة وفق المواد القانونية من قانون العقوبات العراقي»، على حد قوله.

ويقول قضاة وحقوقيون أن المادة الخامسة من قانون الأسلحة تناولت أنواع الإجازات التي تصدرها وزارة الداخلية وهي إجازة حيازة وحمل السلاح الناري وعتاده أو إجازة حيازة السلاح الناري أو إصلاحه ووردت في المادة السادسة من القانون ذاته الشروط التي يجب توفرها في الشخص الذي يتقدم بطلب الحصول على إحدى تلك الإجازات، على حد قولهم.

وعن انتشار السلاح بصورة كبيرة في المدن والقرى، يرى القضاة أن هذه الظاهرة تهدد الامن المجتمعي لاسيما مع كثرة تواجد الأسلحة واستعمالها في النزاعات العشائرية، وقد أدى ذلك الى نزوح جماعي من بعض المناطق التي شهدت ظاهرة النزاعات بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، بحسب تصريح قاض.

وينوه الى قرار مجلس القضاء الاعلى الذي عد الدكة العشائرية فعلاً إرهابياً، ويرى أن «هذه الخطوة اسهمت في الحد من هذه الظاهرة التي سادت المجتمع في الآونة الاخيرة ما يسهم في انخفاض ظاهرة استعمال السلاح في النزاعات العشائرية»، على حد وصفه.

ويتحدث قاضي محكمة تحقيق الرصافة عن أول قانون سنه المشرع العراقي في تنظيم وحيازة السلاح، وكان إبان العهد الملكي إذ صدر القانون رقم 47 لسنة 1932 ثم جرت صياغة جديدة لنظام الأسلحة سنة 1979 واستثنى القانون بعض الموظفين الكبار والأعيان والنواب وبعض الموظفين الحكوميين ممن يلزمهم واجبهم حمل السلاح وينتهي الاستثناء بعد انتهاء الخدمة؛ واستمرت القوانين بالصدور لاحقاً إلى أن شرع القانون النافذ حالياً وهو قانون الأسلحة رقم 51 لسنة 2017 الصادر في 20 /3 /2017.

وخلص القاضي إلى أن المادة الأولى من قانون الأسلحة قد ذكرت أنواع السلاح الناري ويشمل المسدس والبندقية الآلية وبندقية الصيد ولا يشمل مسدسات الألعاب الرياضية التي تحدث صوتاً للانطلاق وكذلك الأسلحة الأثرية أو الرمزية او التذكارية فهي غير مشمولة بالقانون وليست بحاجة الى ترخيص، بحسب قوله، مزيدا ان تحديد نوع السلاح يرجع الى الجهة الفنية المختصة وهي مديرية الأدلة الجنائية في وزارة الداخلية بعد إرسال السلاح للفحص الفني وتحديد الفعل سواء مخالفاً للقانون أم غير مخالف بصفته ليس سلاحاً نارياً ولا يحتاج لترخيص بحمله وحيازته لقاضي التحقيق أو محكمة الموضوع بعد احالة الدعوى عليها، على حد وصفه.

ويلفت المراقبون الى انه برغم أن القانون العراقي يعاقب على حمل السلاح من دون رخصة، وعلى إطلاق العيارات النارية في المناسبات بعقوبة تصل إلى السجن ثلاث سنوات، إلا أن «الرمي العشوائي» ما يزال منتشرا بقوة بين أوساط العراقيين، بحسب قولهم.

ويقول محام إن استمرار الإطلاقات النارية دليل على «الاستخفاف بالقانون»، عادا أن هناك حاجة لتشريع «قوانين رادعة، تواكب تطورات المرحلة التي نعيشها»، بحسب تعبيره.

مترو وقطار العراق المعلق

بمواجهة الزحام وتدهور الطرق!

تركز جميع دول العالم على تنشيط وتنمية النقل العام ومضاعفة اساطيله باستمرار، لما لذلك من فوائد جمة تتعلق بالبيئة وانسيابية المرور وتنقل الناس والبضائع وتسهيل حياتهم؛ لذا نجد ان وسائط النقل العام ومنها «المتروات» والقطارات وشبكات «التلفريك» المعلقة ومنشآت النقل العام تنتشر بصورة لافتة وتتعاظم اعدادها مع تزايد السكان.

فيلي

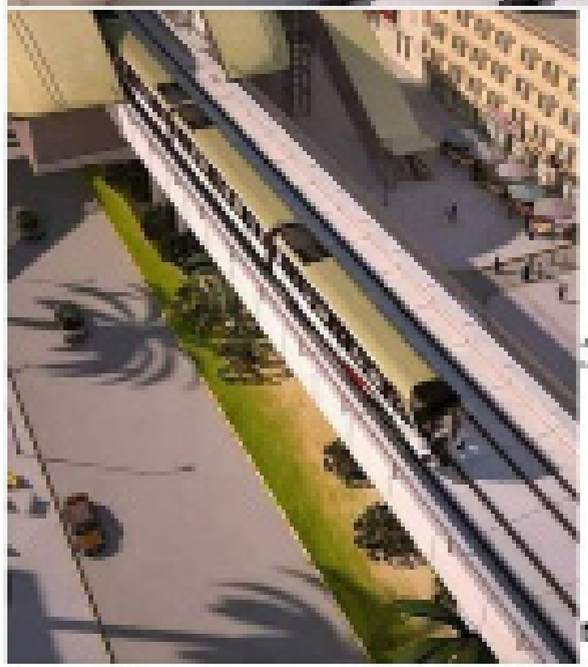

وفي العراق وبحسب المتخصصين والمراقبين فانه ومنذ أكثر من 40 عاما يسمع العراقيون عن «مترو بغداد» أو «قطار بغداد»، وكل تلك السنوات لم تك كافية لتشييده ليكون وسيلة النقل الأكثر استعمالا في العاصمة العراقية، مع الإشكاليات التي تفاقمت طوال تلك السنوات، بحسب قولهم وأبرزها الحركة المرورية الخانقة بسبب تواجد عدد مركبات بأكثر من ثلاثة ملايين سيارة، وفقا لتصريحات مديرية المرور العامة بحسب ارقام عام 2020.

ويلفت المراقبون الى ان فكرة إقامة قطار أنفاق، أو ما يعرف بالمترو في بغداد، بدأت منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، ومع الوفرة المالية التي كان يتمتع بها العراق نتيجة فائض تصدير النفط حينذاك، شرعت الجهات المسؤولة بالاتصال بجهات أوروبية متخصصة في هذا المجال، بحسب قولهم، مشيرين الى ان الحكومة العراقية كانت تفضل التعامل مع الفرنسيين، وانه جرى تنفيذ تصاميم المشروع، وحصر البنى التحتية المطلوب توفرها، إلا أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في خريف 1980، اوقف عجلة المشاريع في العراق، وبضمنها مترو بغداد، على وفق وصفهم.

كما يجرى فضلا عن ذلك، التنويه الى ان بغداد بحاجة إلى جسور إضافية تربط بين ضفتي نهر دجلة، إلا أن بناءها مرتبط بإنشاء الطرق التي تربط الجسور بطرق جديدة لامتصاص حجم الزخم المروري، وهذه من مسؤولية أمانة بغداد، بحسب مسؤولين.

وفيما يتعلق بالنقل الجماعي كانت محافظة كربلاء قد أعلنت في شهر تشرين الثاني 2021 عزمها تنفيذ مشروع نقل عام عبر باصات حديثة، بالتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات، وفي حينها، قال محافظ كربلاء في حفل انطلاق الباصات، ان «هذه المرحلة تمثل الخطوة الاولى في انطلاق النقل العام في المحافظة وستكون هنالك وجبات اخرى من الباصات للوصول الى ١٠٠ باص»؛ الا ان المراقبين يقولون انه في يوم 14 آذار 2022, ولم تمضي مدة طويلة على افتتاح المرحلة الاولى من باصات النقل العام في كربلاء، المكون من 10 باصات تابعة الى الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود في وزارة النقل، و بحضور المحافظ ومدير عام الشركة حتى ركنت هذه الباصات في مرآب تابع للوزارة في العراء وغطتها الاتربة، بحسب قولهم.

ويبين مصدر في تصريحات نشرت في وسائل الاعلام ان «المشروع اصبح غير مجد وان واردات العمل عليه لا تغطي تكاليف الوقود والصيانة، وان الباصات عرضت على سائقين اهليين للعمل عليها مقابل تسديد اجور الوقود والصيانة لكنهم رفضوا العرض، وهو ما دفع ادارة الشركة الى تسليم عدد منها الى مؤسسات حكومية مقابل اجور متفق عليها، أمّا ما تبقى منها فترك بالعراء»، على حد وصفه.

اما سكك الحديد وبرغم تصريح مدير عام شركة «سكك حديد العراق بتاريخ 2022/1/20 ان «شركته جادة بهذا المشروع»، وتطرقه الى اجتماع مرتقب نهاية شهر كانون الثاني 2022 مع الملاكات الفنية والهندسية التركية فضلا عن ملاكات إقليم كوردستان العراق،

لغرض تحديد نقطة الربط السككي مع تركيا، وحديثه عن توقيع عقد مع شركة «بي إي جي» (PEG) الإيطالية لإعداد تصاميم لخطوط السكك الحديد والربط السككي للقطارات الحديثة التي تبدأ من الفاو مرورا بالبصرة ثم بغداد وصولا إلى الحدود التركية بطول 1220 كيلومترا، حيث تبلغ سرعة هذه القطارات 260 كيلومترا في الساعة لنقل الركاب المسافرين و160 كيلومترا في الساعة لنقل البضائع، بحسب قوله، فان أي اجراء فعلي بهذا الصدد لم يتبين حتى الآن برغم مرور نحو عشرة اشهر منذ تلك التصريحات بحسب المراقبين.

وفيما جرى التحذير من ان الخطة الخمسية للسكك مرهونة بالحصول على المخصصات المالية، فلقد كثر الحديث عن تضمنها تنفيذ مشروع القطار المعلق الذي يربط الرصافة بجانب الكرخ من بغداد بطول 22 كيلومترا، فضلا عما اسموه بالخط القوسي لمشروع «كربلاء – مسيب – النجف – سماوة»؛ الذي قيل انه يهدف لنقل البضائع والمسافرين ضمن نطاق محافظات الفرات الأوسط وإلحاقه بالجنوب والوسط والشمال، فضلا عن مشروع القطار المعلق بين محافظتي النجف وكربلاء، الخاص بنقل المسافرين، على وفق تصريحات المسؤولين.

وينوه المتابعون الى ان الحديث عن جميع تلك المشاريع يترافق في العادة وهو ما يثير حيرة السكان ومرارتهم، بحسب قولهم مع تشديد الباحثين الاقتصاديين على ان انشاء شبكة السكك يعمل على خلق مدن جديدة تسهم في الحد من حاجة العراق للوحدات السكنية، ويشددون على ضرورة عمل الحكومة العراقية على تمويل مشاريع جديدة في إطار برنامج تحسين سلامة سكك الحديد كونها أكثر إستراتيجية اقتصادية مجدية وأيضا لحماية الطرق و الحد من كلفة الصيانة المستمرة، بحسب تعبيرهم.

كما لم تخلو تلك المشاريع من رصد الاموال بحسب المتخصصين، اذ يقولون ان وزارة التخطيط كانت قد أكدت التوقيع الأساس لمشروع القطار المعلق ونقله إلى وزارة النقل ومحافظة بغداد، وانه جرى رصد مبالغ له في موازنة 2020-2021، ويلفتون الى ان الوزارة نوهت حينها الى أن أولى خطوات العمل بالمشروع تبدأ في شهر نيسان 2022، وتشمل مناطق الكرخ والرصافة، ويستدركون بالقول ان السكان لم يروا شيئا على الواقع حتى الآن.

واستنادا الى تصريحات مسؤولين، قال أمين بغداد الاسبق صابر العيساوي في مطلع عام 2007 أن العراق سيشهد انطلاق مشروع مترو بغداد، وبعد مرو سنة في مطلع عام 2008 قال العيساوي أن «مبلغ مليار دولار قد تم تخصيصه فعلا لتنفيذ مشروع مترو بغداد»، لكن الكلفة تضاعفت ثلاث مرات في نهاية

العام، إذ خصص مجلس الوزراء العراقي في تشرين الثاني 2008 مبلغ ثلاثة مليارات دولار لإنشاء مترو بغداد؛ وإثر ذلك جرى استحداث شعبة متخصصة في أمانة بغداد لمشروع مترو بغداد، بناء على توصية لجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء؛ وقد تناقضت اثر ذلك التصريحات، بحسب المراقبين، فيقول عضو في لجنة الخدمات في مجلس محافظة بغداد عام 2018 بأن «هناك أسبابا عديدة تحول دون تنفيذ مشروع مترو بغداد، والقطار المعلق، برغم أن المشروعين مهمين للعاصمة، لكونهما سيحدان من الزحامات المرورية، ويجعلان حركة النقل بانسيابية عالية»، بحسب تعبيره، فيما يقول محافظ بغداد الحالي أن مشروع القطار المعلق أو مترو بغداد في مرحلة تجهيز العقود الخاصة لبدء التفاوض مع شركتي الستوم الفرنسية وهيونداي الكورية.

وبرغم ذلك فقد اشار عضو في لجنة الخدمات والاعمار في صيف 2020، الى ما اسماه خلل في ترجمة العقد بين أمانة بغداد وشركة الستوم الفرنسية، أدى إلى تعطيل مشروع مترو بغداد، ويوضح بالقول «حدث خلاف بين الشركة الفرنسية وامانة بغداد، نتيجة مشكلة في الترجمة، ومحور الخلاف أن شركة (الستوم) كانت بحسب العقد مسؤولة عن تعديل وتطوير تصاميم مشروع مترو بغداد، مقابل مبلغ 40 مليون دولار، وإنها غير ملزمة بالتنفيذ، بينما كان خبراء أمانة بغداد يعتقدون أن العقد أحيل على شركة الستوم للتنفيذ» والنتيجة بعد التحكيم الدولي بحسب عضو لجنة الخدمات «أن الخلاف انتهى وتسلمت الشركة 40 مليون دولار حسب العقد»، وطبعا فان ذلك جرى من دون الشروع في التنفيذ بحسب المراقبين.

لاجئة عراقية..
تجاوزت 3 حروب لتجد نفسها في «اليوغـــا»

نجت زينب جوادي من ثلاثة حروب في وطنها العراق، جعلتها برغم هجرتها إلى أستراليا، تعاني من صدمات وأزمات نفسية، لكنها اختارت التعامل معها ومواجهتها، والانتقال من دور الضحية إلى دور المعلمة التي تساعد من يعاني من ضغوطات الحياة على التأقلم والنجاح، عبر اليوغا.

وتنـاول تقريـر لشـبكة «اس بي اس» الاسـترالية قصـة زينـب جـوادي التـي جـاءت الى اسـتراليا في العـام 2013 كلاجئـة، وهـي تحمـل معهـا معانـاة مـن 3 حـروب في العـراق، ثـم تحديـات كونهـا لاجئـة، وتواجـه ضغوطـات نفسـية شـديدة، لكـن اليوغـا انقذتهـا».

ممارسة اليوغا

وذكـر التقريـر الأسـترالي الـذي ترجمتـه مجلـة «فيـلي»: «عندمـا تسـببت المشـكلات العائليـة في تفاقـم شـعورها بالتوتـر، لجـأت جـوادي الى هـذا النشـاط الجديـد بالنسـبة إليهـا ولاحظـت أن حالتهـا النفسـية تحسـنت بشـكل كبـير نتيجـة لذلـك حيـث بـدأت بممارسـة اليوغـا، مـن خـلال دورة مجانيـة مخصصـة للاجئـات، وهـو مـا ادى الى تحسـين صحتهـا النفسـية بدرجـة كبـيرة».

ونقـل التقريـر، عـن جـوادي قولهـا إنهـا «بـدأت تشـعر باختـلاف واضـح في وضعهـا بعـد كل جلسـة يوغـا كانـت تشـارك فيهـا، وبـدأت الآلام التـي تعـاني منهـا في ظهرهـا تتـلاشى شـيئا فشـيئا وتحسـنت حالتهـا النفسـية حيـث كانـت تعـاني مـن الاكتئـاب».

وبحسـب كليـة جـون هوبكنـز للطـب، فـإن لليوغـا فائـدة عـلى الصحـة الجسـدية والنفسـية للأشـخاص مـن كافـة الاعـمار، كـما انهـا مـن الممكـن ان تكـون جـزءا مـن عـلاج الذيـن يعانـون مـن امـراض مزمنـة وقـد تـسرع في شـفائهم. امـا الهيئـات الصحيـة في الولايـات المتحـدة فانهـا تشـير الى وجـود ادلـة علميـة تظهـر ان اليوغـا تسـاعد في التعامـل مـع الإجهـاد وتعزيـز الصحـة النفسـية والطعـام الصحـي وفقدان الـوزن والنـوم بشـكل جيـد».

وقالـت معلمـة اليوغـا دانيـال بيـج، إنهـا «لاحظـت اهتـمام تلميذتهـا جـوادي وشـجعتها عـلى أن تتقـدم بطلـب مـن أجـل الحصـول عـلى منحـة لدراسـة اليوغـا لـكي تصبـح معلمـة أيضـاً».

أمـا جـوادي فقالـت إنهـا «تقدمـت في العـام 2019 بطلـب للحصـول عـلى منحـة مـن منظمـة «سـتارتس» المتخصصـة التـي تقـدم العـلاج والمسـاعدة النفسـية لمسـاعدة النـاس والمجتمعـات عـلى التعامـل مـع اثـار الصدمـات واعـادة بنـاء حياتهـم في اسـتراليا».

وأضافـت جـوادي، أن «المنحـة سـاعدتها عـلى أن تصبـح معلمـة وليـس فقـط مدربـة»، ووفقـاً للتقريـر فقـد واجهـت جـوادي بعـض التحديـات اثنـاء دراسـتها في منطقـة ليسـت مألوفـة لهـا كمهاجـرة، كـما ان وجودهـا كمحجبـة ومغادرتهـا المـكان لاداء الصـلاة، تسـاؤلات بعـض المشـاركين في الـدورة التدريبيـة، لكنهـا شرحـت لهـم انهـا كمسـلمة بامكانهـا «الاسـتفادة مـن الثقافـات الاخـرى طالمـا ان هـذا لا يؤثـر علينـا بشـكل سـلبي».

تقاليد قديمة

ولفـت التقريـر، إلى أن «فلسـفة اليوغـا ترتبـط بالتقاليـد الهنديـة القديمـة ومـن المعتقـد انهـا تسـاعد العقـل والجسـم عـلى فعاليـة التواصـل مـع بعضهـما البعـض، مضيفـا ان انتشـار اليوغـا في السـنوات الاخـيرة تزايـد، وهـو مـا سـاعد الكثيريـن عـلى الاسـترخاء وسـط نمـط الحيـاة السريـع والمزدحـم».

وزاد التقريـر الأسـترالي، الـذي ترجمتـه مجلـة «فيـلي»، حديثـه عـن جـوادي، بالقـول إن «رحلتهـا مـع اليوغـا كممارسـة ثـم كمعلمـة عـززت رغبتهـا في ان تنقـل تجربتهـا الايجابيـة هـذه الى الاخريـن لـكي يسـتفيدوا منهـا».

الناجيات اللاجئات

واوضحـت السـيدة العراقيـة «اردت ان اسـاعد الاخريـن في التغلـب عـلى الامهـم النفسـية والجسـدية، وخاصـة اللاجئـات».

ومنـذ أن أصبحـت معلمـة لليوغـا، قامـت جـوادي بتدريـس مجموعـات مختلفـة مـن الآتيـن مـن خلفيـات ثقافيـة متعـددة، بمـا في ذلـك جماعـات عراقيـة عـانى أفرادهـا مـن النزاعـات وظـروف عـدم الاسـتقرار.

وقالـت جـوادي، بحسـب التقريـر الأسـترالي، إنهـا «لم تكـن عـلى اطـلاع واسـع حـول اليوغـا، قبـل مجيئهـا إلى أسـتراليا»، مشـيرة إلى عـدم «وجـود إلمـام كاف بـدور اليوغـا في المجتمـع العـربي».

وتابعـت جـوادي مبتسـمة: «البعـض يعتقـدون أن اليوغـا هـي فقـط تلـك الحركـة الشـهيرة التـي يجلـس فيهـا الشـخص ويضـع كـف اليـد تحـت الذقـن، لكـن هنـاك الكثـير مـن الوضعيـات الاخـرى».

الزمن الجميل..

هل هو جميل فعلا.. ماذا عن الحاضر والمستقبل

الزمن الجميل، تعبير يرد كثيرا على السن بعض العراقيين لاسيما في هذه الايام؛ فهل كانت الحياة أفضل في الماضي؟
كثيرا ما يقول بعض الاشخاص كنت وكنا في الماضي اسعد مما أنا علية الآن.. ولكن هل المسألة فردية تتعلق بشخص يبدي مشاعره ام بمجتمع كامل.

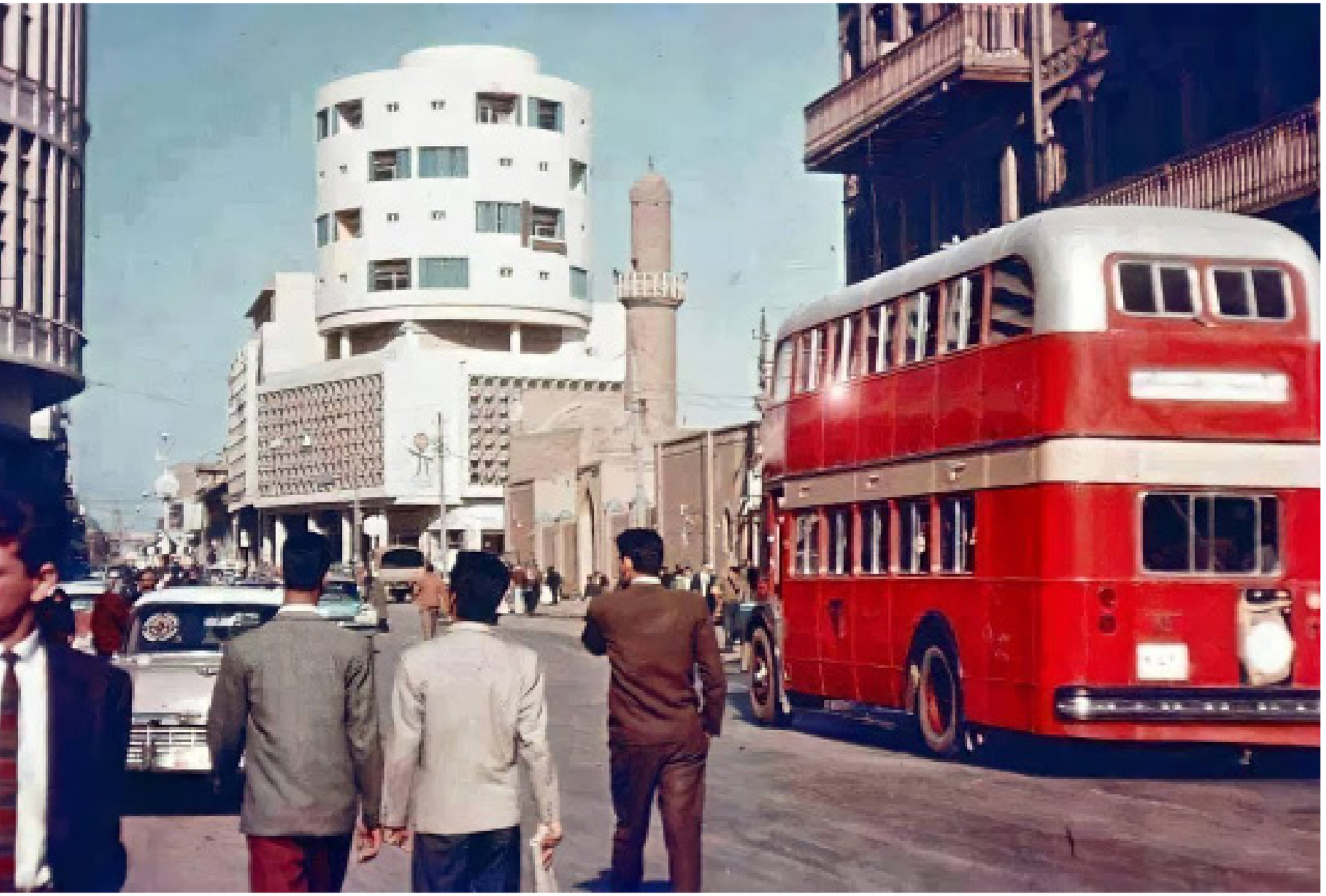

فيلي

يقول معاصرون لمدد سابقة ان هناك مظاهر تتكرس الآن في المجتمع العراقي معظمها لم يك منتشرا او شائعا، من ذلك تغييرات سلبية في الأخلاق والطباع، والاخلال بالآداب وخيانة الامانه وايذاء الجار، وانتهاك العرض والسرقة، وغيرها من المخاطر بحسب وصفهم، وبحسب قولهم فان هناك تغيرا في الاسس التي يقوم عليها المجتمع وتقوم عليها اسس الدولة، منوهين الى ان هناك من الناس من ينفر من التغيرات لأنها تبدل نمط من الحياة تعوده الانسان وبخاصة في مدد مهمة من حياتهم ألا وهي فترة الشباب ويجدون صعوبة في تقبل هذا التغيير وصعوبة التأقلم معه، بحسب قولهم.

ويركز المؤرخون والباحثون على تغير انماط المعيشة لدى العراقيين، ومن ذلك ان رب الاسرة كان يحرص على تناول الطعام في داره وكان من المعيب ان يتناول الرجل طعامه خارج المنزل الا في مناسبات خاصة او في اثناء العمل فيأخذ طعامه معه من البيت، وكانت الاسرة تحرص على تناول الطعام بصورة

مشتركة وفي مائدة واحدة، مشيرين الى ان الرجل اليوم وحتى الابناء يتناولون الطعام في اي مكان واي وقت ومن دون تحديد وكذلك المرأة.

وكانت للحمّام طقوس خاصة، اذ لم يكن في تلك الايام حمامات في داخل البيوت الا ما ندر واغلب الناس رجال ونساء يلجئون الى حمام السوق؛ وكذلك تغيرت مظاهر التنقل بعد دخول السيارات والنقل بالقطار، ولكن اكثر سكان بغداد كانوا يستعملون الزوارق في التنقل من الكرخ الى الرصافة وبالعكس بحسب معاصري تلك المدة .

وبعد ان وصلت انابيب الماء الى البيوت اصبحت للبيت حنفية واحده توضع في وسط الدار ويبنى لها حوض مع فتحة تصريف يستعملها الجميع، و كان اهالي بغداد في فصل الصيف ينامون على السطوح.

ويسجل المؤرخون ان بغداد لم تكن مدينة غنية وليس فيها من الاثرياء الا القليل ومعظم الناس كانوا من الفقراء والبسطاء واصحاب حرف او مهن بسيطة، بل اكثرهم من العمال الذين يكسبون قوت يومهم بالاجرة اليومية، وكانت هذه الاجرة لا تتجاوز 250 فلسا تكفي لمعيشة عائلة لرخص الاسعار وتوفر المواد وكانت الكثير من العائلات تسكن في بيوت مشتركه وبما كان يطلق عليه تسمية (النزل) وبعضها يضرب بهم الفقر حدا كبيرا، ويستدركون انه مع كل هذا فلم يكن فيها من المجرمين الا القليل و في داخل مناطق شعبية، كما لم تكن تشهد حالات سرقه او اعتداء او تحرش او ابتزاز وكان الجميع متوحدين متآلفين يناصر بعضهم بعضا ويسند بعضهم بعضا، بحسب وصفهم؛ و يقولون انهم لم يشاهدوا احدا منهم يمد يده ليشحذ المال من الناس او يلجأ الى التسول؛ كانوا متكاتفين متحابين وكانوا ذو كبرياء وعزة نفس، بحسب تعبيرهم.

ويقول معاصرون لتلك الحقب، ان ذاكرتهم لم يخطر فيها ان هذا كوردي او عربي او سني او شيعي او صابئي او مسيحي وغيرها من المسميات، وكانوا معا في عيشة هنيئة يأكلون معا، بحسب تعبيرهم.

تلك بعض السمات التي يتذكرونها مما اسموه الزمن الجميل التي ربما تكون قد تغيرت نحو الاحسن في بعض المجالات، ومعها التطور ومشكلاته ولكن يقول بعضهم ان كلا منا يرى زمانه احلى الازمنة وجيله احسن الاجيال، وذلك لا يعني ان الحياة تسير نحو الاسوأ بالضرورة ولكنه التغيير الذي لابد منه.

ويتذكر الاقدمون السفرات والتنعم بيوم من الراحة والفرح ترافقها في كثير من الاحيان حلقات طرب وغناء الى بعض المناطق المفتوحة ومنها سلمان باك وبساتين الخالص وبعقوبة وغيرها من المناطق، وبارك السعدون وكانت فيه العاب ومصاطب الجلوس وفيه ساحة دائرية للعبة التزلج على العجلات، اي الاحذية المتدحرجة (سكيتنج)، ويتذكرون ان الفتيات والشباب كانوا يمارسون هذه الهواية وفيه ايضا اكشاك لبيع المرطبات والساندويج وكان من انظف واجمل المنتزهات على صعيد المنطقه وكانت العناية فيه مستمرة على مدار الساعة، وحتى الاشجار فيه مرقمة ومحسوبة، بحسب قول سكان المنطقة.

ويخلص باحثون الى انه ربما يكون المكان أنظف مما هو الآن، وربما كان الناس أرقى وأجمل، وأكثر بساطة مما هم عليه الآن، ربما تكون الشرور الظاهرة والمرئية أقل بكثير من شرور ومآسي الحاضر، وربما يكون الفساد الذي لا يُعلن عنه، ولا تكشفة أجهزة الإعلام في تلك المدة، أقل مما هو عليه الآن، وربما يكون القتل الذي كانت تحتكره جهة واحدة، هي السلطة تحديداً، أقل من قتل اليوم الذي يشارك به الجميع، بحسب تعبيرهم، مستدركين، أن القول عن الزمن الذي مضى «الزمن الجميل» تجن على الجمال ذاته، بحسب تعبيرهم، منوهين الى فقر عامة الشعب في العهد الملكي والى الازمات المعيشية والاقتصادية في العهد الجمهوري ومن ذلك ازمات المواد الغذائية المتكررة مثل ازمة الشاي والسكر والبيض، وغيرها في سبعينات القرن الماضي.

ولا ينسى المؤرخون والباحثون الصور البائسة في الماضي الذي يعده البعض جميلا ومن ذلك تأثير السياسة في احوال العراق وعمليات تهجير السكان ومئات آلاف الضحايا، والوف السجناء، في السجون السرية والعلنية، وملايين الشباب الذين لم يقيض لهم التمتع بشبابهم فقتلوا في الحروب وبعضهم فقدوا ألسنتهم بقطعها، وآخرون صملت آذانهم ووسمت جباههم؛ لإنهم هربوا من التجنيد أو التحشيد للحروب، ويلفتون هنا الى اكثر من 4 ملايين لاجيء عراقي توزعوا في بقاع الأرض في تلك المدة، ومنهم من إبتعلتهم بحار الدنيا، وأضحت بطون أسماك القرش قبورهم، بحسب تعبيرهم.

ويضيفون انه حتى ما قبل العهد الجمهوري فان بغداد ليست البلاط الملكي، ولا المحطة العالمية التي تذكر بما يدعونه بالماضي الجميل وسفراته، فعلى بعد بضعة أمتار من هذا الصرح تربض «الشاكرية» حيث يتقاسم عشرات الوف المعدمين المزابل، وبغداد ليست الباب الشرقي، وحديقة غازي، فعلى بعد بضعة أمتار أيضاً ولكن شرقي العاصمة كانت تعيش عشرات الوف العائلات على نفايات بغداد، وبجوار قاذوراتها في أكبر تجمع للمسحوقين والمحرومين، أسموه "خلف السدة"، و «شطيط» المعروف اذ تتجمع المياه الآسنة ومخلفات المجاري الثقيلة بقرب المنازل.

ويقارن بعض رجال الجيل السابق بالاشارة الى المجرمين الذين ظهروا بعد ذلك ومنهم «أبو طبر» وجرائمه في اوائل سبعينات القرن الماضي، وبحسب قولهم فانه حتى لو إفترضنا أنه كان صنيعة بعض دوائر النظام لترهيب الشارع واشغاله، ولكننا بعد الاحتلال أصبح عندنا عشرات بل مئات من امثال أبو طبر المعلنين والسريين المدعومين والممولين من دوائر الحكم والأحزاب يجولون ويصولون على طول وعرض العراق الجديد فجعلوا الحياة فيه شبه مستحيلة، على حد قولهم.

كانت تعيش عشرات الوف العائلات على نفايات بغداد، وبجوار قاذوراتها في أكبر تجمع للمسحوقين والمحرومين، أسموه "خلف السدة"، و «شطيط» المعروف اذ تتجمع المياه الآسنة ومخلفات المجاري الثقيلة بقرب المنازل.

مدارس بلا كتب..

عام دراسي «لا يبشّر بالخير» في العراق

فيلي

مع قرب بدء العام الدراسي الجديد، تواجه وزارة التربية أزمة في توفير المناهج الدراسية للطلبة، ما يهدد بانعكاس ذلك سلبا على مستوى التعليم في العراق.

وتعاني المؤسسة التعليمية في العراق وخاصة خلال السنين الأخيرة من تراجع كبير بمستوى أدائها، بسبب الانعكاسات السياسية عليها، والتي ظهرت آثارها جلية في النقص الكبير بتجهيز الكتب الدراسية لهذا العام.

ولأهمية هذا الموضوع التي ظهر في بداية سنة دراسية جديدة قد تكون مختلفة عن السنين الماضية، سألت مجلة «فيلي» عددا من الطلبة من مدارس مختلفة حول الكتب التي تسلموها وجودتها والنقص الحاصل فيها.

«تدبروا أمركم»

يقول الطالب في الصف الرابع الابتدائي، أمير كرار، الذي ذهب إلى مدرسته لتسلم الكتب، إن «مدرستي سلّمت كتبا قديمة لجميع الطلبة، وما استلمته من كتب كان عليه شرائط لاصقة لإثبات أوراقها الممزّقة، ما عدا كتاب المادة الانكليزية فقد كان جديدا».

ويضيف كرار في حديثه لمجلة «فيلي»، «أما كتاب الاجتماعيات والقراءة، فلم يجهزوني بهما، دون أن يذكروا شيئا عن موعد توفيرهما».

طالب آخر هو حيدر سجاد، في الصف السادس الابتدائي يذكر لمجلة «فيلي»، أن «الكتب التي تسلمتها غير كاملة، بل فيها نقص على الرغم من قدم جميعها، وقال المعلم إن على الطلبة تدبر أمرهم في باقي المناهج، فهي غير متوفرة».

أما الطالبة سارة علي، التي في الصف الثاني الابتدائي، تقول عن يوم ذهابها إلى المدرسة برفقة صديقاتها، إن «الكتب التي تسلمتها مع صديقاتي جميعها متهالكة وغير كاملة، وعند سؤالنا عن باقي الكتب، قالت المعلمة هذه التي لدينا فقط».

ويبدو أن إدارات المدارس بدأت تفرض على التلاميذ تأمين الكتب المدرسية والقرطاسية وغيرها من المستلزمات، ما يشكل عبئا إضافيا على أولياء الأمور، وخصوصا من لديه أكثر من طفل في سن المدرسة.

وهذا ما تعانيه المواطنة أم زيد من محافظة النجف، التي تقول إن «المعاناة تبدأ مع بداية العام الدراسي، وأول تلك المعاناة هي شراء الكتب والقرطاسية التي ترتفع أسعارها في كل عام، وسط وضع اقتصادي صعب».

خبر مفاجئ

وتروي أم زيد بدهشة ما رأته عند ذهابها إلى مدرسة ابنتها لاستلام الكتب في حديثها لمجلة «فيلي» بالقول «عند الذهاب لاستلام كتب ابنتي التي في الصف السادس الابتدائي تفاجأت بقول مديرة المدرسة إن كتب مرحلة ابنتك غير متوفرة».

وتضيف، أن «الجميع يعلم بأن السادس وزاري، ويجب على الطلبة القراءة منذ وقت مبكر، وفي هذه الحالة ماذا أفعل؟، كما لدي ثلاثة أطفال، ولا استطيع شراء الكتب أو حتى استنساخها من صديقات ابنتي اللواتي اشترين الكتب من المكتبات».

وتتابع أم زيد موجهة حديثها لوزارة التربية بالقول «لماذا لم توفّر وزارة التربية الكتب للطلبة خلال الفترة السابقة، كما أنني رأيت الكتب التي يستلمها تلاميذ الصفوف الأولية وكانت متهالكة نسبيا، وأطالب من وزارة التربية ان تكون جادة وتوفّر الكتب والقرطاسية للطلبة، الذين عانوا في السنوات السابقة من جائحة كورونا وغيرها».

إنذار سابق

وتعاني جميع مديريات التربية في عموم محافظات العراق ماعدا اقليم كوردستان من أزمة في توفير الكتب بما فيها العاصمة بغداد، بحسب مدير عام تربية بغداد الكرخ الثالثة، سعد الربيعي، الذي يعزو ذلك إلى عدم توفّر التخصيصات المالية لوزارة التربية من أجل طباعة الكتب.

ويوضح الربيعي لمجلة «فيلي»، أن «هذا الموضوع تم الإبلاغ عنه قبل أكثر من 6 أشهر، بإن التخصيصات المالية غير متوفرة لوزارة التربية لطباعة الكتب، وسنواجه في بداية العام أزمة في توزيع المناهج الدراسية للتلاميذ والطلبة، كما تمت مناشدة مجلس النواب والحكومة لحل هذه الأزمة، لكن لحد الآن لم يتم تخصيص الأموال، ولا توجد ميزانية لطباعة الكتب».

ويؤكد المسؤول، أن «كل المناهج باستثناء مادة اللغة الانكليزية فيها نقص وللمراحل كافة، بسبب عدم وجود ميزانية كافية لتغطية طباعة الكتب»، مشيرا إلى أن «وزارة التربية تنتظر تمويلا من قانون الأمن الغذائي لتجهيز المديريات بالمناهج الدراسية».

ويرى مراقبون مختصون، أن تأخير طباعة وتوزيع الكتب على الطلبة في بداية العام الدراسي ليست بجديدة، بل تكررت لسنوات عديدة، بسبب اعتماد وزارة التربية على الموازنة الاتحادية.

معالجة متأخرة

وفي هذا الجانب يذكر نقيب المعلمين العراقيين، عباس السوداني، أن «على وزارة التربية عدم الاعتماد على الموازنة الاتحادية في طباعة الكتب، وعلى الرغم من تنبّه الوزارة على هذا الأمر لكن هذه المعالجة جاءت متأخرة، التي تتمثل بصرف أموال طباعة الكتب من وزارة المالية مباشرة، وهذا ما تم الاتفاق عليه مؤخرا بين وزارتي المالية والتربية».

ويضيف السوداني خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «على وزارة التربية إنهاء التعاقدات بنهاية الشهر الرابع، حتى تتهيأ المطابع العراقية أو غيرها بإعداد الكتب في وقتها المحدد، لأن طباعة الكتب وإرسالها إلى مخازن التربية يأخذ وقتا وهذا هو الخطأ الذي يتكرر باستمرار».

ويشير إلى «وجود مشكلة أخرى لم ينتبه الكثير لها، الا وهي إلغاء قرار الاحيائي والتطبيقي، وهنا يوجّه سؤالا للتربية حول كيفية معالجة هذا الأمر، وهناك طلبة اختصاصهم تغير وعاد إلى السابق، وهو العلمي دون تسمية (الاحيائي والتطبيقي)، وهذه أيضا مشكلة ستواجه الطلبة، وننتظر وزارة التربية أن تصدر تعليمات بهذا الخصوص».

معامل ساندة

وعن المعامل العراقية التي تسهم في توفير المستلزمات الدراسية للطلبة يقول مدير مصنع ورق البصرة، رمضان عباس سلمان، إن «المعمل كان متوقفا منذ عام 2003، وإلى الآن، وحاولت إدارات الفترة الماضية إعادة عمل الاجزاء والمكائن المتوقفة أو احالتها إلى الاستثمار، لكن عوامل كثيرة حالت دون إنجاز هذه الأعمال».

ويضيف سلمان لمجلة «فيلي»، «وتمت استعارة خط من مصنع المستلزمات المدرسية، وهي ماكنة لإنتاج الدفاتر المدرسية، وهذه الماكنة كانت متروكة، وتمكنا من نقلها من مصنع المستلزمات المدرسية وتشغليها في مصنع ورق البصرة بجهود ذاتية من قبل إدارة المصنع والشركة العامة للصناعات البتروكيماوية».

ويتابع، «وقام فريق عمل من المهندسين والفنيين بإعادة تشغيل الماكنة وتطويرها وتحويلها إلى إنتاج أنواعا من الدفاتر تضاهي المتوفر حاليا في الأسواق المحلية».

ويوضح، أن «الكمية التي ينتجها المصنع هي 8 الاف دفتر في اليوم، وهذه الكمية تغطي حاجة 50 بالمائة من العراق، كما أن المبيعات والاقبال عليها جيد من قبل القطاع الخاص، كذلك تم تشكيل لجانا تذهب إلى الأسواق والشركات الصديقة والقريبة، وتم ارسال مبيعات إلى البصرة وأيضا إلى العمارة، ونأمل أن تكون لدينا فرصة لتطوير الإنتاج وزيادته لتغطية حاجة جميع المحافظات العراقية».

وفيما يتعلق بأسعار الدفاتر يُبين سلمان في ختام حديثه بأن «سعر الدفتر 60 ورقة عربي بـ 350 دينار، ودفتر انكليزي 60 ورقة بسعر 100 دينار، وسعر الكرّاس 20 ورقة بـ350 دينار، والبند الورق المخطط بـ 1500 دينار، والبند الورق الأبيض 500 ورقة بـ 3750 دينار».

> على وزارة التربية إنهاء التعاقدات بنهاية الشهر الرابع، حتى تتهيأ المطابع العراقية أو غيرها بإعداد الكتب في وقتها المحدد، لأن طباعة الكتب وإرسالها إلى مخازن التربية يأخذ وقتا وهذا هو الخطأ الذي يتكرر باستمرار.

العاب الفيديو للصغار والكبار..
ايجابياتها ومضارها

في ظل تزايد الهواتف الذكية والأجهزة الخاصة بالألعاب، واستعمالها على نطاق واسع من قبل فئات السكان ومن بينهم الاطفال، فان الدراسات والتقويمات لم تزل تجري لتحديد ايجابيات وسلبيات ذلك.

فيلي

ويقول علماء في جامعة أكسفورد البريطانية، أن ممارسة ألعاب الفيديو يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على رفاهية الشخص وصحته العقلية؛ في مخالفة لما يتصوره الآباء عن الآثار الضارة لألعاب الفيديو على الصحة.

وتقول صحيفة «ديلي ميل» البريطانية إن باحثين في معهد أكسفورد للإنترنت، تمكنوا من الوصول إلى بيانات بعض الألعاب من أجل دراسة العلاقة بين سلوك اللعب والصحة العقلية، ووجد الفريق أن اللاعبين الذين يستمتعون في اللعب «يشهدون تحسنا في صحتهم العقلية»، بحسب قولهم.

وبحسب المؤلف الرئيس للدراسة ومدير الأبحاث في معهد أكسفورد للإنترنت البروفيسور أندرو برزيبيلسكي، ان النتائج تظهر أن «ألعاب الفيديو ليست بالضرورة ضارة بصحتك»، مردفا أن هناك عوامل نفسية أخرى لها تأثير كبير على رفاهية الشخص، ومزيدا القول «في الواقع، يمكن أن يكون اللعب نشاطا مرتبطا بشكل إيجابي بالصحة العقلية للاعبين».

ويشير برزيبيلسكي إلى أن صانعي السياسات بحاجة في شكل عاجل إلى أدلة موثوقة وقوية وذات مصداقية تسلط الضوء على التأثيرات التي قد تحدثها ألعاب الفيديو على الصحة العقلية العالمية، بحسب تعبيره.

وبرغم هذا، وبحسب المتخصصين والمراقبين ومصادر المعلومات، فان ثمة قائمة بألعاب الفيديو محظورة دولياً، يعود ذلك لأسباب تتعلق بالسياسة والقانون وحماية الحقوق والموقف من الاديان وغيرها من الاسباب، فموضوع تقويم ألعاب الفيديو حساس جداً، بحسب قولهم، منوهين الى انه في أغلب دول العالم تراقب أهم إصدارات ألعاب الفيديو ويجري بتقويمها.

وبهذا الصدد يلفتون الى انه قد تكون أقوى ألعاب الصراع والحروب والقضاء على الأشباح غير مناسبة جداً للصغار، لأنها تؤثر على النفس ويسيطر الخوف على اللاعب وغير ذلك.

وفي استراليا حظرت الرقابة احدى أهم وأقوى ألعاب الفيديو التي تؤثر على المستخدم للعبة وهي سايلنت هيل هومكومينج والعاب اخرى ادرجت في قائمة المحظورات، وان سبب حظرها ومنع نزولها في الأسواق، هو الرعب الزائد ودعوة للممارسة الجنسية والجرائم بأبشع صور وموت الخصم

بطريقة فظيعة، بحسب مسوغات منعها في القانون الاسترالي.

ومنعت إيران من انتشار لعبة باتلفيلد 3 داخل الأراضي الإيرانية بسبب ظهور القوات الأمريكية فيها.

وحظرت الرقابة اليابانية بعض ألعاب الفيديو بسبب ما تراه من تشويه صورة الجيش الياباني في الحرب العالمية الثانية، ومنها لعبة، كول أوف ديوتي: ورلد أت وور ، في حين أكتفت الشركة اليابانية «سبايك» بحذف مقطع اللعبة بشأن وفاة كيم جونغ إيل الزعيم الكوري الشمالي في النسخة اليابانية.

وحظرت الرقابة في ألمانيا إصدار ألعاب الفيديو التي تتناول الحقبة النازية، كما شددت الرقابة الصارمة على ألعاب الفيديو العنيفة؛ وذلك مثل سلسلة ألعاب وولفنشتاين المناهضة للجنود الألمان، وألعاب مورتير والمغاوير خلف خطوط العدو، وأيضا حظرت لعبة Soldier of Fortune Payback ، وذلك لقتل الخصوم في اللعبة بطريقة أليمة ونزيف الدم بشكل قوي ومؤثر، كما حظرت لعبة هارفستر بسبب محتواها العنيف الجنسي.

وفي السعودية تمنع معظم الألعاب العنيفة والدعوة إلى تخريب وتدمير الأمكنة، إلا أن أغلب الألعاب المحظورة تباع وتنشر في الأسواق، ولعبة الجحيم (دانتي) باتت محظورة في الوقت الحالي، والسبب أن اللعبة تحتوي على أفكار تراها سيئة للعبة وذلك مثل ذهاب بطل اللعبة للآخرة، وانحياز اللعبة للصليبين من دون المسلمين، وتصوير اللعبة أن قتلى المسلمين في الحروب الصليبية هم في النار وقتلى الصليبيين في الجنة، بحسب ما تراه الجهات السعودية، وأيضا ظاهرة العري وهي ما تعده حكومة السعودية اساءة للمسلمين بشكل عام، فضلا عن حظر لعبة بوكيمون في بداية الأمر ظناً أنها ترمز للصهيونية، بحسب مصادر المعلومات وقائمة الحظر، و كذلك لعبة gta v.

وحظرت الإمارات لعبة Dante›s Inferno وماليزيا سارت على خطى الإمارات بحظر تلك اللعبة بعد ذلك، كما حظرت بعض ألعاب الفيديو التي تحتوي على التعري مثل لعبة داركسايدرز ، وديد آيسلاند ، وغيرها.

ومنعت الحكومة الكويبة ادخال شريط اللعبة Call of Duty Black Ops (نداء الواجب : المهمة السوداء) بسبب طريقة اللاعب لقتل الزعيم الكوبي فيديل كاسترو بإطلاق النار بمسدس على جبهته .

خبراء ينوهون الى أن ألعاب الفيديو تُصبح داءً عند الإفراط في استعمالها، فيما تكون علاجاً عند استخدامها في الحدود المقبولة.

وبرغم ان تقارير حديثة تصنف إدمان ألعاب الفيديو بأنه مرض ينبغي علاجه، فإن هناك تجارب تُشرف عليها بعض المراكز الأمريكية المعنية برعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة تنظر إليها بصفتها علاجا نفسيا مهما، وقلصت الصين ألعاب الفيديو الجديدة لحماية الأطفال.

وأدرجت منظمة الصحة العالمية «الاضطراب الناجم عن ألعاب الفيديو» على قائمتها للمشكلات الصحية، وهو الأمر الذي يخشى معه التأثير على سمعة هذه الصناعة التي تستعمل كعلاج نفسي فعال لبعض الفئات.

وبرغم ما يظهر أنه تعارض بين اتجاه يتعامل مع ألعاب الفيديو بصفتها داء واتجاه يصنفها كعلاج، فإن اطباء استشاريين في الطب النفسي، يلخصون الامر بالقول «هي داء عندما يجري الإفراط في استخدامها، فيما تكون علاجاً عندما يجري استخدامها في الحدود المقبولة»، مبينين ان حدود الاستخدام المقبولة تخضع لتقويم أولياء أمور الأطفال، الذين ينبغي أن يحسنوا اختيار اللعبة التي سيمارسها أبناؤهم ويضعوا حدوداً للاستعمال، بحيث لا تتعدى الساعة يومياً، وبخلاف ذلك فإن هذه الألعاب يمكن أن تكون ضارة على الصحة النفسية للطفل، بحسب وصفهم.

كما يحذرون من ألعاب تزيد من عدوانية الطفل، مثل الألعاب المبنية على العنف والقتل، ولكن في المقابل هناك ألعاب مفيدة، مثل المسابقات وكرة القدم والتلوين وتعلم الحروف، على حد قولهم.

ويضربون مثلاً بلعبة «ببجي» التي تدفع احيانا الى التسبب في جرائم وحتى القتل بحسب قولهم، محذرين «هذه اللعبة انموذج للألعاب الضارة، ومع ذلك كان يمكن التقليل من ضررها بمراقبة وقت استخدامها، والالتزام بشروط الاستخدام، وهي مخصصة لمن هم أكبر من 16 عاماً».

وتلفت الدراسات إلى تجربة للعلاج النفسي في بريطانيا استعملت ألعاب الفيديو القائمة على المنافسة، اذ يجري تنظيم منافسات بين الأطفال المرضى والأصحاء لمساعدة المرضى المتعاملين مع مركز Keech children's hospice وهو متخصص في رعاية الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومساعدتهم في تجاوز الأزمات النفسية.

وبينت التجربة، ان هذه المنافسات تشعر الطفل المريض بأنه طفل اعتيادي، فإذا كان غير قادر على لعب كرة القدم مع الأصدقاء، لكنه يستطيع ممارسة لعبة الفيفا الالكترونية، ويتاح له التنافس مع أقرانه من الأصحاء.

وأياً كان نوع الاستخدام والهدف منه، يشدد المتخصصون على ضرورة عدم زيادة وقت التعرض للألعاب حتى لا يُصاب الطفل بنوع آخر من الأمراض النفسية، وهو الانطواء والانعزال عن الآخرين، فضلا عن بعض الأمراض العضوية مثل تأثر قوته العضلية والحركية لاعتماده على تحريك أصابعه فقط، وزيادة فرصة الإصابة بالسمنة بسبب تراكم الدهون في الجسم، وتعرض الطفل لاضطرابات النمو والإدراك بسبب عدم حصوله على قسط كاف من النوم.

الضحية الأولى للطلاق..

كيف يؤثر انفصال الوالدين على انخفاض تعليم الأطفال في العراق؟

حذر معهد "المجلس الأطلسي" الأمريكي ، من تأثيرات التغيّر المناخي على استقرار الدول في الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق.

«بدا شارد الذهن، بطيء الاستيعاب، ممتلئا بالعقد النفسية». هكذا تسرد لنا التربوية والباحثة الاجتماعية خلود الشمري ملاحظاتها على تلميذ في الصف الثاني الابتدائي متأخر ثلاث سنوات عن مرحلة أقرانه نتيجة طلاق أهله.

الأطفال أداة انتقام

وتقول الشمري إن «الطفل يعيش في بيت جده مع أخوته الخمسة، بعد انفصال والديه وانتقال كل منهما إلى محافظة عراقية مختلفة ليعيشا حياة جديدة».

وتؤكد الشمري لمجلة «فيلي»، أن «التفكك الأسري يؤثر سلبا على الأطفال، الذين يقعون ضحية للخلافات الزوجية، ويصبحون أداة للانتقام بين الطرفين، ما يسبب لهم اضطرابات نفسية تؤدي إلى تدني مستواهم الدراسي، خاصة في الأعمار الصغيرة (من الصف الأول إلى الثالث الابتدائي) التي يحتاج فيها الطفل إلى والديه لتعليمه ومشاركته في مراجعة مواده الدراسية».

وتبين الشمري أن «حالات الأطفال الذين يتعرضون إلى العقد النفسية ارتفعت بموازاة زيادة حالات الطلاق».

وضع متأزم

وعن تفاصيل تأثير الحالة النفسية على الطفل نتيجة الطلاق، تشرح الأخصائية النفسية شهرزاد العبدلي ذلك بالقول إن «عدم ارتياح الطفل نفسيا يؤدي إلى تشتت تفكيره، وما يؤزم وضعه النفسي هو انتقاد كل طرف من والديه المنفصلين للآخر أمامه، لذلك تكون ظروفه صعبة ولا يعلم أي طرف يرضي منهما، وما يزيد الوضع سوءا وجود زوجة أب أو زوج أم».

وتمنح المحكمة حضانة الأطفال إلى الزوجة تلقائيا، ما لم يوجد مانع قانوني أو شرعي أو أي مانع آخر من

أي تكون الزوجة هي الأم التي تحتضن أطفالها، على سبيل المثال كأن تكون متزوجة من شخص أجنبي ويخشى على بناتها منه، أو تكون سمعتها سيئة، وفق خبراء قانونيون تحدثوا لمجلة «فيلي».

ومن المصاعب الأخرى التي قد يواجهها الطفل في دراسته بعد انفصال أهله، تبين العبدلي لمجلة «فيلي» أن «طرائق التدريس تبدأ تختلف عليه، فكل شخص له طريقة في التدريس لا تشبه الآخر، كأن يكون الطفل متعلما على طريقة والدته في التدريس، وعندما يحصل الانفصال ويذهب مع والده سيكون أمام طريقة تدريس مغايرة عن السابق، وبالتالي يتشتت ذهن الطفل وينعكس ذلك سلبا على دراسته».

وتضيف الأخصائية النفسية، «كذلك يشعر الطفل بنقص في حياته الاجتماعية عندما يرى الأطفال الآخرين مع والديهم، يلعبون معهم أو ينقلونهم من وإلى المدرسة، وفي حال كانت هناك زوجة الأب، فإنها في العادة تقوم باستغلال الطفل وتعامله بقسوة، أما دراسته فهي ليست مهمة بالنسبة اليها، لذلك تطلب منه أعمالا لا تناسب عمره، ما يؤدي إلى تراجع مستواه الدراسي».

وتشير العبدلي إلى أن «الأم تضطر أحيانا إلى أن منع أبنائها من الدراسة بعد الانفصال، كونها غير قادرة ماديا على تغطية تكاليف الدراسة، وخاصة في حالة الزواج المبكر التي تكون فيها الزوجة غير حاصلة على شهادة تسمح لها بالعمل أو لا تمتلك كفاءة وخبرة في الحياة، لذلك تضطر إلى مساعدة أبنائها وخصوصا الصبيان في المعيشة».

تعليم إجباري

وعلى الرغم من أن «التعليم في العراق إجباري، إلّا أنه لم يُعاقب في يوم ما شخص بسبب عدم تعليمه لأطفاله»، بحسب الخبير القانوني أحمد العبادي، ويضيف لمجلة «فيلي» «لكن يتم إجباره بشكل أو بآخر عن طريق المجلس البلدي او الإدارة أو مجلس المحافظة سابقا، حيث تجلب كتبا رسمية بأسماء الأطفال المتسربين، ويتم إخبار ذويهم بضرورة إلحاقهم بالمدارس».

من جهته انتقد الخبير القانوني واثق آل زبار، قانون الأحوال الشخصية، معتبرا إياه «قديما وغير متطور وأغفل الكثير من الحالات ولم يعالج القضايا الحديثة، منها افتقاره إلى تعيين باحثين ونفسيين ومرشدين للأطفال، وبالتالي أغلب الأطفال بعد انفصال أهاليهم يكون لديهم شذوذ فكري وشرود ذهني، وكذلك يلجأ معظمهم إلى المخدرات والتدخين وغيرها».

وفي ما يخص النفقة يوضح آل زبار لمجلة «فيلي»، أن «المحكمة تلزم الأب بالنفقة على زوجته وأولاده، حتى لو كان معسرا أو معوقا أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء كان انفصالا أو اختلافا بينهما، وحتى لو كانت الأم غير محتاجة وميسورة الحال، ففي كل الأحوال الأب ملزم بالإنفاق على أولاده، وهذا الإنفاق يصرف على التعليم وغيره لحين بلوغ الطفل سن الرشد».

وفي آخر إحصائية شهرية عن حالات الطلاق في العراق، نشرها مجلس القضاء الأعلى، بلغ عدد حالات الطلاق في شهر أيلول/سبتمبر الماضي نحو 5569 حالة، أي تم تسجيل أكثر 185 في اليوم الواحد، (نحو 7 حالات كل ساعة)، وتصدرت العاصمة بغداد القائمة بحالات الطلاق.

عام دراسي جديد
بأمس الحاجة الى رفد التلاميذ بالتفاؤل والفرح

صادق الازرقي

ربما يعده البعض بطرا إن تطرقنا الى ضرورة توفير مستلزمات رئيسة يجب ان نؤمنها للمدرسة تتوفر عليها في العادة المدارس في البلدان المتحضرة، ومنها على سبيل المثال توفير وسائل الحماية من الحرائق، طالما ان نسب الحرائق التي تعرضت لها ما يعرف بالمدارس «الكرفانية» في العراق كانت الاكثر على صعيد العالم، كما لن نتطرق في هذه العجالة الى اساليب التدريس ومنها تخصيص جانب مهم من اليوم المدرسي لتنمية وتطوير الاطفال المعاقين او المصابين بعاهات، وتشجيع اهاليهم على زجهم في المدارس، وتلك اساليب اعتيادية في ظل الانظمة التعليمية المتطورة.

وفي الحقيقة فان العملية التعليمية يبدأ نجاحها من الاساس في طريقة اعداد المعلمين وأساليب تطوير مستواهم وعملهم؛ والملاحظ هنا ان كثيرا من الدول تعد ذلك اساسا للارتقاء بالعملية التعليمية وتضع لاختيار المعلمين اعتبارات وشروطا محددة، ففنلندا مثلا التي لفت تفوق تلاميذها الصغار انظار العالم استنادا الى دراسات بيسا (برنامج تقويم الطلاب الدولي)، الذي تنظمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي توفر منصة لمقارنة تجارب السياسات، تركز فيها المدرسة على دعم الطلاب وإرشادهم على المستوى الفردي بدلا من التنافس والمقارنات، ويكون فيها المعلمون مدربين تدريبا رفيع المستوى، اذ يتطلب التدريس في جميع المراحل التعليمية في فنلندا حصول المعلم على درجة الماجستير، فضلا عن دراسات موسعة في العلوم التربوية والمواد الدراسية، بحسب النظم التعليمية الفنلندية.

وعلى صعيد احتياجات المدارس في العالم، فان بيانات برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف، تبين ان 29% من المدارس على مستوى الدول تفتقر إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، وان 28% من التلاميذ ما يزالون يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الرئيسة، و 42% من المدارس تفتقر إلى خدمات النظافة الأساسية؛ والمفارقة المحزنة هنا ان مدارس العراق عدا اقليم كوردستان، تعاني من مشكلات جمة دأبت وسائل الاعلام لاسيما مع بدء العام الدراسي الجديد على ابرازها والتحذير من مخاطرها على العملية التعليمية، والملاحظ هنا ان مثالب العملية التعليمية تلك تتكرر في كل عام دراسي جديد من دون حل، برغم الاموال التي توفرت وتتوفر للبلد وبرغم التخصيصات للوزارات والجهات المعنية بالتعليم.

ومن ابرز المشكلات في العراق، افتقار كثير من المدارس الى المراحيض والمرافق الصحية؛ والمشكلات المتعلقة بتوفير الماء الصالح للشرب والكهرباء والنظافة والخدمات، ناهيك عن اكتظاظ الصفوف الدراسية واضطرار كثير من الطلاب الى الجلوس على الارض لعدم توفر الرحلات المدرسية، بل ان العام الحالي شهد افتتاح بعض الصفوف في خيم «جوادر» عزاء اقيمت على عجل في الهواء الطلق مثلما نشر وبالصور في وسائل الاعلام، كما ان معضلات توفير الكتب ومستلزمات الدراسة الاخرى يتجدد طرحها باستمرار، وكثيرا ما يتأخر توزيع الكتب المدرسية او توزع كتب تالفة وممزقة معاد استعمالها، كما يلجأ كثير

من اولياء الامور الى شراء كتب ابنائهم المدرسية من السوق.

كما يجري ترك وسيلة التغذية المدرسية التي كثيرا ما يؤكد المتخصصون التربويون على اهميتها في مد التلميذ بالتفاؤل والفرح وهو يستقبل عامه الدراسي؛ تلك الممارسة التي جرى تطبيقها بصورة متقطعة في مدد سابقة في العراق ثم الغيت، كما تغيب الحوانيت المدرسية الصحية، التي يفترض تواجدها كبديل مؤقت عن التغذية المدرسية المجانية الشاملة، وبالطبع فان تلك المستلزمات الحياتية الداعمة للعملية التعليمية يحقق توفرها اهدافا هامة منها الحد من ومنع تسرب التلاميذ من المدارس؛ كما يجري في معظم الاحيان اهمال الدروس الفنية وحصص الرياضة برغم اهميتها القصوى على نفسية التلاميذ لاسيما الصغار.

تركز الحكومات بصورة رئيسة على التعليم الحكومي بما يجعله ندا للتعليم الخاص او الأهلي، اذ ان ذلك يحقق جملة مزايا من اهمها ترسيخ مفاهيم الدولة والمؤسسات واعداد جيل متعلم واع يسهم لاحقا بصورة فاعلة في ادارة الدولة والمجتمع على اسس سليمة، كما ان تأمين تلك المتطلبات يوفر للعائلات اموالا هي بأمس الحاجة لها في تأدية امورها المعيشية من دون ان تقتطع منها للصرف على ابنائها الملتحقين بما يسمى بالمدارس الاهلية في العراق، التي اصبحت تنافس مدارس الحكومة وتقصيها من اعتبارات المنافسة، بفعل ما يوفره كثير منها من مستلزمات وحاجات دراسية وحياتية تفتقر اليها مدارس الدولة؛ ما اثر على مستوى التعليم عموما، وهو ما يستوجب المعالجة السريعة من قبل الاجهزة الحكومية لردم الهوة بين نمطي التدريس لما تشكله الاقساط المدفوعة للمدارس الاهلية من اعباء على ميزانيات الاسر لاسيما ذوو الدخل المحدود والفقراء.

وبحسب الدراسات المتخصصة فان اهمال دور التربية والتعليم في العراق يؤدي بالضرورة إلى تدهور الاقتصاد والصحة وجميع مجالات الحياة؛ فحتى المناهج لم يجر تطويرها استنادا الى الواقع المعاصر لتواكب التقدم ومتطلبات العلم، كما لم توضع خطط فاعلة لإنشاء المدارس وتجهيزها؛ وذلك أضعف أساس الجودة في نظام التعليم مثلما يتفق عليه الجميع، وبنتيجته، اخفق نظام التعليم في الاسهام بإخراج البلد من الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الخانق.

وقد سجلت المنظمات الدولية المعنية بالتربية والتعليم انخفاضا متواصلا في كفاءة وجودة المعلمين والتعليم عموما في العراق، كما لا يعرف الطلاب استعمال المكتبات في المؤسسات التعليمية او خارجها ولا يشجعون على استعمالها ولا على القراءة الخارجية، كما تفتقر كثير من المدارس الى مكتبات خاصة، و يلاحظ التركيز في الاهتمام بالتعليم النظري العام الذي لا يصنع قوى مهنية للسوق ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة لاعتماد الخريجين المفترضين لاحقا على التعيين الحكومي.

كما يجري في العراق التمسك بالمناهج وطرق التدريس القديمة المملة وغير المناسبة لميول الأطفال وهواياتهم، كما أصبح النظام التعليمي رهينة للتدخل السياسي، ناهيك عن معاناة كثير من المدارس، لا سيما تلك المتواجدة في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة، من تدهور مبانيها التي تهدد صحة الطلاب وسلامتهم وفرص تعلمهم، بحسب ما تحذر منه الدراسات؛ وبالتأكيد فان امر وامور التعليم في العراق بحاجة الى دراسات شاملة تفصيلية ووافية وبالأرقام؛ تشخص فيها المشكلات بجرأة وتقترح الحلول تمهيدا لتفعيلها وتنفيذها، في سبيل الوصول الى حياة تعليمية سليمة نستطيع بتحقيقها ان نوفر الوعي المطلوب لتوجيه مستقبل البلد نحو الافضل.

المدارس الاهلية في العراق، اصبحت تنافس مدارس الحكومة وتقصيها من اعتبارات المنافسة، بفعل ما يوفره كثير منها من مستلزمات وحاجات دراسية وحياتية تفتقر اليها مدارس الدولة؛ ما اثر على مستوى التعليم عموماً ...

بحثا عن الرشاقة والصحة

انتشـار صـالات الالعـاب الرياضـية «جيـم»

انتشرت لاسيما منذ عام ٢٠٠٣ قاعات التدريب وممارسة الالعاب الرياضية التي عرفت بقاعات «الجيم»، فيما يجد كثير من العراقيين بشتى الاعمار انها اصبحت متنفسا لهم لتأدية النشاطات الرياضية، فضلا عن سعيهم للحفاظ على وضع صحي ملائم.

فيلي

وفيما تتباين القاعات فيما بينها من ناحية مستوى تجهيز الآليات الحديثة لممارسة رياضة بناء الاجسام او صالات الرشاقة، فان البعض يصنف نحو 25 صالة رياضية كأحسن قاعات لممارسة تلك الرياضة بخاصة في العاصمة بغداد، بل انه حتى بعض مراكز التسوق «المولات» لجأت الى حجز جزء من بناياتها لممارسة تلك الرياضة، لاسيما للنساء.

ويقول المراقبون ان اسبابا عدة تدفع الشباب و الشابات للإقبال على هذه القاعات منها ارتفاع نسب البطالة, بخاصة لدى الخريجين ما يولد وقت فراغ كبير لهم، على حد وصفهم.

وتتركز مستلزمات تلك الرياضة في منطقة حافظ القاضي ببغداد, التي تتواجد فيها محال بيع الاجهزة الرياضية, المستخدمة في التدريب وبناء الاجسام وتتباين اسعارها بحسب اهميتها، ويتحدث احد اصحاب المحال عن اسعار اجهزة الجري مثلا، بالقول ان اسعار الأجهزة تكون بحسب الوزن الذي يبدأ من (20ـ200) كيلوغرام , و تكون من مناشىء متعددة منها الصيني و التايواني و الامريكي و بماركات متنوعة هي (ايوبا) و (سبورت) و (اجوجا) وغيرها، مبينا ان «بعض تلك الانواع فيها ضمان لمدة سنة و الاخرى بلا ضمان «، منوها الى أن الانواع ذات المناشىء الصينية و التايوانية تستعمل في المنازل اما الامريكية فهي مخصصة للقاعات الرياضية كونها كبيرة الحجم و ان اسعارها تبدأ من (1500ـ5000)

دولار للجهاز الواحد.

احد مرتادي هذه القاعات (28) عاما , يقول عن اسباب انتسابه، انه متخرج من كلية العلوم, ولم يحصل على فرصة تعيين لذا يحرص على المجيء للقاعة و ممارسة الرياضة للصحة اولا والاستمتاع بها ثانيا, بحسب قوله، مردفا بالقول انها افضل بكثير من ممارسة امور اخرى كالذهاب للمقهى او الكازينو وتدخين الاركيلة المضرة بالصحة، على وفق تعبيره.

ويرى صاحب قاعة رياضية في بغداد ان تزايد اقبال الشباب يأتي لأسباب في مقدمتها استتباب الامن في العاصمة, ما يجعل بعضهم يأتي الى هذه القاعات لممارسة هواية هذا النوع من الرياضة لبناء جسمه و البعض الاخر يحتاج القاعة كعلاج لتخفيف الوزن بخاصة الذين يعانون من السمنة, في حين ان جزء من المرتادين يعاني من وقت فراغ يقضيه في التمارين الرياضية، على حد وصفه مبينا ان الكورس الواحد لبناء الجسم يتضمن 6 اشهر .

ويقول المتابعون ان التسجيل في القاعات الرياضية وممارسة تلك الالعاب انتشر ايضا بين النساء؛ وفيما يعزو متخصصون هذه الظاهرة، الى انتشار البدانة بين النساء كأحد الاسباب للمعالجة فانهم يشيرون الى لجوء الموظفات ايضا لممارسة الرياضة، للظهور بالمظهر الجميل حتى يكن مقبولات عند تعاملهن مع المراجعين، بحسب قول بعضهن، وملمحين الى أن الموظفات عرضة أكثر من غيرهن للسمنة بسبب طبيعة أعمالهن التي تحتم عليهن الجلوس لساعات طويلة في اليوم، بحسب قولهم؛ اما ربات المنازل فيشير المتابعون الى انهن بحاجة لارتياد صالات الرياضة لأنهن على الأغلب يعانين البدانة بسبب الوقت الطويل الذي تقضيه المرأة في المطبخ إلى جانب النوم الطويل، على حد وصفهم.

ويجري الحديث ايضا عن الأمراض التي هي الأخرى تحفز لدخول مثل هذه القاعات، فمعظم النساء يشكن من آلام المفاصل وضيق التنفس وضعف اللياقة البدنية، بحسب المتخصصين.

وترى خبيرة باللياقة البدنية أن النسبة العظمى من الفتيات يأتين من أجل هدف الجمال لا سواه، مضيفة أن الرياضة تعد متنفسا مهما لمساعدة النساء على تحسين الحالة المزاجية ورفع معدلات الطاقة والحيوية لديهن، عادة أن توافد النساء للصالات الرياضة مؤشر على وعي صحي ونفسي لبناء قوام متوازن، لافتة لأهمية الرياضة في تحسين المزاج، بحسب وصفها.

وتقول مديرة عيادة للتجميل في بغداد، أن الرياضة هي المتصدر الأول لسلامة الجسم لا من ناحية اللياقة والقضاء على بعض الأمراض، بل حتى للحصول على الجمال.

وتوضح متدربة (45 عاما)، انها تذهب يوميا الى احدى قاعات الرياضة القريبة من منزلها «امارس التمارين التي احتاجها من اجل المحافظ على صحتي وقوام جسمي».

صاحبة نادي رشاقة نسوي في بغداد تقول ان «اقبال الشابات اليوم على المراكز و القاعات و الاندية الرياضية الخاصة ببناء الاجسام و الرشاقة لا يقل عن اقبال الشباب, لاسيما عندما يحوي النادي او المركز على مدربين محترفين و معروفين بأنواع التمارين الرياضية المتنوعة، فضلا عن تواجد الاجهزة الحديثة و المتطورة لذلك «, مبينة ان ناديها فيه مدربين عراقيين و سوريين و اجانب .

وتبرز بعض المشكلات في تأدية تمارين الجسم المتعلقة بالصالات الرياضية؛ وتتركز تلك المشكلات في امور صحية، اذ يقول متخصصون ان بعض مرتادي هذه القاعات لا يتبعون نظاما غذائيا ولا يمتلكون صبرا كافيا حتى تنمو اجسامهم او تبنى بشكل طبيعي, فيعمدون لاستعمال الهرمونات التي لها اثار سلبية على الصحة, توصف بالخطيرة جدا.

وبهذا الصدد ثمة تصريح للمتحدث باسم وزارة الصحة الاتحادية في العراق، يقول فيه ان موضوع الهورمونات دائما ما يثير الجدل بين اللاعبين , كما ان الكثير من الابطال المحترفين برياضة كمال الاجسام , والمدربين في الصالات الرياضية لا يتحدثون به , لأن اغلب هذه المواد الهرمونية ممنوعة من التداول ليس في العراق فحسب بل في العديد من دول العالم ايضا , فضلا عن انها تجارة مربحة فأسعارها عالية و باهضة الثمن , فالكثير من مستخدمي ومتعاطي هذه الهرمونات يعتقدون انها للحصول على جسم مثالي في مدة قصيرة , و الحقيقة ان الهرمونات على انواع منها تتراكم في داخل الجسم وتؤثر على الانسجة بزيادة الدهون الثلاثية و التأثير على الكلى و الكبد و تشمع البنكرياس , و تسبب كذلك العقم , و الصلع , وامراض تصل مخاطرها للسرطان، على حد قوله.

ويضيف، ان وزارة الصحة بوساطة دوائرها لا تمنح اجازة فتح القاعات الرياضية الا بعد التثبت من تواجد الشروط الصحية , اذ تنفذ وزارة الصحة حملات بالتعاون مع وزارة الداخلية تلقي فيها القبض على من يخالف الشروط الصحيحة و يبيع تلك الهرمونات و تغلق قاعاتهم نهائيا، على حد قوله.

الحيوانات المفترسة

تتجول في شوارع بغداد وترعب السكان

دعت قيادة الشرطة الاتحادية العراقية، الأهالي في العاصمة بغداد إلى تقديم بلاغات عن مقتني الحيوانات المفترسة، الذين يرتادون بها الشوارع والأماكن العامة، عادة ذلك مخالفة قانونية، وأنها ستحاسب المخالفين.

فيـلي

وبحسب بيان لقيادة الشرطة، فإنه جرى رصد ظاهرة تواجد الحيوانات المفترسة كالأسود والنمور والكلاب ببعض المناطق العامة في الآونة الأخيرة عبر اقتناء وتجوّل بعض من يجهل خطورة تواجدها في الشوارع والساحات وفي المطاعم والمحال التجارية، مما يعرّض حياة السكان إلى الخطر، وربما يتعرض من يقتنيها إلى الخطر ذاته، داعية السكان، على وفق بيان الشرطة، داعية الى «التبليغ عن هذه الحالات عبر الاتصال على الخط الساخن والمجاني للقيادة».

وتنتشر الظاهرة في المدن العراقية وتجد سوقا ورواجا وبحسب قول أحد بائعي الأسود، «هناك إقبال كبير على شراء الأسود في بغداد وأغلبها من قبل رجال الأعمال»، متطرقا الى الاسعار بالقول؛ ان أسعار هذا النوع من الحيوانات تختلف حسب العمر والنوع، لكن أغلبها تتراوح ما بين 3 ـ 4 آلاف دولار أمريكي إذا كان عمر الشبل يتراوح ما بين الشهر و3 أشهر، منوها الى ان الأسد الذي يتميز باللون الأبيض يصل سعره إلى 20 ألف دولار، و أن أكثر الأنواع بيعا هو الأسد الأفريقي التنزاني، الذي يتراوح وزنه من 120 إلى 191 كيلو غرامًا؛ ووفقًا لمقتني هذا النوع من الحيوانات، فان عمليات بيع الأسود والنمور والحيوانات المفترسة الأخرى، لا تجري في الأماكن المخصصة لبيع الحيوانات مثل الكلاب والقطط، وإنما يجري بأماكن أكثر سرية خوفًا من الملاحقة القانونية، بحسب قولهم.

ويرى الأهالي أن هناك تأثيرات سلبية خطيرة لتواجد تلك الحيوانات وتجوالها في الأسواق، ما يستدعي عقوبات صارمة ومحاسبة شديدة لأصحابها، على حد قولهم.

وفي وقت سابق قام رجل عراقي في الخمسينات من العمر يعيش في ناحية جصان شرقي مدينة الكوت مركز محافظة واسط، بتربية تسعة ذئاب صغيرة دفعة واحدة يصل عمر الواحد منها إلى أربعة أشهر، مشيرا بالقول، انه اعتاد التعايش مع الذئاب وتربيتها، وانه واجه في البداية صعوبة في اقتنائها و تربيتها لعدم تآلفها معه، عادا ان اقتناء الحيوانات المتوحشة هواية كباقي الهوايات، بحسب تعبيره، مشيرا الى انه

اجرى تزاوجا بين الكلاب البرية وأنثى الذئب، ولكنه استدرك بالقول انه يضطر الى إرسالها إلى حديقة الحيوانات بعد أن تبلغ عمرا معينا خشية مهاجمتها من قبل الآخرين، على حد وصفه.

متخصصة بتربية الكلاب في بغداد، تقول إن «تربية الحيوانات المفترسة تكون صعبة جدًا لاسيما إذا تواجدت في المنازل التي تكون في الأحياء المدنية لما تشكله من خطر على حياة أصحابها بالدرجة الأساس»، مردفة بالقول إن هناك توجهًا من مربي الحيوانات المفترسة لإجراء عملية للأسود والنمور من أجل قلع الأظافر وبعض الأسنان خوفًا على حياتهم وحياة عائلاتهم، على حد وصفها.

وتضيف أن «اقتناء هكذا نوع من الحيوانات يعد خطرًا خصوصًا وأن تصنيفها لا يدخل ضمن الحيوانات التي يمكن أن تعتاش في المنازل ومع الأشخاص على عكس الكلاب والقطط وغيرها من الحيوانات الأخرى».

ويلفت مدير سابق لدائرة البيطرة العامة التابعة لوزارة الصحة، الى تواجد مخاطر كبيرة يتعرض لها المدنيون بسبب الحيوانات المفترسة كونها تمتاز بتغير مزاجها وبالنتيجة قد تهاجم حتى مدربها أو مربيها، فضلًا عن الناس المارين أو المتفرجين على هذا الحيوانات، بحسب قوله.

وبحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وبيانات معاهدة التجارة العالميّة لأصناف الحيوان والنبات البري المُهدّد بالانقراض (CITES)، فأن انتشار صيد الحيوانات البريّة في العراق له تأثير كبير على التنوّع الحيوي في البلاد، وأن الحيوانات التي يجري صيدها تُباع حيّة أو ميتة أو كأجزاء مثل الجلود مثلا.

وينوه سكان الى أن تلك الحيوانات باتت

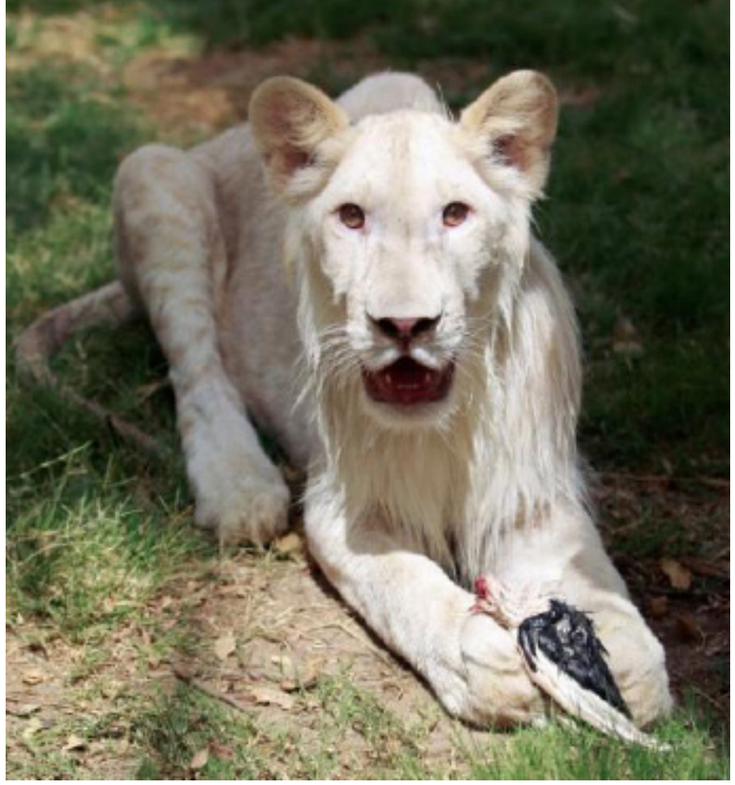

مصدر رعب للأهالي؛ ويقول صاحب محل تجاري وسط بغداد إن سير تلك الحيوانات بالشارع، وإن كانت مكبّلة بسلاسل حديدية ويقودها أصحابها، يجعل أغلب الأهالي يهربون من أمامها خوفاً، مشيراً إلى أن «الشباب باتوا يستخدمون هذه الوسيلة (نشر الرعب) للسخرية والضحك»، ويشدد على «ضرورة أن تكون المحاسبة القانونية شديدة لكل المخالفين، وأن تكون هناك عقوبات وغرامات مالية كبيرة تمنع تكرار هذه الظاهرة».

ويتابع معلقا، ان ما يجري هو استيراد الحيوانات بشكل قانوني وبيعها للأشخاص الاعتياديين بشكل غير قانوني، ناهيك عن حالات إدخال الحيوانات بشكل غير قانوني ايضا لتربيتها او صيدها مثل بعض انواع الدببة والذئاب، بحسب قوله.

ناشط بيئي وعضو منظمة المناخ الاخضر العراقية، يقول عن تلك الحيوانات انها «خطرة جدا وانه يجب تدخل الوزارات المعنية لإيقاف حالة تربية الحيوانات المفترسة في المنازل حفاظاً على ارواح الناس»، مبينا بالقول «بعيدا عن المتعلقات القانونية،

بالأصل تحتاج هذه الحيوانات الى مساحات واسعة للتربية وكذلك خبرة جداً عالية بالتعامل معها بخاصة أنها خطرة جدا على كل من المربين واهالي المنطقة ايضا».

وبشأن الوضع القانوني لمقتني هذه الحيوانات في المنازل، يقول قانونيون ان، قانون حماية الحيوانات البرية المرقم 17 لسنة 2010 في المادة 9 منه نص على عقوبة الحبس 3 سنوات مع غرامة 3 مليون دينار لمن يقتني الحيوانات المفترسة ويتركها في الشوارع كالأسود؛ كما ان مقتضيات القانون تشدد على وجوب مصادرة الحيوانات هذه، ان جرت تربيتها في المنازل، واعتقال مقتنيها، بحسب قولهم.

ولفتوا الى ان من حق اهالي المناطق التي يقتني أحد افرادها حيوانا مفترسا اقامة دعوى في محكمة البداءة والمطالبة بنقله منها، على حد وصفهم.

من جانبه المتحدث باسم الداخلية، يقول إنه، مع انفتاح الأسواق العراقية على التجارة واستيراد البضائع، برزت كثير من الظواهر السلبية في المجتمع العراقي ومنها ظاهرة استيراد الحيوانات المفترسة وبيعها للسكان ما يثير مخاوف المناطق السكنية ويشكل تهديداً خطيراً على سلامتهم، بحسب تعبيره، مشيرا الى أن «هناك واجبات مشتركة بين الجهات البيطرية التي تمنع استيراد مثل هكذا حيوانات إلا وفق ضوابط وشروط خاصة، وبين وزارة الداخلية، التي تنفذ تعليمات وزارة الصحة، والجهات البيطرية»، منوها الى «وجود تنسيق مشترك مستمر في التعاون بهذا المجال»، ومشددا على أن «أجهزة الشرطة حاضرة وتتسلم كل النداءات والإخبارات من قبل المواطنين بخصوص وجود مثل هكذا حالات قد تسبب تهديداً للمناطق السكنية أو المواطنين».

« ننظر الى العراق على انه بلد صحراوي، وهو كذلك في جزء كبير منه، لكن الجزء الجنوبي من العراق، في ظل فيضان نهري دجلة والفرات، كان أرضا خصبة ضخمة عاش فيها الناس طوال آلاف السنوات». «نمط الحياة هذا لم يعد موجودا اليوم»..

التناشز الاجتماعي

بين الرجل والمرأة ومخاطره المتحققة

كان المفكر العراقي الدكتور علي الوردي قد عد ما اسماه «التناشز الاجتماعي» من اخطر المظاهر التي لحقت بالمجتمع العراقي بحسب قوله، بسبب دخول الحضارة الغربية، اذ ان التناشز يبدا مع الاصطدام بقيم الحضارة الغربية وبين ما (اعتدناه) عبر عهود الانحطاط والتخلف من انماط فكرية وسلوكية تعارض هذه القيم الدخيلة والجديدة، على حد قوله.

■ فيلي

ويبين الوردي ان الاب يسمح لابنته ان تدخل المدرسة ثم تتعين في وظيفة خارج البيت, ولكنه في الوقت نفسه يريد منها ان تكون مثل أمها لا تعرف من دنياها سوى الطاعة والخضوع.

ويبين الوردي، ان الرجل العربي في تعامله مع المرأة قد يتقمص شخصيتين مختلفتين احداهما حديثة والاخرى قديمة، فهو يتحدث الى المرأة ويغازلها على نحو ما يفعل الرجل الأوربي مع المرأة؛ وهذا السلوك تاثر به من الافلام الاجنبية والعربية التي تروج للحب والغرام, ولكنه عندما يريد الزواج تنتفض القيم القديمة في اعماقه ويحاول البحث عن امرأة لا تعرف الغزل والغرام، بحسب الوردي الذي يزيد القول (اني وصفت الرجل العراقي في مناسبة سابقة بأنه (دون جوان) تارة و (حاج عليوي) تارة اخرى، بحسب تعبيره .

ولا يقتصر الامر على الوردي وعلماء الاجتماع فهناك من يرى ان المجتمع العراقي انما هو مجتمع ذكوري يقلل من شان المرأة ويفضل الذكور على الاناث وهذا يرتبط بمدى الثقافة التي يحملها شخص عن الاخر او هناك من يذهب الى ان المرأة اخذت اكثر مما تستحق اوينظر اليها على انها مظلومة والتعبير عنها بعبارات من امثال(خطية مرة) او (الحرمة) او (المرة بشارب الرجال)او(خطية عانس)، اذ ترسخت مثل هذة العبارات في المجتمع وهي تعكس بشكل او اخر مستوى النظرة الدونية للمراة وللنساء على حد سواء، على حد قولهم.

ويقول بعض ممن استطلعت آراؤهم استنادا الى وقائع قالوا انهم رأوها بأعينهم، ان اطباء السونار عندما يعلمون ان المولود انثى يحاولون اخفاء النتيجة عن المرأة او الرجل حتى لا يصابون بالاحباط او الندم، بحسب قولهم.

ويشير الباحثون والمراقبون الى ان التناشز الاجتماعي بين المرأة والرجل في العراق بات يأخذ صورا عدة خطيرة منها التحرش العلني والتفاخر بذلك وكذلك في صور الاغتصاب وزنا المحارم واعمال الانتقام من النساء بحرقهن او قتلهن وما يسمى بغسل العار.

وفي استطلاع رأي اجري في العراق في وقت سابق، بشأن شعور المرأة بالامان عندما تسير لوحدها في الشارع تبين ان 49% منهن يخشين ذلك وتزداد هذة النسبة في الريف لتصل الى 50% وعند الشعور بالامن وهن في البيوت اجابت 66% منهن بالشعور بالامان فيما 23% اجبن بانهن لا يشعرن بالامان ومن هذا يتبين ان ثلث من النساء يخفن حتى لو كن في منازلهن.

وعن تأثير المجتمع في الوقوف عائقا أمام تحقيق رغبات النساء بصفتهن الانسانية، تقول شابة «كنت أحلم منذ صغري

بالانضمام إلى المؤسسة العسكرية لخدمة بلدي، وأن أعمل في الجانب الطبي لإسعاف الجنود الجرحى، وبالفعل قمت بالتقديم على هذه الوظيفة»، وتستدرك الفتاة التي تسكن في إحدى المحافظات الجنوبية العراقية، «لكن بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، واجهت رفضا من عائلتي، فلم تتقبل أن أنتسب إلى المؤسسة العسكرية، مما اضطرني إلى ترك هذا المجال، لكنني لا زلت أرغب به حتى الآن».

ويلفت المراقبون الى ان محاولات النساء في المشاركة بشتى مجالات العمل، منها اليدوية، لإنهاء هيمنة الذكور عليه لم تكن كافية، فبينما ترتفع نسبة مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية تنخفض تلك النسبة بشكل لافت في سوق العمل والقطاع الخاص.

ويبين تقرير للبنك الدولي في وقت سابق، أن مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل تعد منخفضة، بحيث تشكل أقل من 15 في المئة فقط.

واستنادا الى وزارة التخطيط فأن نسبة العائلات التي تعيلها نساء تبلغ نحو 11 في المئة، مبينة أن آخر مسح أجرته الوزارة عام 2021 في ثلاث محافظات، هي بغداد والموصل والبصرة، أظهرت أن نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص بتلك المحافظات لم تتجاوز 5 في المئة فقط.

وبحسب الأرقام والبيانات التي أصدرتها، منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين الجنسين، بلغ معدل مشاركة المرأة العربية في سوق العمل 18.4 في المئة، وهو المعدل الأدنى في العالم مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 48 في المئة.

المفارقة هنا ان المرأة والرجل كلاهما يتعرضان الى التعنيف المتبادل؛ وكانت دائرة العلاقات العامة في وزارة الداخلية العراقية قد فصلت عدد المناشدات والحالات التي جرى رصدها، والنتائج المتحققة منذ بداية عام 2022 وقالت، إن الشرطة المجتمعية تلقت عبر الخط الساخن 1162 مناشدة، وجرت معالجة تعنيف 754 حالة من النساء، ومعالجة تعنيف 233 من الرجال، ومعالجة تعنيف 55 طفلاً، فضلا عن إعادة 62 فتاة هاربة، ورصد ومتابعة 22 طفلاً هارباً، و انتشال 22 من كبار السن نتيجة التعنيف، وانتشال أربعة أطفال نتيجة التعنيف أيضاً.

وعدت أستاذة في علم النفس بجامعة بغداد هذه الأرقام محدودة للغاية، مقارنة بأرض الواقع، بحسب قولها.

وتقول إنه «يستحيل على بعض المعنفات أن تلجأ إلى مركز الشرطة لأنها قد تتعرض إلى المساءلة الأسرية والعشائرية، ويمكن أن تنهي حياتها بلجوئها إلى السلطات، اذ يجري اتهامها بمسائل مثل الشرف والعفة وخروج على تقاليد قبلية وعشائرية وتجاوز للكبار».

وتفيد الأمم المتحدة إن 46 في المئة من النساء المتزوجات في العراق كن ضحايا للعنف المنزلي، وثلثهن تعرض لعنف جسدي وجنسي.

وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن 85 في المئة من الرجال العراقيين يقولون إنهم سيمنعون أي امرأة في عائلتهم من تقديم شكوى.

أما بالنسبة إلى النساء، فتقول 75 في المئة منهن، إنهن لن يتحدثن إلى الشرطة خوفاً من المزيد من العنف، أو من إمكانية رؤيتهن ونبذهن بعد ذلك، بحسب تقرير منشور.

وزارة الداخلية أشارت إلى أن «النسبة الأكبر في الهروب هي للفتيات المراهقات وتليها المتزوجات»، منوهة بالقول أن «الهروب لم يصبح ظاهرة حتى الآن، وإنما هناك حالات فردية عديدة».

واستنادا الى أستاذة علم النفس فأن عدم معالجة القضية، والعنف الموجه من قبل الزوج أو الأب أو الإخوة، أدى إلى لجوء بعض الفتيات والنساء إلى الانتحار، مشيرة بالقول الى انه حتى الأطفال بدأوا يلجؤون للعنف نتيجة العنف الموجه لهم من الكبار، وأحيانا يلجؤون إلى الانتحار مع تواجد مواقع تواصل تحفز على ذلك، بحسب قولها، مردفة أن العنف الأسري أدى إلى زيادة ظواهر أخرى أيضا مثل التحرش الجنسي والاغتصاب وزنا المحارم، على حد وصفها.

واشارت منظمة معنية بحقوق النساء في العراق بان المنظمة اجرت استطلاع راي عبر منصة حقوق المرأة العراقية في شهر حزيران للعام الحالي، 2022، شملت (1873) عينة من جميع مناطق العراق؛ واظهر الاستطلاع بان 59 بالمئة بين المشاركات من الفتيات بعمر6-13 سنة تعرضن للتحرش اول مرة و 22.5 بالمئة منهن تعرضن للتحرش من الاقارب و30 بالمئة تعرضن للتحرش في المنزل، وبيّن الاستطلاع بأن العاصمة بغداد كانت الاعلى ثم المحافظات الجنوبية وبعدها الوسطى ثم محافظات كوردستان، وهي الاقل.

«يستحيل على بعض المعنفات أن تلجأ إلى مركز الشرطة لأنها قد تتعرض إلى المساءلة الأسرية والعشائرية، ويمكن أن تنهي حياتها بلجوئها إلى السلطات، اذ يجري اتهامها بمسائل مثل الشرف والعفة وخروج على تقاليد قبلية وعشائرية وتجاوز للكبار»

عروض البيع الالكتروني بين الحاجة وأساليب النصب

تعرف التجارة الإلكترونية بانها عملية بيع وشراء البضائع والخدمات عبر الإنترنت، ويمكن للسكان إجراء عمليات شراء السلع من أجهزة الحاسب الخاصة والهواتف الذكية والساعات الذكية والمساعدات الرقمية، ويعد هذا النوع من الطرق الحديثة للتسوق وله تأثير كبير على قطاع التجارة العالمية، اذ اسهم في تطوير السوق والأدوات التجارية عن طريق الاستيراد من المناشئ العالمية كافة، بحسب المتابعين.

وتشير الارقام الى ان مبيعات التجارة الإلكترونية بالتجزئة في جميع أنحاء العالم بلغت 2.3 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2017، وبحلول عام 2021 جرى توقع أن تصل الإيرادات إلى 4.88 تريليونات دولار أمريكي.

ومن مزايا التجارة التكنولوجية بحسب الدراسات، انها تخفض التكاليف عن طريق البيع المباشر للعملاء والحفاظ على عدد أقل من المتاجر التقليدية، كما تسهم بتمكين العملاء من الشراء في أي وقت وفي أي مكان، باستعمال أجهزتهم المفضلة، وهي قدرة ضرورية لجيل الألفية والسكان الرقميين الآخرين، وكذلك الحصول على بيانات العملاء القيمة بوساطة مقاييس الجودة عبر الإنترنت، و اختبار المنتجات والخدمات والعلامات التجارية والشركات الجديدة في السوق بأقل قدر من الاستثمار المسبق، و توفير خيارات الخدمة الذاتية للعملاء، مما يسمح لموظفي المبيعات الصغيرة بالبيع لمزيد من العملاء، على حد وصف تلك الدراسات.

ويشاهد هنا، ان صفحات يديرها أصحابها من المنازل قد احتلت بشكل لافت مواقع التواصل الاجتماعي وأصبحت البديل الأنسب للمتاجر والأسواق التقليدية.

ويشير احد التجار التقليديين في بغداد إلى أن هذه الطريقة مصدر جديد للرزق لكنه غير نظيف كليا في العراق، بسبب النصب والاحتيال، على حد قوله، مشيرا الى انه غالبا ما يجلب أصحاب تلك المواقع الالكترونية المنتجات، مغشوشة أو غير أصلية، بحسب قوله، منوها الى انعدام الرقابة الحكومية.

ويرى أن السوق الإلكتروني المحلي ما زال عاجزا عن منافسة السوق الاعتيادي، عازيا ذلك الى ان المتبضع العراقي يميل بشكل عام لمعاينة البضائع قبل شرائها والمساومة على ثمنها، بحسب تعبيره.

ويخالف ذلك الرأي تاجر يجلس داخل محله الصغير في حي المنصور ببغداد، يتميز بكثرة منافذ بيع الملابس الفخمة فيه، ولكنه ينتظر زبائنه المعتادين من دون جدوى، شاكيا من سحب أصحاب صفحات التسوق الإلكتروني كثيرا من زبائنه، برغم عدم امتلاكهم الخبرة في التعامل، ويقول إن أغلبهم لجأ إلى هذا العمل السهل بعد فشلهم في الحصول على عمل آخر، على حد وصفه.

ويرى أن أسعار المنتجات في السوق الاعتيادي مرتفعة نتيجة فرض الضرائب على أصحاب المحال، فضلا عن أجور العاملين والمحل وصرفيات الكهرباء، مشيرا إلى أن بعض أصحاب المحال بدؤوا بدورهم يستعينون أيضا بمواقع التواصل الاجتماعي لدخول صراع التسوق وإعادة الروح إلى متاجرهم، بإنشاء صفحات خاصة لعرض بضاعتهم.

ويرى متبضعون أن الصفحات الافتراضية تمكن الزبائن من الوصول إلى العلامات التجارية العالمية غير المتوفرة في العراق، وإن توفرت فستكون بأسعار غالية جدا، لافتين الى ان بعض الصفحات ارتبطت بالمواقع العالمية مثل أمازون، وغيرها، ليجري طلب البضائع الجديدة والمرغوبة وغير المتوفرة في السوق بأسعار مقبولة، ومنوهين الى أن الصفحات الإلكترونية أتاحت للمتبضع حرية الاختيار من دون أن يكلف نفسه عناء البحث المتواصل، إذ إن تنوع صفحات التسوق جعلته أكثر

حرية في الاختيار.

وتقول متبضعة من المواقع الالكترونية «أستطيع التنقل من صفحة لأخرى وأنا جالسة في منزلي، من دون تحمل تقلبات الطقس العراقي، يصلني ما أريد وبسعر مناسب، وبخدمة توصيل تكاد تكون أقل كلفة من أسعار سيارات الأجرة التي تقلني إلى أي مكان أريد التبضع منه»، على حد وصفها.

وتجد صاحبة إحدى صفحات التسوق، أن هذه المواقع يمكنها توفير مساحة حرة لعرض البضائع من دون دفع أجور المكان وما يلحقها من وسائل العرض المتبعة في المتاجر على أرض الواقع.

وتضيف، إنه يمكن توفير عدد هائل من البضائع من مناشئ عالمية وبأسعار مناسبة جدا للزبون بسبب فرق العملة، كما تسهم باختصار مصاريف الإيجار وملحقاته، وعدت أن هذه من الأسباب المهمة لاكتساح التسوق الإلكتروني وتفضيله على التسوق العادي.

وتشير الى ان الزبون العراقي حديث العهد بالتسوق عبر الإنترنت، وله مخاوف كبيرة من التعرض للسرقة والاحتيال، كما يرفض رفضا قاطعا دفع الحساب قبل تسلم الطلب خوفا من الاحتيال، برغم عمل جميع مواقع التسوق بهذا النظام العالمي؛ منوهة الى مشكلات الشحن الدولي عند وصول البضاعة إلى الحدود وخضوعها للفحص والترسيم الجمركي، إذ تجري سرقة جزء من البضاعة ولا يستطيع أغلب أصحاب هذه الصفحات فعل شيء تجاه ذلك.

وتوضح ان ذلك يضطرهم إلى شحن البضائع عبر شركات نقل المسافرين وبمبالغ عالية جدا، بحسب قولها.

انتشار كورونا والتجارة الالكترونية

ويقول المراقبون، انه بعد انتشار فيروس كورونا وفرض حظر التجوّال، زادت معدلات تسوق العراقيين عبر الإنترنت مقارنة بالأشهر التي سبقت ظهور الوباء اذ اضطر كثير منهم إلى عدم الخروج من المنزل وتفضيل التسوق من المتاجر الإلكترونية لسد احتياجاتهم اليومية عبر تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة فيسبوك وإنستغرام.

يمكن توفير عدد هائل من البضائع من مناشئ عالمية وبأسعار مناسبة جدا للزبون بسبب فرق العملة، كما تسهم باختصار مصاريف الإيجار وملحقاته، وهذه من الأسباب المهمة لاكتساح التسوق الإلكتروني وتفضيله على التسوق العادي..

و تقول موظفة حكومية، إنه منذ فرض حظر التجوّال بدأت أشتري احتياجات أسرتي من المتاجر الإلكترونية اذ تعرفت تدريجيا على كثير من المواقع والمتاجر الغذائية والطبية والمعادن كالذهب والفضة والملابس ومواد التجميل وغيرها على الإنترنت.

وتوضح انه مع انتشار وباء كورونا والحجر الصحي صرت اعتمد بنسبة 90% على التسوق من المتاجر الإلكترونية، حتى الذهب اشتريه من بعض الصاغة الموثوق بهم أو الّذين أعرفهم عبر الإنترنت، وأغلب فساتين بناتي الصغار أشتريها من الصفحات الخاصة بملابس الأطفال.

وشهدت التجارة الإلكترونية نموا ملحوظا في العراق، ويقدر حجم مبيعاتها بأكثر من 20 مليون دولار شهرياً، بحسب تقديرات غير رسمية.

ويقول صاحب متجر «دليفري» الإلكتروني «كورونا دفعت التجارة الإلكترونية للنمو على عكس مبيعات التجارة التقليدية، فالكثير من المواطنين يتصفحون مواقع التواصل الاجتماعي من المنازل وتظهر لهم بضائع ذات جودة عالية وسعر مناسب، فيكون الإقبال على شرائها عاليا جدا».

ويتابع أن إحدى شركات النقل المعتمدة التي لديها 18 مكتبا في عموم العراق، ويقدر حجم أرباحها اليومية بـ 40 ألف دولار، أجبرت على التوقف نتيجة قرارات الحظر الشامل في غضون اشهر، لكن في جميع الأحوال فإن فيروس كورونا، اسهم في رفع المبيعات وفتح آفاق واسعة لكثير من المتاجر التي لم تكن معروفة سابقا.

ويقول صاحب متجر الكتروني أن أكثر المشترين من متجرنا الرجال من عمر 20 إلى 34 عامًا، إذ يقبلون على المنتجات الخاصة بالعناية بالشعر والذقن، وأجهزة تخفيف الوزن، والملابس والأكسسوار، وتأتي النساء بالمرتبة الثانية، من عمر 18 إلى 40 عامًا، أما المنتجات الأكثر مبيعا في العراق فهي أجهزة العناية بالبشرة، والملابس والأكسسوار، ومستحضرات التجميل بشكل عام.

الخبراء بالتسويق الإلكتروني، يلفتون الى أن كثيرا من الشباب العراقيين أصبحوا يفكرون بجدية بفتح مشاريعهم الخاصة بسبب جائحة كورونا، ويقول احد خبراء التسويق ان ذلك دفعه إلى إطلاق سلسلة تعليمية عبر حسابه في إنستغرام سهلة وبسيطة جدا بإمكان الجميع الاطلاع عليها تحت وسم التسويق بالعراق لتنمية مهارات المقبلين على العمل في هذا المجال، ويختصر الخبراء الامر بالقول، ان جائحة كورونا من فوائدها أنها اختزلت لنا 10 سنوات من التطوير الإلكتروني في العراق، إذ أجبرت الجميع على التوجه إلى الشراء (أونلاين).

فئة ٢٠ الف دينار الجديدة تثير الجدل وتكشف المستور..

خبراء اقتصاد: ستزيد التضخم

أثار إعلان البنك المركزي العراقي عن عزمه لإصدار فئة نقدية جديدة تبلغ قيمتها 20 ألف دينار (ما يعادل نحو 13 دولار)، بعض الردود والآراء في بعض الأوساط الاقتصادية وفي الأوساط الشعبية، حول جدوى إصدار هذه الفئة النقدية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي للبلاد.

■ فيلي

وناقشت اللجنة المالية النيابية مع محافظ البنك المركزي، الجدوى والدوافع من وراء اتخاذ قرار البنك المركزي بطرح فئة 20 ألف دينار، والقيمة المالية لهذه الفئة وغيرها من تفاصيل متعلقة بإصدارها المرتقب.

الحكومة: تحسين وتسهيل

ويقول المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح في حديث لمجلة «فيلي»؛ إن «البنك المركزي يراقب كفاءة نظام المدفوعات النقدية من أجل الاستقرار وبالتالي فإنه يرى اين التعويض والطلب وهي جزء من أعماله»، مبينا ان «اصدار مثل هكذا عملة ترفع من كفاءة نظام المدفوعات» .

واضاف ان «العملة الجديدة هي عملة وسطية وستساعد في تحسين وتسهيل كفاءة نظام المدفوعات وبالعد والفرز وبالحجم».

ونفى صالح أن «تؤدي اصدار العملة الجديدة الى حالة من التضخم»، مؤكدا ان «اصدار هذه العملة ستكون بديلة من اصدار عملات اخرى من 50 او 25 الف دينار الموجودة وستكون من ضمن الوجبة وليس خارج عنها، اضافة الى انها فئة غير كبيرة

لتسبب التضخم».

واكد ان «القضية تنظيمية ومعقولة وهو جزء من مراقبة دائرة الاصدار للبنك المركزي التي تراقب الكفاءة في نظام المدفوعات النقدية وتحاول الرفع منه وتحسينه».

لا جدوى اقتصادية

ويقول الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد في الجامعة العراقية عبد الرحمن المشهداني في حديث لمجلة «فيلي»؛ انه «ليس هناك جدوى اقتصادية من إصدار عملة جديدة من فئة 20 الف دينار لانه لا توجد ازمة بالعملات الورقية في الوقت الحاضر وان الفئة ليست فئة ضرورية بحيث تكون اقل من 250 دينار أو أعلى من 50 الف دينار لتقليل الكتلة النقدية ما بين المصارف وللمواطنين».

ويشير المشهداني الى ان «على البنك المركزي أن يبدل جميع الفئات الموجودة بسبب مضي وقت طويل على إصدارها، وبالتالي تعرضت للتزوير وان اكثر البلدان تلجأ لتغير عملتها وتقوم بإضافات امنية مائية اكثر».

وأكد المشهداني ان «دخول الفئة الجديدة للسوق بدون الغاء فئات أخرى سيؤدي الى ارتفاع الاسعار وسيرتفع التضخم»، لافتا إلى أن «هناك 83 ترليون دينار متداولة بالسوق وبالتالي فان الفئة الجديدة ستؤدي الى ارتفاع هذه الكتلة بما قد يصل إلى 100 تريليون دينار».

واوضح ان «التضخم قد ارتفع فعليا من 8 بالمئة الى 12 بالمئة حاليا وان اصدار هذه الفئة قد يصل بالتضخم إلى 18 بالمئة».

النقد ثقافة المواطن العراقي

ويقول الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان في حديث لمجلة «فيلي»؛ إن «النظام المصرفي العراق سواء كان البنك المركزي والمصارف الاهلية والحكومية لم تستطيع تعويد المواطن على تقليص الاعتماد على النقد وانزال البدائل من الفيزا كارت وكي كارت وغيرها».

وأضاف انطوان ان «هناك ثقافة عامة وقناعة لدى العراقي بالنقد أكثر من قناعته بالأساليب الحديثة المستعملة عالميا».

واشار الى ان «هناك ثلاثة أرباع النقد مخزون لدى البيوتات ولا يستعمل بشكل دائم وبالتالي فإن البنك طرحوا فكرة هذه الفئة الجديدة لتمشية الامور» .

البنك المركزي: لا تأثيرات سلبية

من جهته؛ أعلن البنك في تصريحات صحافية أن «الفئة الجديدة لـ 20 الف دينار سيكون لها أفضل وأحدث تقنيات العلامات الأمنية الخاصة بالأوراق النقدية، مبينا أنه يسعى عبر إصدار هذه الفئة لتطوير سلاسل العملة الوطنية وتزويدها بخصائص أمنية عالية، وهي لا تنطوي على أية مساوئ كونها لن تؤثر سلبا على الكتلة النقدية ولا على قيمة أوراقها وفئاتها الأخرى».

واضاف ان «حجم الفئة الجديدة سيكون قريبا لحجم فئة 50 ألف دينار، وهو الحجم القياسي للأوراق النقدية عالميا، مؤكدة أنه لن يتم سحب أي فئات نقدية قديمة، وورقة 20 ألف الجديدة ستضاف لبقية الفئات، بغرض تحسين التداول النقدي واغنائه».

مواطنون: فساد جديد

فيما اعتبر عدد من المواطنين سعي البنك لإصدار فئة جديدة من عملة 20 الف دينار هو بوابة لفساد جديد .

ويقول عبد الهادي محمد في حديث لمجلة «فيلي»؛ إن «عملية إصدار فئة جديدة تحتاج الى المليارات من الدولارات وهي بوابة لفساد جديد»، مؤكدا أن «العراق لا يحتاج الى فئة جديدة من العملة النقدية وانما يحتاج الى معالجات وطرق لتطوير القطاع الاقتصادي والقضاء على البطالة».

ويتابع أن معظم المصارف الاهلية لا تمارس عملها الائتماني كما هو في البلدان الاخرى، وانما يقتصر على الدخول في مزاد العملة الذي يجريه البنك المركزي وبالتالي يفقدها الوظيفة الاساسية لها.

من جانبه؛ اعتبر المواطن محمد رزاق في حديث لمجلة «فيلي» ان «المشكلة ليس في قلة الفئات النقدية وانما المشكلة في عدم وجود عمل في القطاع الخاص»، مطالبا «البنك بدعم أكثر للمشاريع الصناعية ومتابعة الأموال التي تصرف من قبل هذه المشاريع».

ولفت الى ان «اصدار مثل هذه العملة الجديدة ستؤدي حتما الى رفع الاسعار وسينعكس ضررها على المواطن البسيط».

" ارتفاع جنوني"

بأسعار العقارات في بغداد

فيلي

على الرغم من الاوضاع الامنية التي يشهدها العراق وخاصة العاصمة بغداد وآثار الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد، الناجمة عن المشاكل التي تسببت بها جائحة «كورونا وعدم اقرار الموازنة لعام 2021، إلا أن سوق العقارات كانت بمنأى عن تلك الأحداث التي شهدت ارتفاعا كبيرا خلال اخر عامين، وصلت هذه الأسعار أحيانا إلى الضعف.

وحسب خبراء اقتصاديين، فإن العراق يحتاج إلى نحو أكثر من 3 ملايين وحدة سكنية، في ظل ارتفاع مؤشر السكان، وتجمع الأسباب المؤدية إلى رفع أسعار العقارات، مثل الأزمة السكانية وقلة المجمعات السكنية.

المافيات والمصارف والنمو السكاني

ويحدد الخبير الاقتصادي والمالي هلال الطحان بقوله في حديث لمجلة «فيلي»؛ ان «هناك ثلاث أسباب رئيسية وراء ارتفاع أسعار العقارات في العراق وبالأخص في العاصمة بغداد، أولهما هو الفساد الذي أصاب مفاصل الدولة أدى إلى ظهور مافيات مالية كبيرة قامت بشراء العقارات في المناطق المعروفة والمرغوبة كالجادرية والمنصور وغيرها من المناطق»، مبينا ان «السبب الثاني يعود الى ان المصارف الحكومية التي بدأت بإقراض المواطنين لشراء الدور السكنية وبمقدار 100 و150 مليون دينار وحتى في بعض الأحيان يتجاوز هذه المبالغ».

وتابع أن «السبب الثالث يعود الى ارتفاع معدل النمو السكاني في العراق الذي تجاوز 3 بالمئة وانشطار العوائل العراقية والبحث عن السكن، إضافة الى عدم إنشاء مدن جديدة والتلكؤ الحاصل في البعض منها ادى الى ارتفاع اسعار العقارات».

وأشار الطحان إلى أن «الحكومة مطالبة بإيجاد حلول سريعة وناجعة لمشكلة السكن التي أصبحت مشكلة اخرى تواجه العراق، بالإضافة الى المشاكل الاخرى كالكهرباء والمياه التي لم تتمكن الحكومات التي المتعاقبة على الدولة من حلها سواء كانت بقصد او بدون قصد».

حلول ترقيعية

ويقول الخبير الاقتصادي امير الحسني في حديث لمجلة «فيلي» ان «ارتفاع اسعار العقارات في العراق يعود الى فشل التخطيط الحكومي في حل مشكلة السكن في العراق وما جاءت به هو مجرد حلول ترقيعية لازمة كبيرة تعاني منها منذ عدة سنين، فضلا عن ضعف ورداءة المواد الانشائية التي تكاد تكون غير ذات جودة عالية مقارنة بما هو موجود في دول الجوار».

واضاف ان «النمو السكاني المتسارع في العراق وارتفاع أعداد السكان كان عملا آخر في الإقبال على شراء الوحدات السكنية القليلة، مقارنة بما هو متوفر مما رفع أسعارها الى ضعف القيمة ما قبل عامين».

التخطيط: الإنشائية ومراكز المجمعات

ويقول المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي في حديث لمجلة «فيلي»؛ ان «ارتفاع اسعار المواد الانشائية بنسب عالية جدا وصلت الى 60 بالمئة خلال العامين الماضيين وراء ذلك، متأثرة بارتفاع الأسعار عالميا لاسيما ان اغلب المواد الانشائية هي استيرادية كالحديد(الشيش) وبعض المواد الصحية».

ولفت إلى أن «ما معروض من الوحدات السكنية يعتبر قليل مقارنة بالطلب الموجود، كما ان اغلب المجمعات السكنية التي يتم إنشاؤها الآن سواء في بغداد او المحافظات تكون ذات قيمة عالية من حيث الأرض التي تكون في قلب بغداد او المدن الرئيسية مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها».

مكتب دلالية: ارتفاع ثلاثة اضعاف

ويقول صاحب دلالية الشمس في بغداد في حديث لمجلة «فيلي» ان» هناك اقبال كبير حاليا على الأراضي الزراعية التي تم بناؤها من قبل عدد من المستثمرين، وذلك كونها أرخص من الوحدات السكنية التي تحمل صفة «طابو سكني»، مستدركا أن «هذه الوحدات غير مرخصة للسكن من قبل الدولة الا انها اصبحت واقع حال لكثير من المواطنين والدولة على حد سواء».

ويضيف أن «بعض المناطق في بغداد شهدت زيادة كبيرة في أسعار الوحدات السكنية في الآونة الاخيرة وصلت الى ثلاثة أضعاف مما كانت عليه قبل عامين»، مبينا ان «هناك اقبالا متزايدا على بعض المناطق المعروفة التي تمتاز بكونها مناطق سكنية وتجارية في آن واحد».

وكان مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية مظهر محمد صالح قد شدد في حديثه لمجلة «فيلي» على وجوب أن تكون سياسات الإسكان في العراق بتكاليف زهيدة»، مبينا عن «وجود عجز 2.5 مليون وحدة سكنية في العراق».

ويعاني العراق من أزمة خانقة في السكن بسبب تزايد عدد سكان العراق ومحدودية المجمعات السكنية إضافة إلى عدم قدرة المواطن على بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية.

المرأة .. الحياة .. الحرية

اكثر ما يخيف الانسان ان يموت في ارض
فيها كلفة دفنه اغلى بكثير من حريته..
السعادة هي الحرية ورمز الحرية
هي الجرأة والشجاعة..
قصة المرأة ليست حديث اليوم أو الامس أو غداً..
المرأة اليوم هي قائد كبير لرؤيانا ،
فهي اذا قيدت بالاغلال ، لن تخشى الموت ابداً ..
التاريخ اليوم لايكتبه الرجال الفوضويون ،
بل تلك النساء الشجاعات ، انهن سماء الحريـــة

226
فەیلی
FAILY MAGAZINE
OCT. 2022
تشرين الاول 2022
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين